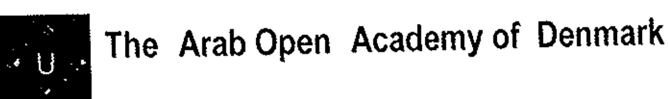
اصول المحاسبة المالية

الجزء الثاني

أ.د. وليدناجي الحيالي

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -



Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الاهداء



من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

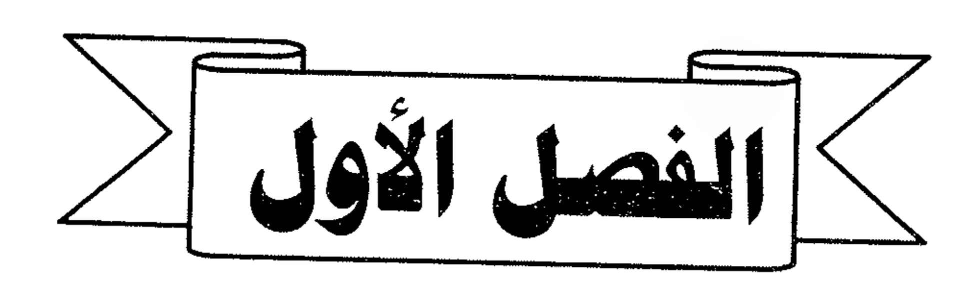
المقدمـــة

أردنا أن نتم ما بدأناه فجاء هذا الجزء مكملا ومنسجما مع الأهداف التي رسمناها فقد احتوى على جميع عناصر التسويات التي لا بد منها في القوائم المالية، وفقاً لمفردات مادة مـبادئ المحاسبية الثانية، عاقدين العزم على اكمال سلسلة المحاسبة المالية، أو نسعى ومن الله التوفيق على أن يكن عملنا الأحق في المحاسبة المالية التي تدرس مفرداقا في المحاسبة المتوسطة

يشـــمل الجزء الثاني على تسعة فصول في الجرد والتسويات الجردية للمصروفات والايـــرادات، واندثارات الأصول الثابتة، ومعالجة النقدية بالخزينة والبنك، والذمم المدينة، والمخـــزون السلعي والأوراق المالية والتجارية . كما تضمن على فصلين مستقلين أحدهما يعالج الأخطاء المحاسبية وطرق تصحيحها، بالاضافة إلى فصل ثاني يبحث في الطرق المحاسبية.

ســـنكون شاكرين الزملاء الذين يؤدون تثبيت ملاحظاتهم حول العمل، لكي نعمل عـــلى الأخذ بها بالمستقبل، بالرغم من أننا عرضنا مسودة الجزئين على أكثر من متخصص مـــنهم الاكاديمي والمهني، آخذنا بالكثير من ملاحظاتهم، وبهذه المناسبة نود أن نتقدم بعمق شـــكرنا لكـــل من ساهم معنا كلاً حسب موقفه، سواء كانت بالكلمة الطيبة أو الملاحظة القيمة، وإلى لجنود المجهولين الذين حولوا هذا العمل بصيغته المطبوعة، ندعوا من الله العزيز القدير أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى في جهده تقديم الخير للآخرين ، هدفه العمل الصالح والخير للآخرين .

المؤلف



المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية

الفصل الأول

المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات

الجرد والتسويات الجردية

المقدمة

لعل المهتم بالمحاسبة يدرك أن فرض الاستمرار يعني استمرار المشروع في ممارسة نشاطه دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين، مادام يحقق أهدافه وخططه، وبشكل مستقل عن خطط وأهداف الملاك ، لحين التصفية الفعلية، إلا أن المشكلة التي نجمت عن تطبيق هذا الفرض تتمثل في حاجة أصحاب المشروع إلى معرفة نتائج أعمال مشروعهم من ربح أو خسارة بين فترة وأخرى، وهذه من الناحية الفعلية لا يمكن الاستجابة لها، إلا بتصفية المشروع تصفية فعلية ، يتم خلالها تسييل أصول المشروع لمجابهة الالتزامات الخارجية الناجمة عن امتلاك المشروع لهذه الأصول خلال ممارسة نشاطه الفعلي، ومن ثم معرفة الزيادة أو النقصان التي حدثت على رأس المال ، إلا أن التصفية الفعلية تناقض الغايات والأهداف التي أنشأ المشروع من أجلها، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا باستمرار المشروع في نشاطه. ولمعالجة هذا التناقض بين الاستمرار والتصفية الفعلية لغايات تستجيب مع رغبات أصحاب المشروع، لجأ الفكري المحاسبي إلى فكرة نقوم على المحافظة على استمرار المشروع في ممارسة نشاطه مع تصفيته دفتريا في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من انتظار أصحاب المشروع حتى التصفية الفعلية لمشروعهم. وقد عرفت هذه الفكرة بالأدب المحاسبي بمبدأ الدورية أو تقسيم حياة المشروع إلى فترات محاسبية متساوية. وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري مفاده

تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية تختلف مدتها من مشروع إلى آخر، إلا أنها عادة ما تكون سنة ميلادية تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام. ويطلق عليها الفترة المحاسبية .

وفي الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أساس أنها مشروع قائم بذاتـــه له ايـــرادته ونفقاتـــه بالإضافة إلى أصوله وخصومه، وهي منفصلة من الناحية الـــنظرية عـــن الفترات السابقة واللاحقة . بحيث يتم انشاء المشروع الدفتري(الفترة المحاسبية) بواسطة القيد الافتتاحي في بداية كل فترة، ثم يتم تصفيته دفترياً بواسطة قيود الاقفال الخاصة بالقوائم المالية المختصة بنتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع.

إلا أن المشـــروع من الناحية العملية مستمر في ممارسة أعماله خلال الفترات المحاسبية، مما ينجم عنه تداخل في عناصر الايرادات والمصروفات والأصول والخصوم. ولعـــل تداخـــل عناصـــر الايـــاردات والمصروفات والأصول والخصوم بين الفترات المحاسبية، تم اشتقاق قاعدة تسمى بأساس الاستحقاق والتي تقوم من أجل أن يحقق مبدأ الدورية الأهداف التي اشتق المبدأ من أجلها .

ولغايـــات تفعيل أساس الاستحقاق محاسبياً ابتكرت بعض الاجراءات المحاسبية والتي عرفت بالتسويات الجردية .

مفهوم التسويات الجردية

يقصـــد بالتسويات الجردية المراجعات التفصيلية التي يقوم بها المحاسب في نهاية الفـــترة المحاسية لأرصدة الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة، وتشمل هذه المراجعة، الايـــرادت، والمصروفقات ، والأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية. ولاجراء فصل

محاســبي بين القيم المتداخلة لكل حساب من الحسابات السابقة عن الفترات المحاسبية المتعاقبة بفعل استمرارية النشاط خلال الفترات المحاسبية .

ولتحقيق الهدف السابق تستخدم في الممارسات المهنية معالجات محاسبية تسمى بقيود التسوية للحسابات التي تحتاج لمثل هذا الاجراء، طبقاً لأساس الاستحقاق الذى يطبقه النموذج المحاسبي المعاصر.

وتهــدف قــيود التســوية إلى إجراء تعديل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة والتي تحتاج إلى هذا التعديل. ثم بعد انجاز هذا الاجراء يتم اعداد القوائم الماليه بالقيم المعدلة بواسطة قيود التسوية. بحيث يتم الافصاح عن أرصدة الحسابات بالقوائم المالية المختصة بعد إجراء التعديلات على قيم الأرصدة التي تحتاج لمثل هذه التعديلات. إذ لا يصــح تطبــيق مــبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات بدونها . وبعد اتمام التسويات الجردية تظهر قائمة لدخل أو حسابات النتيجة بأرصدة الحسابات المعدلة بالاضافة إلى تلك التي لا تحتاج إلى التعديل . وذات الاجراء ينطبق على أرصدة حسابات لميزانية أو قائمة المركز المالي .

المفاهيم والمبادئ التي تحكم التسويات الجردية

تقــوم التســويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهم والمبادى المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . لذلك فإنه من الأهمــية بمكان دراسة هذه المفاهيم والمبادئ ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع. ولعله مــن المفــيد في هــذا الشــأن أن نستعرض تلك المفاهيم والمبادئ المرتبطة بموضوع التسويات الجردية كما يلي :

١ — أساس الاستحقاق والاساس النقدي .

٢ - مفهوم الايراد ومفهوم المصروف

٣ — مبدأ تحقق الايرادات.

٤ — مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات (المصروفات)

أساس الاستحقاق والأساس النقدي

يعتبر أساس الاستحقاق المنهج المتبع في قياس دخل الوحدة المحاسبية الهادفة إلى الربح وفق النموذج المحاسبي المعاصر، وطبقا لأساس الاستحقاق تثبت الاثار المالية للأحداث الاقتصادية بمجرد تحققها، وتعتبر في تاريخ التحقق جزءاً من ايرادات الفترة المحاسبية التي تحققت فيه سواء استلمت هذه الايرادات أو لم تستلم فعلاً، وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات تحمل على دخل الفترة المحاسبية التي تخصها سواء دفعت فعلاً أم لم تدفع . بالاضافة إلى ذلك أن وظيفة الاعتراف المحاسبي (الاثبات في السجلات)يتسع نطاقها عند تطبيق هذا الأساس بالاضافة إلى العمليات النقدية، والعمليات الآجلة، وعمليات المقايضة (المبادلة) Barter Exchange.

في الحياة العملية من الطبيعي أن تحدث عمليات بيع وشراء، والحصول أو تقديم خدمات في فترة محاسبية دون استلام أو دفع قيمتها، أو استلام ايرادات أقل أو أكبر من قيمة الخدمات المقدمة، أو دفع مصروفات أكبر أو أقل من قيمة الخدمات المتحصل عليها . فوفقاً لأساس الاستحقاق يصبح أسلوب قياس قيمة الايرادات أو النفقات التي تحمل على الفترة المحاسبية، وفصل ما يخص الفترات المحاسبية الأخرى

بقيود التسوية على أساس تحقق الايراد في نقطة تحقق البيع أو تقديم الخدمة، بصرف النظر عن طريقة استلام أو تسديد القيمه . فمثلا أن شركة في تاريخ ١٠/١٠/ ٢٠٠٢ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ٢٠٠٣/٢/١ ، فبموجب الاستحقاق يعتبر مبلغ ١٠٠٠٠ دينار يخص الفترة المحاسبية لسنة ٢٠٠٢، وليس لها علاقة بسنة الاستلام ٢٠٠٣. وبالتالى يحمل مبلغ ١٠٠٠٠دينار على حساب دخل أو حساب متاجرة ٢٠٠٢، ولا يظهر بقوائم سنة ٢٠٠٣. وكذلك الحال لو دفعت نفس الشركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار في ٢٠٠٢/٧/١ تحت ايجار مقر الشركة لمدة عام، فإن مبلغ ٣٠٠٠دينار لا يحمل على حساب دخل ٢٠٠٢ بالكامل، بالرغم أن المبلغ دفع بالكامل في سنة ٢٠٠٢ . وإنما يحمل عليها ما يخصها من ايجار ، والتي هي ٦ أشهر وبالتالي أن حساب أرباح وخسائر سنة ٢٠٠٢ يحمل فقط بمبلغ ١٥٠٠ دينار والباقي يدور إلى السنة القادمة تحت اسم مصروفات مقدمة . وكل ذلك يحدث بفضل تطبيق أساس الاستحقاق . وبمساعدة قيود التسوية كأدوات اجرائية لفلسفة أساس الاستحقاق.

أما المحاسبة بمقتضى الأساس النقدي فإن ايرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر مستحققة بمجرد اتمام عملية البيع ، وإنما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات، والمصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها . عندئذ يتم الاعتراف بها والافصاح عنها خصماً على ايرادات تلك السنة المتحققة بمقتضى هذا الأساس .

مثال:

فيما يلي بيانات تخص شركة تجارية عن سنتين متتاليتين ٢٠٠١، ٢٠٠٢:

النفاصيل	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية مصروفات	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

معلومات إضافية :

-مبلع ١٠٠٠٠ دبنار دفعت في عام ٢٠٠١ وهي تخص مصروفات ٢٠٠٢.

-مبلغ ٥٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ٢٠٠٢ وهو يخص عام ٢٠٠١.

فبموجب المثال يكون صافي دخل ٢٠٠١، و ٢٠٠٢ على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق كما يلي :

١- صافي الدخل على أساس النقدي:

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٤٠٠٠٠)	(٧٠٠٠٠)
صافي الدخل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

٢- صافي الدخل على أساس الاستحقاق:

	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٣٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
صافي الدخل	٧٠٠٠٠	٦٥٠٠٠

مفهوم الايراد ومفهوم المصروف

يمثل الايراد في كل ما يتولد من قيم سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات وسواء تم تبادل هذه السلع أو لم يتم تداولها خلال الفترة المحاسبية . وينظر هذا التعريف إلى الايراد على أنه مؤشر منجزات accomplishments الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة .

والقاعدة العامة في قياس الايراد تقوم على أساس القيمة المتبادلة لناتج النشاط من السلع والخدمات . أي أن الايراد يقاس على أساس قيمة الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع أو تأدية الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحده.

ويكتسب الإيراد وفق النموذج المحاسبي المعاصر أنه بصفة تدريجية من خلال دورات النشاط المتصلة، ومتى ما توفر عنصر الاكتساب عند تحقق الايراد يحق للمحاسب إثباته بالقوائم المالية . وقد بين الأدب المحاسبي أن الايراد يعتبر مكتسباً عند اتمام عملية البيع وانتقال ملكية ومخاطر ادارة السلع أو الخدمات إلى المالك الجديد. إلا أن النقطة التي تثار في هذا المجال هي مشكلة توزيع الايرادات بين الفترات المحاسبية المختلفة فيما لو كانت متداخلة بين هذه الفترات، وقد وفر أساس الاستحقاق القاعدة لمعالجة هذه المشكلة عن طريق استخدام التسويات الجردية . وذلك عن طريق تخصيص الفترة بالايرادات التي تخصها سواء حصلت أم لم تحصل. وينسحب نفس الاجراء على المصروفات حيث تحمل الفترة بالمصروفات التي تخصها سواء دفعت أم لم تدفع . فمثلا لو استلمت شركة في ٢٠٠٢/٧/١ مبلغ ٢٤٠٠ دينار عن إيجار عقار تمتلكه ولمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١ إلى ٢٠٠٣/٧/١ ووفق أساس الاستحقاق يجري

تخصص ١٢٠٠ دينار للفترة ٢٠٠٢ و ١٢٠٠ للفترة ٢٠٠٣ على اعتبار أن الفترة المحاسبية تبدء في ١/١ من كل سنة .

أما فيما يتعلق بالمصروف فيعرف بانه التدفق المالي الخارج من الوحدة المحاسبيه والذي يؤدي إلى زيادة في التزاماها أو نقص في أصولها أو كليهما معاً جراء إنتاج سلع أو تقديم خدمات للغير. والمشكلة الأولى المتعلقة بالمصروفات هي قياسها . وقد دأب الفكر المحاسبي على قياس المصروفات عن طريق افتراض وجود علاقة سببية بينه وبين ايرادات معينة أو أنشطة معينة . ومتى ما توفرت هذه العلاقة يتم تحديد نصيب الفترة أو نصيب النشاط بمقدار المصروفات التي تخص كل منهما . أما إذا كان المصروف مستداخل بين الفترات المحاسبية فيجري معالجة هذه المشكلة كما ذكرنا سابقاً بواسطة التسويات الجردية التي وفرها أساس الاستحقاق.

مبدأ تحقق الايراد

وفقاً لمبدأ تحقق الايراد فإن الايراد / يعتبر متحققاً متى ما توفر واقعه أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينة أو معيار تحقق أو اكتساب الايراد، وذلك ليكون بالامكان الاعتراف بالايراد دفترياً. ويختلف المحاسبون حول معايير تحقق الايراد، إلا أن الرأي الأرجح، هو أن الايراد من بيع السلع أو تقديم الخدمات ، يتحقق بمجرد اتمام نقطة البيع وتسليم البضاعة للعميل. وهذا الرأي يعتبر قاعدة أساسية لتحقق الايراد. وهي في الواقع المطبقة في الحياة المهنية، التي يستند عليها المحاسبون والذي يتم سواء كانت طريقة البيع نقداً أو على الحساب، وسواء كان البيع معززاً بورقة تجارية أو على الثقة.

لكن القاعدة السابقة في تحقق الايراد لا تعتبر الوحيدة حيث هناك بعض الاستثناءات عليها، حيث توجد حالات أخرى يعتبر فيها الايراد متحققاً منها .

١ – تحقق .يراد بعد البيع :

يتحقق الايراد بعد البيع في بعض الحالات: كما هو الحال عند البيع بالتقسيط والبيع الايجاري. ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع البضائع للمشتري ويتم سداد الثمن على أقساط، وبموجب هذا الأسلوب البيعي فإن ملكية البضاعة تنتقل إلى المشتري بمجرد إتمام الصفقة ووصول البضاعة إلى مخازن المشتري، وبصرف النظر عن المبلغ المتبقي بذمة المشتري ومصير هذا الدين وخصوصاً عند توقف المدين عن سداد الأقساط المستحقة، إذ لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعة، وإنما يحق له القيام بالاجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري.

٢– تحقق الايراد عند الانتهاء من الإنتاج :

في حالات معينة يجوز اعتبار الايراد محققاً بمجرد الانتهاء من الإنتاج وخصوصاً عندما يكون بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي، وقد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ، ووفقاً لترصيات المعهد الأخير فإنه يمكن تطبيق القاعدة الاخيرة متى ما توفرت النروط التالية :

- امكانية احتساب تكلفة الانتاج بدرجة عالية من الدقة .
- إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
- عندما يكون المنتج نمطياً.
- عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج .

ولعل أفضل مواقع بنم نطبق القاعدة الأخيرة هي في بعض الصناعات المتعلقة بالمناحم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضة وكذلك بصناعة التعدين وآبار البترول.

٣- تحقق الايرادات أثناء عمليه الإنتاج :

من المعلوم أن الدورة الإنتاجية تختلف من صناعة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المنتج، إذ هناك صناعات تستغرق دورتها الإنتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة، بينما في أنواع أخرى تكون دورتها الإنتاجية أطول من الفترة المحاسبية الواحدة، أي أن دورة الإنتاج تستغرق عدداً من الفترات المحاسبية. إلا أن الحال يختلف في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من دورة محاسبية، وخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الايراد بالتدريج، وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الانجاز ، كما هو الحال في عقود الانشاءات طويلة الأجل Long-Term Contracts ، وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار فترات محاسبية نظراً لعدم تزامن استنفاذ نفقاته وتحقق ايراداته خلال الفترة المحاسبة نفسها، كما أنه يمكن عادة أكثر جسامة سواء من زاوية النفقات، أم من زاوية الايرادات مما جعل الجميعات المحاسبية في معظم البلدان تضع معايير محاسبية خاصة به. ولعل الحل الأمثل لهذه المشكلة جاء عن طريق لجنة المبادئ المحاسبة الأمريكية حيث أصدرت عام ١٩٨١ بياناً محاسبياً لمعالجة تخصص ايرادات مثل هذه الصناعات . قد أوردت في معرض بيانها أن ايراد عقود الانشاءات طويلة الأجل وما يشابها من صناعات. يخصص على الفترات المحاسبة التي تشهد تنفيذه وذلك بنسب يتلاءم مع قيمة العمل المنجز خلال كل فترة تماشياً مع متطلبات أساس الاستحقاق، وقد

عرفـــت الطـــريقة لأخيرة بطريقه نسبة الاتمام أو نسبة الانجاز Percentage of Completion Method . وعـــلى هذا الأساس يتم على مدار الفترات المحاسبية الاعتراف بجزء من نفقات العقد وايراداته وأرباحه بموجب نسبة اتمامه.

٤ — تحقق الايرادات عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج.

يقصـــد بهـــذا المعيار أن الايراد يتحقق ويسجل في الوقت الذي يتم فيه انجاز النشـــاط الاقتصـــادي الأكبر متى أمكن قياس هذا النشاط والتحقق منه دون تحيز. ويتفق هذا الرأي مع وجهة نظر الاقتصاديين التي نرى أن القيمة المضافه بواسطة المشروع والتي تسجل باعتبارها صافي الربح تصاحب العمية الكامله للإنتاج .

وبســـبب تلازم القيمة المضافة لكل عملية من هذه العمليات على مر الزمن، فإنه يكون من الصعب تخصيص القيمة المضافة على العمليات المختلفة غير أنه ينـــبغي أن يقـــوم المشروع بتسجيل القيمة المضافة في نقطة زمنيه معينة وهي الوقـــت الـــذي يتخذ فيه القرار الرئيسي أو عند انجاز الجزء الأكبر في عملية الانـــتاج، أو في لحظة توقيع العقد، أو لحظة تقديم الخدمات، أو لحظة تحصيل قيمته. وقد أطلق على هذا المفهوم " مفهوم الحدث الرئيسي Critical Event" .

إن قـــاعدة تحقق الايراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي الرئيسى لعمليه الإنتاج يمكن تطبيقها في الحالات التاليه :

- عندما يكون الإنتاج بناءاً على طلبات العملاء وسعر البيع فيها محدد مسبقاً وكذلك تكلفة الإنتاج .

- عندما يكون سعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكن فيه تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير دون تخفيض سعر البيع .

مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات (المصروفات)

بموجب هذا المبدأ يتم تحديد ايرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي نكبدها لتحقيق تلك الايرادات، على أن يجري الفصل بين ايرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة من دون النظر لتاريخ دفع النفقة أو استلام الايراد، تطبيقاً لأساس الاستحقاق آنف الذكر.

وقد سعى النموذج المحاسبي المعاصر إلى خلق ترابط مقبول إلى حد معين ما بين ايرادات ونفقات كل فترة محاسبية من خلال ايجاد علاقة سببية مقبولة بين طرفيها (الايرادات والنفقات) ، فكانت هذه العلاقة : هو أن النفقات التي تؤدي إلى خدمات فورية يجب تحميلها (حسمها) للإيرادات التي حققتها، أو كانت سبباً في تحقيقها، على أن يجري تطبيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقة أو استلام الايراد المتحقق، من خلال الفصل الكامل لكل منهما على الفترات المحاسبية .

مما تقدم يتضح أن مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا الأساس يقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بصرف النظر عما إذا كانت دفعت أم لم ندفع، وكذلك بالنسبة للإيرادات والتي يجب أن نشمل جميع الايرادات المكتسبة خلال الفترة سواء حصلت ام لم تحصل .

تمارين الفصل الأول :

١- علل ما يأتي باختصار :

- تعتـــبر الوحدة المحاسبية (النمشروع) ومنذ نشوئها وحدة متصلة، ومستمرة النشاط دون النظر للعمر الطبيعي للملاك .

- يعتــبر أساس الاستحقاق القاعدة الأساسية في معالجة التداخل بين الايرادات والنفقات خلال الفترات المحاسبية المتعاقبة .

- وإن كانــت تحقق نقطة البيع المعيار الرئيسي في تحقق الايراد إلا أنها الأساس الذي يعتمد للاعتراف بالايراد محاسبياً

٢- استخدم الكلمات (مصروفات، إيرادات، حقوق الملكية، صافي ربح أو صافي خسارة) في ملء الفراغات التالية :

إن ايــرادات أي فترة يتم مقابلتها .... وفقاً لمبدأ .... فإذا كانت .... أكبر من .... فالنتيجة تكون .... ومن الطبيعي إذا كانت النتيجة موجبة سوف تؤدي إلى زيادة .... بمقدار صافي الربح المحقق. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإنها تؤدي إلى نقص .... بمقدار صافي .... الفترة .

٣- إن مــبدأ مقابلــة الايــرادات بالــنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق ما المقصود بأساس الاستحقاق. وكيف يجري تنفيذه عملياً.

٤- ١-في ٢٠٠٢/١/١ أنشــأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قــدره ١٠٠٠٠ دينــار أودع لــدى البنك العربي، وبنفس التاريخ اقترض مبلغ

٨٠٠٠ دينار من البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠% سنوياً.

٢-دفع المكتب المصروفات التالية :

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر .

٢٠٠دينار ايجار المكتب لمدة شهرين .

٢٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر .

٣-تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس. واستهلك منها ٥٠٠ دينار.

٤-حقق المكتب ايراداً قدره ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار.

المطلوب: احتساب صافي الربح أو الخسارة بموجب الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لشهر كانون الأول.

٥- بين كيف لجأ الفكري المحاسبي لمعالجة مشكلة التناقض بين التصفيه الفعلية لغايات احتساب خسائر أو أرباح المشروع حسب حاجات ورغبات أصحاب المشروع وبين استمرار المشروع

٦- ناقش هذه العبارة " في الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أساس أنها مشروع قائم بذاته له ايراداته ونفقاته بالاضافة إلى أصوله وخصومه".

٧- التســوبات الجردبة احدى الادوات المحاسبية الاجرائية التى طبقها النموذج المحاسـبي المعاصـر استجابة لمتطلبات أساس الاستحقاق. تكلم بالتفصيل عن مفهوم التسويات الجردية .

٨- تقـوم التسويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . ما هي هذه المفاهيم والمبادئ، اذكرها، واشرحها باختصار.

٩- هـناك شـركة باعـت بضاعة في ٢٠٠٢/١٠/١٠ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ٢٠٠٣/٤/١.

فكيف ينظر إلى موضوع اكتساب الايراد والاعتراف به ، وفق :

- أساس الاستحقاق.
- الأساس النقدي.

١٠- هـناك شـركة دفعـت مبلغ ٢٦٠٠ دينار في ٢٠٠٢/٧/١ عن ايجار مقر الشركة لمدة عام. فكيف يعالج هذا المصروف. وفق .

- أساس الاستحقاق.
- الأساس النقدي .

الفصل الثاني

التسويات الجردية للمصروفات والايرادات

الفصل الثاني

التسويات الجردية للمصروفات والايرادات

مقدمـــــة :

لقـــد كانـــت من نتائج قاعدة الاستحقاق تحميل الفترة المحاسبية بكافة نفقاتها المســـتنفدة ســـواء دفعت فعلاً أو لم تدفع، وينسحب الاجراء الأخير على الايرادات الخاصـــة بالفـــترة المحاسبية ذاتها حيث يحمل وعاء دخل الفترة بايراداتهاالمكتسبة سواء قبضت أو لم تقبض.

ولتحقـــيق أغراض القاعدة السابقة يطبق المحاسب بعض الاجراءات المحاسبية يطلـــق عليها " التسويات الجردية " باعتبارها جزءاً من الدورة المحاسبية. وعادةً تطبق إجـــراءات التسوبات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية، عند اعداد القوائم المالية لتلك الفترة.

والتســـويات الجردية هي إجراءات محاسبية دفترية تهدف إلى تحميل الفترات المحاســـبية بايـــراداتها ونفقاتهـــا لفك التداخل بين ايرادات ونفقات الفترات المحاسبية المخـــتلفة، التي تحدث نتيجة التداخل الفعلي للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية .

والهدف الأساسي من إجراء التسويات المحاسبية هو بيان نتيجة عمل المشروع مـــن ربـــح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية مستقلة عن الفترة التي تسبقها أو التى تلحقها من حبث ايراداتها ونفقاتها وكذلك أصولها وحصومها، وهي فكرة نظرية تهدف

إلى تحقيق رغبة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع في فترات دورية بدلا من اللجوء إلى التصفية الفعلية للوصول إلى نفس الغرض.

تسوية المصروفات :

في عـــام ١٩٧٠ قدم مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكـــــــي (FASB) تعريفـــاً للمصــــروفات جــاء فيه بأنها اجمالي النقص في الأصول أو اجمالي الزيادة في الخصوم أو كلاهمـــا معاً نتيجة التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبة . خلال فترة محاسبية معيـــنة ويجري تحديد نصيب كل فترة محاسبية من مصروفاتها على أساس العلاقة بين الفترة المحاسبية واستنفاذ المصروف. بمعنى أنه يتم توقيت الاعتراف بالمصروفات تحديد الـــلحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف واثباته محاسبياً. فتحقق المصروفات بشكل عـــام يتم بمجرد أن يتضح للمحاسب أن هناك منافع اقتصادية قد تم استنفاذها في أداء النشـــاط خــــلال فترة معينة . إلاأن المشكلة تكمن هنا في تخصيص المصروف وتحميله عـــلى الفـــترة المحاســـبية التي استنفذ من أجلها، مما يتطلب معالجة المصروفات محاسبيا وتحديـــد قيمة المستنفذ منها فعلاً وقياس أقيام المصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة منها بموجب قيود محاسبية تسمى بقيود التسوية.

المصروفات المدفوعة مقدماً:

يقصد بالمصروفات المدفوعة مقدماً مقدار قيمة المصروفات التي تدفعها الوحدة المحاســـبية خـــلال فترة محاسبية معينة عن خدمة أكبر من قيمة الخدمة المخصصة للفترة المحاسبية، ومن الأمثلة على ذلك : مصروف الايجار المدفوع مقدماً، الرواتب المدفوعة مقدما، التأمين المدفوع مقدماً.... وغيرها . بمعنى آخر أن المبالغ المدفوعة والتي تزيد عن قـــيمة مصروف معين عن فترة معينة تعتبر مصروفات مدفوعة مقدما. أي تخص الفترة

المحاسبية التي تلي الفترة المحاسبية الحالية . ووفقاً للأعراف والقواعد المحاسبية يجب استبعاد أي قيمة تزيد عن قيمة مصروف الفترة واعتباره مصروفاً يخص الفترات المحاسبية التالية . لمعالجة هذا النوع من المصروفات توجد طريقتان هما :

أولاً: اثبات المصروفات كأصل :

بموجب هذه الطريقة تعتبر جميع المصروفات المدفوعة خلال الفترة كأصل يجري اثباتها تحت اسم المصروف المدفوع مقدماً ويعتبر مديناً، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/١/١ دفعت شركة الاحلام مبلغ ٤٨٠٠ دينار ايجار المحل لمدة سنتين وقد سجل محاسب الشركة هذه العملية بموجب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـ / ايجار المحل المدفوع مقدماً ٢٠٠٢/١/١

٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية

وعند تحليل هذه العملية يتضح أن مصروف الايجار المدفوع من قبل الشركة في ١/١/ ٢٠٠٢ عن مدة سنتين اعتبر بالكامل أصل من أصول الشركة يظهر رصيده في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بدفتر الاستاذ بالصورة التالية :

مدين	حـ/الايجار المدفوع مقدماً	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية ٢٠٠٢/١/١		
		٤٨٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٨٠٠		٤٨٠٠

وتطبيقاً لقاعدة الاستحقاق فإنه يجب تحميل كل فترة محاسبية بقيمة المصروف التي تخصها ، ولذلك فإن قيمة مصروف الايجار المستنفذ عن عام ٢٠٠٢ تبلغ ٢٤٠٠ دينار، يجري قيد التسوية اللازم لتحميل قيمة المصروف المذكور عن افترة التي استنفذ فيها وبالصورة التالية :

٢٤٠٠ من حـ / مصروف ايجار المحل ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ/مصروف الايجار المدفوع مقدماً

ثم يتم اقفال مصروف الفترة بحساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل بموجب القيد التالي وبنفس التاريخ :

٢٤٠٠من حـ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ /مصروف ايجار المحل

وبناءاً على ما تقدم فإن حساب مصروف الايجار وحساب الايجار المدفوع مقدماً يظهر بالصورة التالية :

مدين	حـ/مصروف ايجار المحل	دائن
٢٤٠٠ إلى حـ/الايجار المدفوع مقدماً		
		٢٤٠٠ من حـ/الأرباح والخسائر
٢٤٠٠		٢٤٠٠

مدين	حـ/الايجار المدفوع مقدما	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ/القدية ١/١/٢٠٠٢		٢٤٠٠ من حـ/مصروف ايجار المحل ٣١.١٢/٢٠٠٢
		٢٤٠٠ رصيد ٣١.١٢/٢٠٠٢ (تظهر بالميزانيه)
٤٨٠٠		٤٨٠٠

مما تقدم يتضح أن الرصيد المتبقي من الايجار المدفوع مقدماً في ٣١/١٢/٢٠٠٢ هو ٢٤٠٠ ديناراً يظهر ضمن الأصول المتداولة بالميزانية في ٣١/١٢/٢٠٠٢.

ثانياً: اثبات المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف :

بموجب هذه الطريقة يتم اثبات كافة المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف ، ثم يجري تسويتها في نهاية السنة وفق قاعدة الاستحقاق، ولتوضيح هذه الطريقة نستخدم بيانات المثال السابق، وفق الخطوات التالية :

١- عند دفع مبلغ الايجار البالغ ٤٨٠٠ دينار في ١/١/٢٠٠٢ يسجل المحاسب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـ/ مصروف ايجار المحل ١/١/٢٠٠٢

٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية

٢- في ٣١/١٢/٢٠٠٢ يتم اثبات قيد التسوية التالي:

٢٤٠٠ من حـ / ايجار مدفوع مقدماً ٣١/١٢/٢٠٠٢

٢٤٠٠ إلى حـ / مصروف ايجار المحل

٣- يتم اقفال مصروفات الفترة في حساب الأرباح والخسائر:

٢٤٠٠ من حـــ/الأرباح والخسائر(ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـــ / مصروف ايجار المحل .

وبناءاً على ما تقدم تظهر حسابات الاستاذ المختصة بالعملية السابقة بالصورة التالية :

مدين حـــ/مصروف ايجار المحل دائن

٤٨٠٠ إلى حـــ/النقدية ٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ من حـــ/ايجار مدفوع مقدم
	٢٤٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر
٤٨٠٠	٤٨٠٠

مدين حـــ/الايجار المدفوع مقدماً دائن

٢٤٠٠ إلى حـــ/مصروف ايجار المحل٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١
	(تظهر بالميزانية)
٢٤٠٠	٢٤٠٠

وفي نهايـــة الفـــترة يظهر رصيد حساب الايجار المدفوع مقدماً بالميزانية كأحد عناصر الأصول المتداولة .

المصروفات المستحقة :

يقصد بالمصروفات المستحقة، تلك المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية التي يهـدف المحاسب اعداد قوائمها المالية، إلا أنها ولغايات انتهاء الفترة المحاسبية لم تدفع بعـد، ولذلك تعتبر هذه المصروفات وفق قاعدة الاستحقاق من المصروفات التي تخص الفـترة المحاسـبية الـتي يجب أن تسدد في الفترة المحاسبية التالية . وطبقاً للإجراءات المحاسـبية يجب على المحاسب حصر هذه المصروفات واجراء تسويتها ومن ثم تحميلها عـلى القوائـم المالية المختصة خصماً على ايرادات الفترة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر، وبالنظر لكون هذه المصروفات لم تسدد فيجب والحالة هذه أن تظهر بقائمة المركز المالي ضمن الالتزامات قصيرة الأجل. والمعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة الـتي يقتضـيها مبدأ المقابلة وقاعدة الاستحقاق، توجد طريقتان تهدف كل منهما إلى تحمـيل قائمـة الدخـل أو الارباح والخسائر، بما يخص الفترة المحاسبية من مصروف وترحيلها للعام التالي. وهاتين الطريقتين هما :

الطريقة الأولى:

يـتم بموجب هذه الطريقة فتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة ويجعل دائناً بقيمته وحساب المصروف مديناً بنفس القيمة ثم يقفل حساب المصروفات بقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن مؤسسة وادي الأردن التجارية دفعت في ١ /١/٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً عن ايجار المعرض لمدة سنة بواقع ٢٠٠ ديناراً شهريا. فيقوم المحاسب عند دفع المبلغ باثبات القيد التالي :

٢٠٠٠من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١/١

٢٠٠٠ إلى حـــ/ النقدية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ يجري قيد التسوية التالية :

٤٠٠ من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠ إلى حـــ/مصروف الايجار المستحق

وفي نفـــس الـــتاريخ يقفل مصروف الايجار الذي يخص عام ٢٠٠٢ بقائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي :

٢٤٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـــ/ مصروف الايجار

وبـــناءاً على القيود السابقة فإن حسابات الاستاذ المختصة للعمليات السابقة ستكون في نهاية الفترة المحاسبية بالصورة التالية :

حـــ/مصروف الايجار

مدين	دائن
٢٠٠٠ إلى حـــ/مصروف ايجار المحل	٢٤٠٠ رصيد من حـــ/الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٠٠ إلى حـــ/مصروف الايجار المستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١	
٢٤٠٠	٢٤٠٠

مدين	ح/مصروف ايجار مستحق	دائن
٤٠٠ رصيد ٣١/١٢ ٢٠٠٢		٤٠٠ من حـ/مصروف الايجار ٣١/١٢/٢٠٠٢
٤٠٠		٤٠٠

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ سوف يظهر رصيد حساب الايجار المستحق بجانب الالتزامات المتداولة من قائمة المركز المالي لنفس الفترة .

الطريقة الثانية :

إن أساس هذه الطريقة قائم على أن المصروفات المستحقة تعالج مباشرة بنفس حساب المصروفات دون أن تكون هناك حاجة لفتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة، وذلك بأن يتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الأرباح الخسائر بكامل قيمة مصروفات الفترة بصرف النظر عن ما دفع منها فعلاً.

والمثال التالي يوضح الاجراءات المستخدمة في تطبيق هذه الطريقة :

من الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لشركة عين الباشا التجارية في ٣١/١٢/٢٠٠٢ ان رصيد مصروف اجور العمال ٣٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للمصروفات المتعلقة بالأجور تبين أن ما يخص الفترة هو ٣٦٠٠ ديناراً.

ولمعالجة هذه العملية يقوم المحاسب في ٢٠٠٢/١٢/٣١ باجراء قيد محاسبي يسمى بقيد الاقفال والتسوية بالصورة التالية :

٣٦٠٠ من حـــ/ قائمة الدخل الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٦٠٠ إلى حـــ/ مصروف الاجور

واستناداً لما سبق فإن حساب الاستاذ المختص سوف يظهر بالشكل التالي:

مدين حـــ/مصروف الاجور دائن

مدين	دائن
٣٠٠٠ رصيد (بالميزان)	٣٦٠٠ من حـــ/الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١
٦٠٠ رصيد ١٢/٣١ (عمل أجور مستحقة)	
٣٦٠٠	٣٦٠٠

والأجـــور المستحقة البالغة ٦٠٠ دينار الظاهرة كرصيد في **٢٠٠٢/١٢/٣١** بحساب مصروف الأجور يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات المتداولة، بالصيغة التالية:

أصول الميزانيه في ٢٠٠٢/١٢/٣١ خصوم

أصول	خصوم
	الالتزامات المتداولة
	٦٠٠ أجور مستحقة

تسوية الايرادات :

يعـــرف الايراد بأنه اجمالي التدفقات المالية الداخلة إلى الوحدة المحاسبية والتى تؤدي إلى زيادة في اجمالي أصولها، أو نقص في اجمالي خصومها أو في كليهما معاً وعادة تنتج الايرادات من :

- بيع السلع التي تنتجها أو تتاجر بها الوحدة المحاسبية .

- بيع أصول المشروع .
- الاستثمار في أوجه استثمارية مختلفة .

وقد حددت المفاهيم والمبادئ المحاسبية الاجراءات المتعارف بها للاعتراف بالايراد والتعبير عنه بالقوائم المالية وفق قاعدتي التحقق والاستحقاق، إذ يعتبر الايراد مستحققاً بمجرد اتمام عمليات الاكتساب أو الاقتراب منها بدرجة معقولة. أوعند الانتهاء من عملية المبادلة التجارية، وبموجب الشرطين السابقين يجب اثبات القيد المحاسبي الذي يؤكد اكتساب الايراد سواء قبض فعلاً أو لم يقبض واعتباره من ايرادات الفترة، ولتحقق ذلك يستخدم المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية قيود التسوية كاجراء محاسبي يحقق قاعدة الاستحقاق المحاسبية. إذ دلت التطبيقات المهنية أن المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية وعند اعداد القوائم المالية سيواجه ثلاث احتمالات فيما يتعلق بالايرادات وهذه الاحتمالات هي :

- الايراد المقبوض فعلاً مساوي لإيراد الفترة المكتسب، وفي مثل هذه الحالة لا يتطلب من المحاسب إجراء قيد تسوية وانما فقط يحمل الايرادات المستحققة والمقبوضة فعلاً لقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر بموجب قيد اقفال محاسبي عادي.
- الايراد المقبوض فعلاً أقل من الايراد المكتسب، والفرق يسمى هنا بايرادات مستحقة تتطلب من المحاسب إجراء التسوية المحاسبية اللازمة الذي سوف يتم شرحها فيما بعد .

- الايــراد المقبوض فعلاً أكبر من الايرادات المكتسبة خلال الفترة والفرق يســمى هــنا بايرادات مقبوضة مقدما بتطلب من المحاسب معالجتها وفقاً لقاعدة الاستحقاق والتي سوف بتم شرحها فيما بعد .

الايرادات المستحقة :

عندما تكون الايرادات المكتسبة للوحدة المحاسبية في نهاية الفترة المحاسبية أقل مــن الايــرادات المستلمة فعلاً فيسمى هذا الملغ عير المستلم بايراد مستحق. وهو في حقيقته أصلاً متداولاً يخص الفترة التي اكتسب فيها ويجب نسويته بقيد تسويه بموجب احدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

بموجب هذه الطريقة يفتح حساب بقيمة الايراد الذي لم يستلم يسمى حساب الايرادات المستحقة يجعل دائناً، يضاف مع المبلغ المستلم فعلاً لإيرادات الفترة بموجب قيد اقفال محاسبي، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/٥/١ اســتلمت شركة وادي الأردن التجارية مبلغ ٢٠٠٠ دينار عن ابراد استثمارات في الأسهم، وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح من الجرد المستندي ان مقــدار ايرادات الاسهم تبلغ ٢٥٠٠ دينار، ولمعالجة هذه الحالة يقوم المحاسب باجراء القيود المحاسبية التالية:

٢٠٠٠ من حــ/ النقدية ٢٠٠٢/٥/١

٢٠٠٠إلى حــ/ ايراد استثمارات بالأوراق المالية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ عـند اعداد القوائم المالية لعام ٢٠٠٢ لا بد من قياس قـيمه ايـراد الاسـتثمارات في الاسهم والاعتراف بجميع مبالغها المستلمة منها وغير المسـتلمة . ولهذا لا بد من إجراء قيد التسوية التالي للجزء غير المستلم كما هو مبين أدناه:

٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات أوراق مالية مستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١

٥٠٠ إلى حـ/ إيراد استثمارات بالأوراق المالية

ثم يـتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر بالايرادات المستلمة فعلاً والمستحقة بموجب القيد التالي :

٢٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وبناءاً على القيود السابقة فإن حساب ايراد استثمارات الأوراق المالية سوف يقفـل في نهايـة السنة بكامل المبلغ المكتسب، أما حساب ايراد استثمارات مستحقة فسوف يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول المتداولة .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة فالمحاسب في نهاية الفترة يجري قيداً محاسبياً واحداً، يسمى قـيد اقفال وتسوية بكامل المبلغ المكتسب من الايراد. والفرق الذي يظهر في حساب اسـتاذ الايـرادات المكتسبة يعتبر رصيد نهاية الفترة وهو عبارة عن حساب ايرادات مسـتحقة يتم الافصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل متداول. ولتطبق هذه الطريقة على بيانات المثال السابق فإنه من ٢٠٠٢/١٢/٣١ يثبت المحاسب القيد التالي:

٢٥٠٠ من حـــ/ ايرادات استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـــ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

واستناداً للقيد السابق فإن حساب الأستاذ المختص بالايرادات المكتسبة للأوراق المالية سيظهر بالشكل الآتي :

منه حـــ/ايرادات استثمارات أ.ماليه له

٢٥٠٠ إلى حـــ / الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٠ من حـــ/النقديه ٢٠٠٢/٥/١
	٥٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يظهر بالميزانية)
٢٥٠٠	٢٥٠٠

الايرادات المستلمة مقدماً:

تمثل الايرادات المستلمة مقدماً التزاماً مالياً قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية التي استلمتها لكونها تمثل حقوقاً للغير عن قيمة خدمات لم تقدم أو لم تستنفذ لغاية اعداد الحسابات الختامية والميزانية، وهي في حقيقة أمرها تخص فترة مالية لاحقة، تكون في الغالب الفترة المالية التالية، وقد اعتبرت هذه الايرادات من ضمن الالتزامات المتداولة لكونها تستحق الأداء خلال فترة قصيرة من تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية للسنة الحالية، وطبقاً لقاعدة الاستحقاق التي تنص على تخصيص ايرادات كل فترة بما يخصها بصرف النظر عن المبلغ المستلم منها . لذلك فإن المعالجة المحاسبية لهذه الايرادات تتم بطريقتين هما :

الطريقة الأولى :

يـتم فتح حساب منفصل للايرادات المستلم مقدماً يجعل دائناً وبنفس القمة بجعـل حساب الايراد مديناً، ثم يتم اقفال حساب ايرادات السنة المالية الحالية بحساب ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر.

مثال: اتضح من الأرصدة الظاهرة بميزان مراجعة شركة عنبر التجارية فى ٣١ /١٢/٢٠٠٢ ان رصيد حساب ايراد العقار ٤٥٠٠ ديناراً.

ومـن الجرد المستندي للايرادات، اتضح ان ما يخص عام ٢٠٠٢ من ايراد العقار ٣٥٠٠ ديناراً.

ولمعالجـة هـذا المـثال بموجب الطريقة السابقة يجري المحاسب في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢ القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ/ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـ /ايراد عقار مقدم

٣٥٠٠ من حـ/ ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وعـلى ضـوء القـيود السابقة فإن حسابات الأستاذ المختصة سوف تظهر بالصورة التالية :

حـ/ ايرادات العقار

منه	له
١٠٠٠ إلى حـ/ ايراد عقار مقدم	٤٥٠٠ رصيد دائن ٣١/١٢/٢٠٠٢
٣٥٠٠ الى حـ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٢	
٤٥٠٠	٤٥٠٠

حـ/ ايرادات العقار مقدم

منه	له
١٠٠٠ رصيد (يظهر بالميزانية) ٣١/١٢/٢٠٠٢	١٠٠٠ من حـ/ ايراد عقار ٣/١٢/٢٠٠٢
١٠٠٠	١٠٠٠

وعلى ضوء ما تقدم، فإن رصيد ايراد عقار مقدم سوف يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات قصيرة الأجل أما ايراد العقار البالغ **٣٥٠٠** ديناراً فيقفل في حساب الأرباح والخسائر .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة يتم معالجة الايراد المقبوض مقدماً في نفس حساب الايراد دون الحاجة إلى فتح حساب جديد باسم ايراد العقار المقدم حيث يحمل ملخص الدخل أو حساب الارباح والخسائر بكامل قيمة الايراد الخاص بالسنة المالية بصرف النظر عن المبلغ المقبوض فعلاً. والرصيد الباقي يمثل حساب الايراد المقبوض مقدما يظهر بقائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات قصيرة الأجل .

مثال:

باستخدام بيانات المثال السابق وتطبيقاً للطريقة الثانية نحصل على المعالجة المحاسبية التالية .

٣٥٠٠ من حـ / ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الارباح والخسائر)

وعلى ضوء القيد السابق فإن حساب ايراد العقار سوف يظهر بالصورة التالية:

حـ/ايرادات العقار

منه	له
٣٥٠٠ إلى حـ الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١	٤٥٠٠ رصيد بالميزان في ٢٠٠٢/١٢/٣١
١٠٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يمثل ايراد مقدم)	
٤٥٠٠	٤٥٠٠

الواضح من حساب استاذ ايراد العقار أن الرصيد المتبقي في نهاية السنة والبالغ ١٠٠٠ دينار يمثل ايراد عقار مقدم يظهر بقائمة المركز المالي باعتباره التزاما قصير الأجل واجب السداد في الفترة المحاسبية التالية .

ورقة العمل Working Paper:

غالباً ما يعتمد المحاسب لاعداد التسويات الجردية والقوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية إلى اعداد ورقة عمل تساعده في أن تكون القوائم المالية صحيحة

وخالــية مــن الأخطــاء قبل اعدادها بصيغتها النهائية. وورقة العمل هي ورقة يعدها المحاسب خارج الدفاتر والسجلات المحاسبية ولا تكون جزءاً من الدورة المحاسبية وانما الغاية منها توخي الدقة في اعداد القوائم المالية قبل اعدادها بصورها النهائية كما ذكرنا.

ونتكون ورقة العمل من ستة اعمدة رئيسية هي :

العمود الأول : يخصص لبيان أسماء الحسابات

العمود الثاني: يخصص لميزان المراجعة قبل التسوية .

العمود الثالث: يخصص لاجراء التسويات الجردية .

العمود الرابع: يخصص لاعداد ميزان المراجعة بعد التسوية.

العمود الخامس: يخصص لقائمة الدخل.

العمود السادس: يخصص لقائمة المركز المالي .

طريقة اعداد ورقة العمل :

لغرض اعداد ورقة العمل يتم اتباع الخطوات التالية :

١. اعداد ميزان المراجعة قبل التسوية .

٢. إجراء قيود التسوية وبيان اثر هذه القيود على ورقة التسوية وفي العمود المخصص لذلك .

٣. اعــداد ميزان المراجعة بعد التسوية عن طريق تعديل الحسابات التي تتأثر بالتســويات المحاســبية مــع بــيان الحسابات الجديدة التي تظهر نتيجة التسويات في أسفل ميزان المراجعة بعد التسوية .

٤ اعــداد القوائـــم المالـــية المتعلقة بحساب النتيجة والمركز المالي من واقع الحسابات التي تظهر في ميزان المراجعة بعد التسوية .

مثال:ظهرت الأرصدة التالية بميزان مراجعة شركة الأمل التجارية في٣١/١٢/٢٠٠٢

ميزان المراجعة كما في ٣١/١٢/٢٠٠٢

مدين	دائن	اسم الحساب
٢٥٠٠٠		نقدية
٥٠٠٠		أوراق بص
٣٥٠٠٠		مشتريات
٥٠٠٠		ايجار مقدم
٧٠٠٠		تأمين مقدم
٤٠٠٠٠		آلات
	٤٠٠٠	مجمع اندثار الات
	١٠٠٠٠	قروض قصيرة الاجل
	٢٠٠٠٠	ايراد استثمارات مكتسبة
٣٠٠٠		مصروف ايجار
٧٠٠٠		مصروف الرواتب
	٩٣٠٠٠	رأس المال
١٢٧٠٠٠	١٢٧٠٠٠	

وعند الجرد في ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح ما يلي :

١- المخزون السلعي آخر المدة بلغ ٢٠٠٠٠ دينارا.

٢- يمثل الايجار المقدم ايجار مبنى الإدارة بموجب عقد لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١.

٣- بند التأمين المقدم يمثل بوليصة تأمين لمدة سنتين اعتبارا من ١/١/٢٠٠٢.

٤- تندثر الآلات بنسبة ١٠% سنويا قسط ثابت.

٥- يمثل قروض قصيرة الأجل قرض حصلت عليه الشركة من البنك العربي لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٠٠٢/١١/١ وبفائدة سنوية ٢٠ % تدفع عند استحقاق القرض.

٦- بند ايراد الاستثمارات يمثل ايراد استثمارات بالاسهم بلغت لنهاية عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢١٠٠٠ ديناراً.

المطلوب:

١. اعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المالية للشركة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٢. إجراء قيود التسوية اللازمة في ذلك التاريخ

٣. إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ.

٤. اعداد قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل:

أولاً قيود التسوية:

(أ) ٣٧٥٠ من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٧٥٠ إلى حـــ / ايجار مقدم

(ب) ٣٥٠٠ من حـــ/ مصروف التأمبن ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـــ / التأمين المقدم

(ت) ٤٠٠٠ من حـــ / مصروف اندثار الالات ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠٠ إلى حـــ / مجمع اندثار الالات

(ث) ١٦٧ من حـــ / مصروف فائدة القرض ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٦٧ إلى حـــ / مصروف فائدة قرض مستحقة

(ج) ١٠٠٠ من حـــ / ايراد استثمارات مستحقة ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـــ / ابراد استثمارات مكتسبة

ثانياً: قيود الاقفال:

٥٦٤١٧ من حـــ/ملخص الدخل ٢٠٠٢/١٢/٣١

إلى مذكورين

٣٧٥٠ حـــ/مصروف الايجار

٣٥٠٠ حـــ/مصروف التأمين

٤٠٠٠ حـــ / مصروف اندثار الآلات

١٦٧ حـــ/مصروف فائدة قرض

٧٠٠٠ حـــ/مصروف الرواتب

٣٥٠٠٠ حـــ/المشتريات

٢٠٠٠٠ من حـــ/ ايراد استثمارات ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠٠٠ إلى حـــ / ملخص الدخل

٢٠٠٠٠ من حـــ/مخزون سلعي آخر المدة ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠٠٠ إلى حـــ /ملخص الدخل

قائمة التسوية

البيان	ميزان المراجعة قبل التعديل		التسويات الجردية		ميزان المراجعة بعد التعديل		قائمة الدخل		المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أصول	خصوم
النقدية	١٢٥٠٠٠	–	–	–	٢٥٠٠٠	–	–	–	٢٥٠٠٠	–
أوراق القبض	٥٠٠٠	–	–	–	٥٠٠٠	–		–	٥٠٠٠	–
مشتريات	٣٥٠٠٠	–	–	–	٣٥٠٠٠	–	٣٥٠٠٠		–	
إيجار مقدم	٥٠٠٠	–	–	٣٧٥٠	١٢٥٠	–	–	–	١٢٥٠	
تأمين مقدم	٧٠٠٠	–		٣٥٠٠	٣٥٠٠	–	–	–	٣٥٠٠	
الآلات	٤٠٠٠٠	–	–	–	٤٠٠٠٠	–	–	–	٤٠٠٠٠	–
مجمع اندثار		٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	–	٨٠٠٠	–	–	–	٨٠٠٠
قروض قصيرة الأجل	–	١٠٠٠٠	–	–	–	١٠٠٠٠	–	–	–	١٠٠٠٠
إيراد استثمارات ملكية	–	٢٠٠٠٠	–	١٠٠٠	–	٢١٠٠٠	–	٢١٠٠٠	–	–
مصروف الإيجار	٣٠٠٠	–	٣٧٥٠	–	٦٧٥٠	–	٦٧٥٠	–	–	–
الرواتب	٧٠٠٠	–	–	–	٧٠٠٠	–	٧٠٠٠	–	–	–
رأس المال		٩٣٠٠٠	–	–	–	٩٣٠٠٠	–	–	–	٩٣٠٠٠
مصروف التأمين	٣٥٠٠		٣٥٠	–	٣٥٠٠	–	٣٥٠٠	–	–	–
مصروف الاندثار الآلات	٤٠٠	–	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠		٤٠٠٠	–		–
مصروف فوائد القروض	١٦٧	–	١٦٧	–	١٦٧	–	١٦٧	–		–
فوائد القروض مستحقة	–	١٦٧	–	١٦٧		١٦٧	–		–	١٦٧
إيراد استثمار مستحق	١٠٠٠		١٠٠٠		١٠٠٠		–	–	١٠٠٠	
بضاعة آخر المدة							–	٢٠٠٠٠		
بضاعة آخر المدة في قائمة المركز المالي									٢٠٠٠٠	–
خسائر أ.خ							–	١٥٤١٧		–
خسائر أ ح									١٥٤١٧	
							٥٦٤١٧	٥٦٤١٧	١١١١٦٧	١١١١٦٧

رابعا : قائمة الدخل :

شركة الأمل التجارية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيان	المبلغ	
	جزئي	الكلي
ايرادات مكتسبة	٢١٠٠٠	
مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠	
		٤١٠٠٠
مصروفات:		
مصروف ايجار	٦٧٥٠	
مصروف رواتب	٧٠٠٠	
مصروف التامين	٣٥٠٠	
مصروف اندثار الآلات	٤٠٠٠	
مصروف فوائد	١٦٧	
مسحوبات	٣٥٠٠٠	
مجموع المصروفات		(٥٦٤١٧)
صافي الخسارة		(١٥٤١٧)

خامسا: قائمة المركز المالي

شركة الأمل التجارية

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

التفاصيل	المبلغ	
	جزئي	كلي
الأصول:		
نقديه	٢٥٠٠٠	
مخزون سلعي	٢٠٠٠٠	
أوراق قبض	٥٠٠٠	
ايجار مقدم	١٢٥٠	
تأمين مقدم	٣٥٠٠	
ايراد استثمارات مستحقة	١٠٠٠	
آلات	٤٠٠٠٠	
يطرح		
مخصص اسهلاك آلات	(٨٠٠٠)	
مجموع الأصول		٨٧٧٥٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
راس المال	٩٣٠٠٠	
يطرح صافي خسارة	(١٥٤١٧)	

صافي حقوق الملكية		٧٤٥٨٣
الإلتزامات		
قرض قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مصروف فائدة مستحقة	١٦٧	
مجموع الالتزامات		١٠١٦٧
مجمـــوع حقـــوق الملكـــية والالتزامات		٨٤٧٥٠

تمارين الفصل الثاني

١. ما المقصود بما يلي :

- المصروفات .
- الايرادات.
- المصروفات المستحقة.
- المصروفات المقدمة.
- الايرادات المستحقة.
- الايرادات المستلمة مقدماً.

٢. ما هي ورقة العمل. وما هو الغرض منها .

٣. ما هي الغاية من عمل التسويات الجردية للمصروفات والايرادات في نهاية الفترة المحاسبية .

٤. الآتي أرصـــدة ظهرت بميزان مراجعة احدى الشركات التي تقدم خدمات اصلاح وصيانة السيارات في ٢٠٠٢/١٢/٣١ : (المبالغ بالدينار).

٥٠٠٠ قطـــع غـــيار، **٦٠٠٠٠** آلات، **٢٠٠٠٠** مباني، **٣٥٠٠٠** نقدية، **٣٠٠٠** ايجـــار مقـــدم، **٦٠٠٠** تأمين مقدم، **١٢٠٠٠** مجمع اندثار آلات، **١٠٠٠٠** مجمـــع اندثـــار مـــباني، **١٠٠٠٠** قرض قصير الأجل، **٢٥٠٠٠** ايرادات مكتسبة ، **٥٠٠٠** مصروف رواتب، **١٠٠٠** مصروف فائدة، راس المال؟؟

معلومات جردية :

١. قطع الغيار المتبقية في ٣١ ١٢/ ٢٠٠٢ بلغت مبلغ ٢٠٠٠ دينارا.

٢. يمثل ايجار مقدم عقد ايجار ورشة التصليح لمدة سنة اعتباراً من ١/١/ ٢٠٠٢ بواقع ٣٠٠ ديناراً شهريا.

٣. يمثل بند التأمين المقدم بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة اعتبارا من ١/٧/ ٢٠٠٢.

٤. تندثر الآلات والمباني بنسبة ١٠% سنويا قسط ثابت.

٥. القرض قصير الأجل حصلت عليه الشركة لمدة سنة اعتبارا من ١/٦/ ٢٠٠٢ بفائدة ٢٠% سنويا.

٦. توجد رواتب مستحقة بمبلغ ١٠٠٠ ديناراً لم تدفع لغاية ٣١/١٢/ ٢٠٠٢.

المطلوب:

١- اعداد ورقة العمل في ٣١/١٢/٢٠٠٢.

٢- إجراء قيد التسوية اللازمة في ذلك التاريخ.

٣- إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ .

٤- اعداد القوائم الماليه المختصة في ٣١/١٢/٢٠٠٢.

٥- فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت بميزان المراجعه لشركة الخليل التجاريه كما هي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

الخزينة	٨٥٠٠	إيجار مدفوع مقدم	١٨٠٠
البنك	١٢٠٠٠	شيكات مرسلة للتحصيل	٢٠٠٠
المدينون	٧٠٠٠	إيرادات مقبوضة مقدماً	٦٠٠٠
السيارات	٢٤٠٠٠	إيرادات مكتسبة	١٥٠٠

وعند جرد هذه الحسابات اتضح ما يلي :

١- عند جرد الخزينة أن الموجود الفعلي من النقدية هو ٨٣٠٠ دينار.

٢- إن مـا قيمته ١٤٠٠ دينار من الشيكات المرسلة للتحصيل كان البنك قد أرسل إلى الشركة أشعاراً بتحصيلها وأهمل المحاسب إثباتها بالدفاتر.

٣- ظهـر أن أحد المدينين قد توفي، وتقرر اعتبار المبلغ الذي بذمته وهو ٨٠٠ دينار ديناً معدوماً.

٤- إن السـيارات كانت قد اشتريت في ٢٠٠٢/١/١، وقد أهمل المحاسب حساب اسـتهلاكها الـذي تقرر أن يكون بطريقة القسط الثابت باستخدام الطريقة غير المباشرة (المجمع). علماً بأن العمر المقدر للسيارات هو ثمان سنوات.

٥- عقد الإيجار السنوي يبدأ من ٢٠٠٢/١١/١.

٦- ظهـر أن هـناك مـبلغ ٣٥٠٠ ديناراً من الإيرادات المقبوضة مقدماً قد قدمت الشركة ما يقابله من خدمات للغير. (إيرادات مكتسبة).

٧- هناك رواتب مستحقة غير مدفوعة لأحد الموظفين بلغت ٦٠٠ دينار.

المطلوب :

١- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه.

٢- إعداد قائمة التسوية.

٦- فيما يلي المعلومات الجردية التي ظهرت لمنشأة نابلس لخدمات الصيانة بعد إعداد ميزان المراجعة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

١- عند جرد القرطاسية في المخازن وجد أن المتبقي منه بقيمة ١٤٠٠ دينار.

٢- بند الإيجار المدفوع مقدم يمثل عقد الإيجار السنوي الذي يبدأ في ٢٠٠٢/٧/١.

٣- بند التأمين المدفوع مقدم يمثل قيمة بوليصة تأمين ضد السرقة مدفوعة عن سنة واحدة تبدأ من ٢٠٠٢/٧/١.

٤- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في حساب إندثار سياراتها وبمعدل ٢٠% سنوياً.

٥- ظهر أن بعض موظفي المنشأة لم يستلم راتبه البالغ ٢١٠٠ دينار حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ولم يسجل ذلك في الدفاتر.

٦- هناك فوائد قرض ١٤٠ دينار استحقت على المنشأة ولم تسدد ولم يتم إثباتها في الدفاتر حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٧- بلغت قيمة الخدمات المكتسب، حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ بمبلغ (٧٠٠٠ دينار) من إيراد الخدمات غير المكتسبة.

المطلوب /

١- إعداد قائمة التسوية الخاصة بالمنشأة في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢- إجراء قيود التسوية اللازمة.

٧- المطلوب : إجراء قيود الإثبات اللازمة للعمليات التالية وقيود التسوية الخاصة بها في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر فقط

١ - دفعت المنشأة إيجار العقار السنوي الذي تشغله اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/١ بمبلغ ١٤٤٠ ديناراً نقداً.

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٥/١ — قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢- استملت المنشأة إيراد خدمات تقدم للغير لمدة سنة واحدة بمبلغ ٦٠٠٠ ديناراً اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٩/١ — قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣- بلغت الرواتب المستحقة وغير المدفوعة لبعض الموظفين ٥٠٠ في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

قيد الإثبات في ٢٠٠٢/١٢/٣١ — قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

حـ/ أرباح وخسائر في ٣١/١٢/٢٠٠٢

٨- حدد صحة أو خطأ العبارات التالية، واذكر العبارة الصحيحة في حالة كونها خطأ.

١-	من أجل تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات لا بد من تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة.	صح خطأ والصحيح هو:
٢-	يقضي الحيطة والحذر بأخذ الأرباح المحتملة دون الخسائر المحتملة عند إعداد الحسابات الختامية.	صح خطأ والصحيح هو:
٣-	يحتوي الجانب المدين من ميزان المراجعة على جميع الحسابات الحقيقة في المنشأة	صح خطأ والصحيح هو:
٤-	الخسارة هي الجزء المستفيد من التكلفة بهدف الحصول على الإيراد.	صح خطأ والصحيح هو.
٥-	الديون المعدومة هي المبالغ التي تأكدت المنشأة بإمكانية تحصيلها في السنة القادمة.	صح خطأ والصحيح هو:

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار الأصول الثابتة

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار الأصول الثابتة

مقدمة

الاندثـار جـزءً يخصم من تكلفة الأصل الثابت نظير خدماته المستنفذة في العمليات الإنتاجـية للمشـروع. وهو توزيعاً لتكلفة الأصل على عمره الإنتاجي، ليحمل على الفـترة المختصة وفق أساس الإستحقاق، خصماً على إيرادات نفس الفترة، والاندثار السـنوي هو تكلفة من تكاليف الإنتاج مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصل، والناتج عـن استعمالها، أو مضي المدة، أو ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الإنتاجية للأصـل. ومـن هنا فالإندثار لا يختلف من طبيعته عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمـل، حيـث أن كل هذه البنود تعتبر جزءً من تكلفة كليه يجب خصمها من قيمة الإيرادات للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

العوامل المؤثرة على تحديد الاندثار

هـناك بعض العوامل التي تؤثر على تحديد قيمة الإندثار السنوي للأصل الثابت، وأهم هذه العوامل هي :

١- تقدير الحياة الإنتاجية :

إن تقديـر الحـياة الإنتاجية للأصل، تعتمد على تحديد وحدات قياس الحياة الإنتاجية للأصل وفق معايير مقبولة، وحسب طبيعة الأصل نفسه.

إلا أن الشائع منها :

- عدد سنوات الاستخدام.
- عدد ساعات الاستخدام.
- عدد الكيلومترات المستنفذة.

ونجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العمر الإنتاجي للأصل والعمر الطبيعي له. لأنه غالباً ما يتم اندثار قيمته الدفترية في الوقت الذي يكون فيه الأصل مستمراً في العمليات الإنتاجية.

ويتوقف إنتاجية الأصل على عوامل مختلفة، اقتصادية وطبيعية. فمن العوامل الاقتصادية المؤثرة عليها التطور والتقدم الصناعي في الجيل الجديد للسلع الإنتاجية. مما يجعل الأصول المملوكة من قبل المشروع أقل كفاءة من الأصول المستخدمة. أما العوامل الطبيعية فترتبط بالتلف والتآكل والتقادم الذي يلحق بالأصول.

وبناءً على ما تقدم لا بد عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل النظر إلى كل من العمر الطبيعي والاقتصادي، على أن يكون بين العمر الطبيعي كحد أعلى، وعمره الاقتصادي كحد أدنى.

٢- تقدير القيمة الإندثارية للأصل :

إن أساس قياس القيمة الإندثارية للأصل يتم بواسطه احتساب تكلفته التي تحمل على الإيرادات خلال حياته الإنتاجية. ويجري ذلك بتحديد الفرق بين تكلفة الحصول على الأصل، وقيمته عندما يصبح نفاية، في نهاية حياته الإنتاجية أو عند الاستغناء عنه.

٣- اختيار توزيع قيمة الاندثار على العمر الانتاجي للأصل:

تستوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل أولاً وعلى مدى توافق الطريقة المتبعة مع المبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها ثانياً. وهناك عدة طرق متعارف عليها لإحتساب قسط اندثار الأصل الثابت من أهمها :

- طريقة القسط الثابت.
- طريقة القسط المتناقص.
- طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل.
- طريقة ضعف نسبة القسط الثابت.
- طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الإنتاج).
- طريقة إعادة التقدير.
- طريقة معدل النفاذ.

طريقة القسط الثابت :

أساس هذه الطريقة قائم على افتراض أن جميع الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الأصل متساوية في معدل الخدمات المتوقع تحقيقها. ويعني هذا الافتراض أن كفاءة الأصل في أداء خدماته تبقى ثابتة على مدار الفترات المحاسبية ولا تتناقص بمرور الزمن أو بتوالي الاستخدام. ولذلك سوف تكون جميع أقساط الاندثار متساوية خلال العمر الإنتاجي. وتعتبر هذه الطريقة من الطرق شائعة الاستخدام في كثير من البلدان لسهولة تطبيقها ووضوح استخداماتها.

ويتم احتساب الاندثار السنوي للأصل وفق هذه الطريقة بموجب المعادلة التالية :

(تكلفة الأصل – القيمة المتوقعة كخردة /عدد سنوات العمر الإنتاجي المقدر للأصل)

ويحتسب قسط الاندثار السنوي في حالة اعتماد أسلوب النسب المئوية وفق المعادلة التالية :

نكلفة الأصل – القيمة المتوقعة كخردة × نسبة الاندثار السنوية للأصل%.

ولهذه الطريقة مساوئها :

- إن هذه الطريقة لا تمثل الاستخدام الأمثل للأصل.
- إن معظم الأصول تابتة لا تحتاج إلى كثير من مصاريف الصيانة في بداية عمرها الإنتاجي.

مثال :

في ٢٠٠١/١/١ اشترت شركة أصل ثابت بلغت تكلفته ١٢٠٠٠ دبنار، وقد قدر عمره الإنتاجي بخمس سوات يصبح بعدها نفاية، قدرت قيمتها بمبلغ ٨٠٠ دينار. وأن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار.

المطلوب :

- تحديد مصروف الاندثار، ومجمع الاندثار والقيمة الدفترية. طوال العمر الإنتاجي للأصل.

الحل :

$$\text{-الاندثار السنوي للأصل} = \frac{\text{نكلفة الأصل – قيمة الخردة أو النفاية}}{\text{العمر الإنتاجى للأصل}}$$

$$= \frac{١٢٠٠٠-٨٠٠}{٥} = ٢٢٤٠ \text{ ديناراً}$$

- جدول الاندثار خلال العمر الإنتاجي

السنه	قسط الاندثار	مجمع (متراكم)	القيمة الدفترية
في نهاية السنة الأولى	–	–	١٢٠٠٠
في نهاية السنة الأولى	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٩٧٦٠
في نهاية السنة الثانية	٢٢٤٠	٤٤٨٠	٧٥٢٠
في نهاية السنة الثالثة	٢٢٤٠	٧٦٢٠	٥٢٨٠
في نهاية السنة الرابعة	٢٢٤٠	٨٩٦٠	٣٠٤٠
في نهاية السنة الخامسة	٢٢٤٠	١١٢٠٠	٨٠٠ قيمة النفاية

ويمكـــن تحويل العمر الإنتاجي للأصل المحدد بالسنوات إلى نسبة مئوية وذلك بقسمة تكلفة الأصل المعادل إلى ١٠٠% على العمر الإنتاجي للأصل كما هو موضح أدناه.

$$\frac{\%١٠٠}{٥} = \%٢٠$$

فيكون القيد في نهاية سنة

٢٢٤٠ من حـــ/م مصروف الاندثار.

٢٢٤٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار.

ويمكن أن نصور جدول الاندثار السابق بالصورة التالية :

البيان	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥
الأصل بقيمة الفاتورة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
(–)الاندثار المتراكم (نهاية كل سنة)	(٢٢٤٠)	(٤٤٨٠)	(٦٧٢٠)	(٨٩٦٠)	(١١٠٠)
قيمة الأصل الدفترية (نهاية كل سنة)	٩٧٦٠	٧٥٢٠	٥٢٨٠	٣٠٤٠	٨٠٠

منال

شـــترت منشـــأة الوادي الأخضر الصناعية آلات بلغت تكلفتها ١٦٢٠٠ دينارا وتم تقدير عمرها الإنتاجي بخمس سنوات وقيمة الخردة الباقية في نهاية السنة الأخيرة بمبلغ ١٢٠٠ دينار.

المطلوب / تحديد قسط الاندثار السنوي وفق طريقة القسط الثابت.

الحل :

أولاً : احتساب قسط الاندثار:

قسط الاندثار السنوي = (تكلفة الآلات-قيمة الخردة) / العمر الإنتاجي

= (١٦٢٠٠ − ١٢٠٠) / ٥ = ٣٠٠٠ دينار

مثال :

اشـــترت الشـــركة الوطنية للمنظمات والصابون آلة خاصة بلغت تكلفتها ٧٥٠٠٠ ديناراً وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بست سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال وبدون انقاض. علماً أن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك.

المطلوب / ١− احتساب قسط الاندثار السنوي وذلك اعتبارا من ١٩٩٨/١/١م.

٢− تصوير جدولة الاندثار للسنوات الست.

الحل :

أولاً : قسط الاندثار السنوي

٧٥٠٠٠ / ٦ = ١٢٥٠٠ دينار

ثانياً : جدول الاندثار السنوي :

السنة	التكلفه الأصليه	قسط الاندثار السنوي	مجمع الاندثار	القيمه الدفتريه
١٩٩٨/١/١	٧٥٠٠٠	—	—	٧٥٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠
١٩٩٩.١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠
٢٠٠١/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٠٠٢/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠	١٢٥٠٠
٢٠٠٣/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٧٥٠٠٠	صفر

مصروف اندثار لأجزاء من الفترة المحاسبية :

تنشأ مشكلة احتساب مصروف الاندثار لجزء من الفترة المحاسبية عندما يتم إضافة أو استبعاد أصل من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية. في مثل هذه الحالة يصبح من الضروري تحديد مصروف الاندثار للأصل عن جزء من السنة وليس لسنة كاملة [١].

فعلى سبيل المثال نفترض أن إحدى المنشآت الاقتصادية قد اشترت أصل ثابت في ٤/١/ ٢٠٠٢ قيمته عند الشراء ١٢٦٠٠ دينار. وقد قدر عمره الانتاجي بـ٥ سنوات يصبح بعدها خردة بمبلغ ٦٠٠ دينار. وأن المنشأة تستخدم الفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١/ لكل سنة فيكون القيد في نهاية السنة الأولى :

$$\frac{١٢٦٠٠-٦٠٠}{٥} \times \frac{٩}{١٢} = ١٨٠٠$$ دينار الاندثار

(١) [illegible] ١٩٩٣ [illegible]

١٨٠٠ من حـــ/ مصروف الاندثار

١٨٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار

أما نهاية السنة الثانية يكون مصروف الاندثار لمدة سنة كاملة ٢٤٠٠ دينار والقيد هو:

٢٤٠٠ من حـــ/ مصروف الاندثار

٢٤٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

وفي نهاية السنة الأخيرة أو نهاية عمر الأصل يكون عن ثلاث شهور فقط

$$٢٤٠٠ \times \frac{٣}{١٢} = ٦٠٠ \text{ دينار}$$

أو ٢٤٠٠ − ١٨٠٠ = ٦٠٠ دينار

٦٠٠ من حـــ/ م مصروف الاندثار

٦٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

طريقة القسط المتناقص :

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قسط الاندثار بصورة متناقصة من سنة إلى أخرى بحيث تتحمل السنة الأولى قسطاً أكبر من السنة الثانية، والسنة الثالثة قسطاً أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل وتتميز هذه الطريقة بعدالتها في توزيع عبء الاندثار على الفترات المحاسبية المختلفة بطريقة تنسجم مع القدرة الإنتاجية للأصل. باعتبار أن الطاقة الإنتاجية للأصل تتناقص من فترة محاسبية إلى أخرى، وبموجب هذه الطريقة يتم تحميل كل فترة بنصيبها من مصروف الاندثار الذي يتناسب مع طاقة الأصل على تحقيق الإيراد.

ولتحديد قسط الاندثار السنوي بموجب هذه الطريقة يتم استخدام المعادلة التالية:

مصروف الاندثار السنوي = رصيد الأصل المتناقص × نسبة الإندثار

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن شركة اشترت آلة بلغت تكلفتها ٩٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٨/١/١ وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بأربعة سنوات، تندثر بنسبة ٥٠٪ سنويا وفق طريقة القسط المتناقص، لتصبح في نهاية السنة الرابعة خردة قيمتها ٥٦٢,٥ دينار

الحل :

قسط السنة الأولى = ٩٠٠٠ × ٥٠٪ = ٤٥٠٠ دينار

قسط السنة الثانية = ٤٥٠٠ × ٥٠٪ =٢٢٥٠ دينار

قسط السنة الثالثة = ٢٢٥٠ × ٥٠٪ = ١١٢٥ دينار

قسط السنة الرابعة = ١١٢٥ × ٥٠٪ = ٥٦٢,٥ دينار

قسط السنة الرابعة = ١١٢٥ – ٥٦٢,٥ = ٥٦٢,٥ دينار

ويمكن أن نصور تسلسل الحل السابق بالطريقة التالية :

دينـــــار	
٩٠٠٠	تكلفة الآلة
(٤٥٠٠)–	قسط اندثار السنة الأولى بنسبة ٥٠٪ من رصيد ٩٠٠٠دينار
٤٥٠٠	الرصيد في نهاية السنة الأولى
(٢٢٥٠)–	قسط اندثار السنة الثانية بنسبة ٥٠٪ من رصيد ٤٥٠٠ دينار
٢٢٥٠	الرصيد في نهاية السنة الثانية
(١١٢٥)–	قسط اندثار السنة الثالثة بنسبة ٥٠٪ من رصيد ٢٢٥٠ دينار
١١٢٥	الرصيد في نهاية السنة الثالثة
(٥٦٢,٥)–	قسط اندثار السنة الرابعة بنسبة ٥٠٪ من رصيد ١١٢٥ دينار
٥٦٢,٥	الرصيد في نهاية السنة الرابعة

طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل :

مفـــاد هذه الطريقة احتساب أقساط اندثار السنوات الأولى من تكلفة الأصل بعد استبعاد قيمة الانقاض بمعدلات مرتفعة عن السنوات الأخيرة بحيث يكون قسط اندثار السنة الثانيه اقـــل من قسط اندثار السنة الأولى، والسنه الثالثه اقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية السنه الأخيرة من عمر الأصل انسجاما مع ظاهرة التضخم

ويتم احتساب قسط الاندثار وفق هذه الطريقة باتباع الخطوات التالية .

١- يـــتم تحديـــد مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل، فإذا كان العمر الانتاجي للأصل خمس سنوات. فتكون مجموع أرقام سنوات استخدام الاستخدام هي .

١+ ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥ وهو يمثل مقام عدد سنوات الحياة الإنتاجية.

٢- تحديد مجموع أرقام سنوات الفترة المحاسبية وذلك وفق الصيغة التالية :

السنه الأولى $\frac{٥}{١٥}$

السنة الثانية $\frac{٤}{١٥}$

السنة الثالث $\frac{٣}{١٥}$

السنة الرابعة $\frac{٢}{١٥}$

السنة الخامسة $\frac{١}{١٥}$

٣- تحديد قسط الاندثار السنوي وذلك بضرب التكلفة التاريخية للأصل بعد استبعاد قيمة الانقاض في مجموع أرقام سني الفترة المحاسبية.

وبكون الاندثار بموجب هذه الطريقة على أساس .

$$\text{مجموع تكلفة الأصل – الانقاض (القيمة المتبقية من الأصل)} \times \frac{\text{عدد السنوات الباقية}}{\text{سنوات الأصل}}$$

ولــو افترضنا أن قيمة إحدى الآلات في إحدى المنشآت الحديثة كان ١٢٦٠٠ دينار وأن عمــرها الإنتاجي ٤ سنوات وقدرت قيمتها عند نهاية العمر الانتاجي بـــ ٦٠٠ دينار. فيكون الاندثار وفق هذه الطريقة كالآتي.

١ + ٢ + ٣ + ٤ = ١٠

$$١٢٦٠٠ - ٦٠٠ \times \frac{٤}{١٠} = ٤٨٠٠$$ مصروف اندثار السنة الأولى

وبذلك تكون أقساك الأندثار بموجب هذه الطريقة كما يلي:

السنة	احتساب الاندثار	الاندثار	الاندثار المتراكم	القيمة الدفترية
الأولى	$١٢٠٠٠ \times \frac{٤}{١٠}$	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٧٢٠٠
الثانية	$١٢٠٠٠ \times \frac{٣}{١٠}$	٣٦٠٠	٨٤٠٠	٣٦٠٠
الثالثة	$١٢٠٠٠ \times \frac{٢}{١٠}$	٢٤٠٠	١٠٨٠٠	١٢٠٠
الرابعة	$١٢٠٠٠ \times \frac{١}{١٠}$	١٢٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠

مثال :

فلو افترضنا أن تكلفة آلة بلغت ١٢٥٠٠ دينار وقيمة الانقاض بعد نهاية عمرها الانتاجي البالغة ٥سنوات هي ٥٠٠ دينار فإن أقساط اندثار الآلة للسنوات الخمس تكون كالآتي .

تكلفة الآلة القابلة للاندثار = تكلفة الآلة – قيمة الانقاض

= ١٢٥٠٠–٥٠٠ = ١٢٠٠٠ دينار

قسط اندثار السنة الأولى = ١٢٠٠٠ × $\frac{٥}{١٥}$ = ٤٠٠٠دينار

قسط اندثار السنة الثانية = ١٢٠٠٠ × $\frac{٤}{١٥}$ = ٣٢٠٠دينار

قسط اندثار السنة الثالثة = ١٢٠٠٠ × $\frac{٣}{١٥}$ = ٢٤٠٠دينار

قسط اندثار السنة الرابعة = ١٢٠٠٠ × $\frac{٢}{١٥}$ = ١٦٠٠دينار

قسط اندثار السنة الخامسة = ١٢٠٠٠ × $\frac{١}{١٥}$ = ١٨٠٠دينار

مجمع اندثار في نهاية العمر الانتاجي =١٢٠٠٠ دينار

طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل :

تقوم هذه الطريقة في احتساب قط الاندثار السنوي للأصل على أساس طريقة القسط الثابت للرصيد الدفتري المتناقص للأصل بعد مضاعفة نسبة الاندثار. وهي بذلك تنشبه إلى حـــد مـــا طريقة النسب الثابتة على الرصيد المتناقص. وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد قسط الاندثار السنوي وفق الخطوات التالية :

١- يتم تحديد نسبة الاندثار السنوي على أساس طريقة القسط الثابت

$$\left(\frac{1}{\text{العمر الاساحي}}\right) \times 100$$

٢- نضاعف النسبة المستخرجة في الفترة السابقة $\left(\frac{1}{\text{العمر الانتاجي}}\right) \times 100 \times 2$

٣-يستخرج قسط اندثار السنة الأولى بضرب النسبة المستخرجة في الفقرة (٢) في تكلفة الأصل، دون استبعاد قيمة الانقاض من تكلفة الأصل .

٤-يتم استخراج قسط اندثار السنة الثانية بنفس الطريقة المتبعة في الفقرة (٣) بعد خصم قسط استهلاك السنة الأولى من تكلفة الأصل، وهكذا بالنسبة لبقية العمر الانتاجي.

ويتم اتباع هذه الطريقة في بعض البلدان لكونها مقبولة من الناحية الضريبية، إلا أن المشكلة المحاسبية التي تظهر عند استخدام طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل هي أن قيمة الانقاض في نهاية السنة الأخيرة قد تكون غير مساوية للقيمة الدفترية مما يستدعي تعديل قسط السنة الأخيرة .

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ١٩٩٧/١/١م آلة بلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠دينار وقد قدر العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات تصبح بعدها انقاض تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠٠دينار. المطلوب احتساب أقساط استهلاك السنوات الخمس وفق طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل .

الحل: نسبة الاستهلاك السنوية = $\frac{1}{5} \times 100 = 20\%$.

ضعف نسبة الاستهلاك السنوي = ٢٠٪ × ٢= ٤٠٪

التاريخ	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٧/١٢/٣١	٦٠٠٠٠×٤٠%= ٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠٠ ٢٤٠٠٠=٣٦٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	٣٦٠٠٠×٤٠%= ١٤٤٠٠	٣٨٤٠٠	٦٠٠٠٠ ٣٨٧٠٠-٢١٦٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	٢١٦٠٠×٤٠%- ٨٦٤٠	٤٧٠٤٠	٦٠٠٠٠-٤٧٠٤٠-١٢٩٦٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	١٢٩٦٠×٤٠%= ٥١٨٤	٥٢٢٢٤	٦٠٠٠٠-٥٢٢٢٤-٧٧٧٦
٢٠٠١/١٢/٣١	٧٧٧٦-١٥٠٠*	٥٨٥٠٠	٦٠٠٠٠-٥٨٥٠٠=١٥٠٠

طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الانتاج):

تعتمد هذه الطريقة في احتساب قسط الاندثار على عدد ساعات تشغيل الأصل ويجري تطبيقها فقط على الآلات والمعدات التي يتناقص عمرها الانتاجي بمقدار ساعات استخدامها مثل الطائرات والقطارات الكهرومغناطيسية والبواخر... الخ .

تتماشى هذه الطريقة مع أساس الاستحقاق إذ يتم تحميل السنة المالية بقسط استهلاك يتناسب تناسباً طردياً مع عدد ساعات تشغيل الاصل.

ولتطبيق هذه الطريقة نستخدم المعادلات التالية:

١- معدل اندثار الساعة الواحدة = $\frac{\text{تكلفة الآلة القابلة للاندثار}}{\text{عدد ساعات تشغيل الآلة}}$

٢- قسط اندثار = $\frac{\text{تكلفه الأصل} - \text{قيمه الخردة}}{\text{عدد ساعات التشغيل}}$ × عدد الوحدات المنتجة

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١ آلة بلغت تكلفتها ٢٤٠٠٠ دينار ، وأن عدد ساعات تشغيلها حتى نهاية عمرها البالغة ٥سنوات كانت ١٥٠٠٠ ساعة

* تم تعديل مقدار قسط السنة الخامسة لكي تكون القيمة الدفترية مساوية لقيمة الانقاض وهي ١٥٠٠ دينار

وقد شغلت خلال السة الأولى ٤٠٠٠ ساعه وخلال السنة الثانية ٤٥٠٠ ساعة وخـلال السنة الثالثة ٣٥٠٠ ساعة وحلال السنة الرابعة ٢٠٠٠ وخلال السنة الخامسة ١٠٠٠ ساعة .

المطلوب: احتساب اقساط الاندثار السنوي .

الحل :

$$\frac{٢٤٠٠٠}{١٥٠٠٠} = ١,٦٠$$ دينار قيمة اندثار الساعة الواحدة

السنة	ســـاعة×	قيمة اندثار الساعة الواحدة =	الاندثار السنوي
الأولى	٤٠٠٠	١,٦	٦٤٠٠
الثانية	٤٥٠٠	١,٦	٧٢٠٠
الثالثة	٣٥٠٠	١,٦	٥٦٠٠
الرابعة	٢٠٠٠	١,٦	٣٢٠٠
الخامسة	١٠٠٠	١,٦	١٦٠٠
	١٥٠٠٠		٢٤٠٠٠

طريقة اعادة التقدير :

يجـري اسـتخدام طـريقة اعـادة التقدير على الأصول التي يصعب تحديد معدلات اسـتهلاكها، وخصوصـا الأصـول التى تتكون من أعداد كبيرة وأثمان ضئيلة. مثل المواشـي والخيول والدواجن وغيرها من الأصول القابلة للزوال أثناء الفترة المحاسبية ويـتم احتساب قسط اندثار هذه الأنواع من الأصول عن طريق حصر عددها في نهايه

الفترة المحاسبية ومقارنتها مع رصيد أول المدة والفرق بين الرصيدين يعتبر قسط اندثار الفترة .

مثال:

بلـغ رصـيد العـدد والأدوات في بداية عام ٢٠٠٢ م ١٧٠٠ دينار وقد اشترت الشـركة المالكـة عدد جديدة خلال العام بمبلغ ٧٥٠ دينار . وقدرت قيمة العدد في نهاية العام بمبلغ ٢١٥٠ دينار.

المطلوب / تحديد اندثار العدد في نهاية عام ٢٠٠٢م

الحل:

العـدد المـندثرة خـلال عـام ٢٠٠٢ = العدد والأدوت في بداية السنة + العدد والأدوات المشتراه خلال السنة – قيمة العدد والأدوات في نهاية السنة

= ١٧٠٠+٧٥٠-٢١٥٠= ٣٠٠ دينار اندثار العدد والأدوات خلال سنة ٢٠٠٢ م وبعتـبر قسط اندثار ينزل من القيمة الاجمالية ويحمل على حساب الأرباح والخسائر لنفس السنة .

طريقة معدل النفاذ:

هـذه الطريقة تستخدم لاحتساب استنفاذ الموارد الطبيعية، لما تتميز به من نفاذ مخزون المـورد بمقـدار الكمـيات المستخرجة سنوياً. ومن أمثلتها ، آبار البترول، والمناجم، والمحاجر. ويحتسب قسط النفاذ السنوي بواسطة المعادلة التالية :

$$\frac{\text{نكلفة الأصل}}{\text{كمة المخزون}} \times \text{عدد الوحدات المستخرجة}$$

مـــن المناســـب الاشـــارة إلى أن الـــنفاذ السنوي يتغير سنوياً بمقدار عدد الوحدات المستخرجة لغاية نفاذ الكميات المخزونة في المورد الطبيعي .

مثال :

بلغــت تكلفة منجم ٢٠٠٠٠٠دينار احتسب قسط النفاذ السنوي، اذا علمت أن مخزون المورد بلغ ٥٠٠٠٠٠طن، وتم استخراج المخزون وفق الكميات التالية :

السنة الأولى = ١٠٠٠٠٠ طن

السنة الثانية = ١٥٠٠٠٠ طن

السنة الثالثة = ٢٠٠٠٠٠ طن

السنة الرابعة = ٥٠٠٠٠ طن

الحل :

السنة الأولى = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ دينار

السنة الثانية= $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ١٥٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ دينار

السنة الثالثة = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ٢٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ دينار

السنة الرابعة = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ دينار

تكلفة المنجم = ٢٠٠٠٠٠ دينار

وفي نهايــة كــل فترة محاسبية يثبت قيد الاستنفاذ المباشر من تكلفة الأصل. باعتبار أن هذا النوع من الأصول يخلق مرة واحدةً بالتالي لا يجوز عمل مجمع (متراكم) استنفاذ. كما هو موضح أدناه:

٤٠٠٠٠٠ من حــ/قسط استنفاذ المنجم نهاية السنة الأولى

٤٠٠٠٠٠ إلى حــ/ المنجم

٦٠٠٠٠٠ من حــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الثانيه

٦٠٠٠٠٠ إلى حــ/ المنجم

٨٠٠٠٠ من حــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الثالثة

٨٠٠٠٠ إلى حــ/ المنجم

٢٠٠٠٠ من حــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الرابعه

٢٠٠٠٠ إلى حــ/ المنجم

وكمــا تجــدر الاشارة إلى أن هذه الأنواع من الأصول تستخدم في وحدات محاسبة (مشــاريع) ذات طبيعة معينة لا تطبق عليها كافة الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف علــيها . ولذلك فإن قيود الاقفال تتم بالقوائم المالية المختصة وفق قواعد معينة. يمكن للمهتم الاطلاع عليها في المؤلفات التي تعالج محاسبة الموارد الطبيعية .

طرق اثبات الاندثار :

يعتبر اندثار الأصول طويلة الأجل من الاعباء الدفترية التي يجب أن تخصم من الربح الاجمالي للفترة قبل تحديد الربح الصافي، ويحمل عبء الاندثار على الحساب الختامي المختص حسب طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، خصما على ايراد الفترة .

وقد شاعت في الحياة العملية ثلاث طرق محاسبية لاثبات الاستهلاك وهي :

١- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة .

٢- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص الاندثار .

٣- اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار.

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة :

بموجب هذه الطريقة يتم تحميل الأصل بعبء الاندثار السنوي مباشرة دون توسيط أي حساب آخر، مما تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصل بمقدار قسط الاندثار السنوي ثم يقفل حساب الاندثار سنوياً في حساب الارباح والخسائر،على أن يتم اظهار الأصل بالميزانية في نهاية الفترة المالية بالقيمة الصافية بعد خصم عبء الاندثار. وهذه الطريقة عادة ما تطبق فقط في الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمتلك عدداً محدوداً من الأصول طويلة الأجل .

مثال:

اشترت منشأة في ٢٠٠٢/١/١ م سيارة لتوربع منتجات المنشأة بلغت تكلفتها ٦٥٠٠ دينار وقد قدر العمر الانتاجي لها بأربعة سنوات تصبح بعدها انقاض بملغ ١٠٠٠ دينار.

والمطلوب:

١- اثبات عبء الاندثار السنوي للسنة الأولى فقط علماً أ ن المنشأة تتبع طريقة الاثبات المباشر للاندثار بالدفاتر .

الحل :

احتساب قسط الاندثار السنوي .

التكلفة القابلة للاندثار= التكلفة الأصلية للأصل – قيمة الانقاض .

قسط الاندثار السنوي = التكلفة القابلة للاندثار ÷ العمر الانتاجي .

= ٦٥٠٠ – ١٠٠٠ = ٥٥٠٠ دينار التكلفة القابلة للاندثار .

٥٥٠٠ ÷ ٤ = ١٣٧٥ دينار قسط الاندثار السنوي

$$\text{أو قسط الاندثار السنوي} = \frac{\text{التكلفة الأصلية للأصل – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{٦٥٠٠ - ١٠٠٠}{٤} = ١٣٧٥ \text{ دينار}$$

اثبات الاندثار بالدفاتر :

١٣٧٥ من حـــ/ قسط اندثار السيارات

١٣٧٥ إلى حـــ/ السيارات

١٣٧٥ من حـــ/الارباح والخسائر (الدخل)

١٣٧٥ إلى حـــ/قسط اندثار السيارات

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص متراكم الاندثار:

اســاس هذه الطريقة قائم على توسط حساب يطلق عليه مخصص أو متراكم الاصل والــذي يتم اقتطاع قيمته من ارباح الفترة ويكون مساوياً لقيمة اندثار الفترة المحاسبية التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية، وذلك بجعل حساب عبء اندثار الفترة مدينا وحساب مخصص اندثار الأصل دائناً، أن استخدام هذه الطرقة تؤدي على بقاء تكلفة الأصــل ثابــتة في الدفاتر طوال عمره الانتاجي بينما يتزايد مخصص الاندثار من فترة محاســبية إلى أخرى بمقدار قسط الاندثار السنوي . ونتيجة لذلك تظهر تكلفة الأصل بالميزانــية خلال عمره الانتاجي بشكل ثابت ويظهر بجانب الأصول منها بينما مخصص الاندتــار يظهر أما مطروحاً من تكلفة الأصل أو بجانب الخصوم تحت بند الاحتياطات والمخصصات وتختلف قيمته من سنة إلى أخرى بمقدار أقساط الاندثار السنوية . تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في اثبات عبء الاندثار لانسجامها مع مبدأ الافصاح المحاسبي ولذلك دأب المحاسبون على تطبيقها في الحياة العملية .

مــثال: اشــترت منشأة آلة بمبلغ ٩٥٠٠ دينار وذلك في ٢٠٠٢/١/١م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ٥٠٠ دينار.

والمطلوب /

اثبات اقساط الاندثار السنوية، بتوسيط حساب مخصص الاندثار .

الحل:

١.قسط الاندثار السنوي = $\frac{\text{التكلفة الأصلية للآلة – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{٩٥٠٠ - ٥٠٠}{٣}$ = ٣٠٠٠ دينار

١ – اثبات قسط الاندثار في دفتر اليومية : .

نهاية السنة الأولى :

٣٠٠٠ من حـ/ قسط اندثار الآلات

٣٠٠٠ إلى حـ / مخصص اندثار الآلات

٣٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـ/ قسط اندثار الآلات

اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار:

لا تختلف هذه الطريقة كثيراً عن الطريقة السابقة من حيث تكوين حساب وسيط هو حساب مخصص اندثار الأصل، ألا أنها تختلف عنها من ناحية واحدة فقط، وهي اختصار قيود اليومية ، إذ بمقتضاها يتم اقفال حساب مخصص الاندثار السنوي للأصل مباشرة . بحساب الأرباح والخسائر دون اظهار أثر لحساب الاندثار. ويعاب على هذه الطريقة كونها لا تتماشى ومبدأ الافصاح المحاسبي .

مثال :

اشترت شركة ماكنة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وذلك في أول سنة ٢٠٠٢م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

المطلوب :

اثبات الاقساط السنوية بتوسيط مخصص الاندثار السنوي دون توسيط حساب الاندثار.

الحل:

١-قسط الاندثار السنوي = (تكلفه الماكنة الاصلية – قيمه الانقاض) / العمر الانتاجي

= (٧٠٠٠ – ١٠٠٠) / ٣ = ٢٠٠٠ دينار

٢-اثبات الاندثار بدفتر اليومية في نهاية السنة الأولى :

٢٠٠٠ من حـــ / أرباح وخسائر

٢٠٠٠ إلى حـــ/ مخصص اندثار المكائن .

وفي نهاية السنتين التاليتين نطبق نفس القيد السابق .

تمارين لفصل الثالث

١- ناقش العبارات التالية :

- الاندثـار هـو ذلك الجزء الذي يخصم من تكلفة الأصل الثابت نظير خدماته المستنفذة
- ضرورة التفرقة بن العمر الانتاجي للأصل الثابت والعمر الطبيعي له .
- تـتوقف انتاجية أي أصل من لأصول الثابتة على عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية .

٢- اشترت شركة مبنى بلغت تكلفته الاجمالية ٢٠٠ ألف دينار وذلك في ١/٧/ ٢٠٠٢ وقـد قدر الخبراء العمر الانتاجي للمبنى بعشرين سنة يصبح بعدها أنقاض تقدر قيمتها بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

المطلوب :

I. احتساب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة القسط المتناقص
II. احتسـاب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة مجموع أرقام سنوات الاستخدام.

٣- اسـتوردت شركة آله من الخارج بلغت تكلفتها الاجمالية في ١/١/١٩٩٨ ٥٥ ألـف دينار وقد قدر الخبراء نسبة الاندثار السنوية ٢٠% تصبح بعدها نفاية قدرت قيمتها ٥٠٠٠دينار.

المطلوب:

I- تصوير جدول اندثار الآلة طوال العمر الانتاجي .
II- احتساب قسط الاندثار السنوي.
III- اثبات قسط اندثار السنة الأخيرة .

٤- بلغت العدد الصغيرة التي اشترها شركة في ٢٠٠٢/٥/١ ٥٠٠٠ وحدة، ونكلفة الوحدة الواحدة ١٠ دسار وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ انضح أن الوحدات المندثرة منها ٥٠٠ وحدة .

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار العدد في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

II- اثبات قيد التسوية والأقفال لاندثار العدد .

III- بيان أثر العمليات السابقة على القوائم المالية.

٥- اشترت شركة آلة بلغت تكلفتها الإجمالية ٥٠٠٠٠ دينار وقد تم تقدير ساعات تشغيلها الإجمالية بـ ٢٠٠٠٠٠ ساعة وقد تم استخدام الآلة خلال عمرها الإنتاجي على النحو التالي:

السنة الأولى ٢٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

السنة الثانية ٢٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

السنة الثالثة ٣٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الرابعة ١٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الخامسة ١٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار الآلة خلال عمرها الإنتاجي علماً أن الآلة ليس لها انقاض في نهاية السنة الخامسة.

II- اثبات قيود اليومية اللازمة وبيان أثرها على الحسابات الختامية والميزانية

٦- الجدول التالي عبارة عن جدول اندثار سيارة اشترتها الشركة ١٩٩٦/٧/١ .

التاريخ	تكلفة السيارة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	؟	؟	٩٠٠٠
١٩٩٧/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	؟
؟	١٠٠٠٠	؟	؟	؟

المطلوب:

اعداد الجدول السابق وفقاً لطريقة القسط المتناقص للاندثار بعد استكمال البيانات المتعلقة بالسنة الآخيرة .

٧- علل ما يأتي :

- الاندثار توزيعاً لتكلفة الأصل .
- الاندثار لا يختلف عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمل .
- تتأثر الحياة الانتاجية لأي أصل ثابت بعدد وحدات قياس حياته الانتاجية .
- تتوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل .
- تعتبر طريقة القسط الثابت أن القدرة الانتاجية للأصل تبقى ثابتة طوال الحياة الانتاجية.

٨- بلغت تكلفة منجم لاستخراج الفحم ١٥٠٠٠٠ دينار، ومقدار الثروة المخزونة بالمنجم قدرت بـ ٦٠٠٠٠٠ طن، وقد تم استنفاذ المنجم على خمس سنوات وفق النسب التالية :

السنة الأولى ١٠٪ من مخزون الثروة الطبيعبة .

السنة الثانية ٢٠٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الثالثة ٢٥٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الرابعة ٣٠٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الخامسة ١٥٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

المطلوب / احتساب قسط الاستنفاذ السنوي للمنجم طوال العمر الانتاجي .

٩- اشـــترت شـــركة آلة في ٢٠٠١/٧/١ بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بخمس سنوات تصبح بعدها نفاية بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

المطلوب:

١. احتساب قسط اندثار السنة الأولى والسنة الأخيرة .
٢. اجراء قيود يومية الاندثار للسنة الأولى والسنة الأخيرة.
٣. بين أثر قسط الاندثار على القوائم المالية في نهاية السنة الأولى والأخيرة .

٤- الآتي جدول اندثار أصل ثابت

السنة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
بداية السنة الأولى	—	—	٢٥٠٠٠
نهاية السنة الثانية	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٢٦٠٠
نهاية السنة الأخيرة	٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٠٠

المطلوب:

اســـتكمال الجـــدول الســـابق لبيان المعلومات الناقصة للسنوات الثالثة ولغاية السنة الأخيرة .

الفصل الرابع

النقدية

الفصل الرابع

النقدية

مقدمة

لم يكن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية في بدايات نشوئها. نظرا لأن حجم الفائض من الإنتاج الذي يمكن مبادلته مع الآخرين ابتداء كان محدودا جدا، بحيث كان يمكن أن تتم مثل هذه المبادلة على أساس المقايضة، وقد تم استخدام إحدى السلع موضوع التبادل كمقياس للقيمة وأداة للتحاسب في هذه المبادلات.

إلا أن تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن أدى إلى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع خاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل. ولهذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وسيط للمبادلات، وبرزت الحاجة إلى النقود حتى تكون هذا الوسيط.

وفي الحياة المعاصرة تؤدي النقود وظائف أساسية عديدة، من بينها كونها مقياسا للقيمة وأداة للتحاسب حيث تستخدم كأداة لقياس قيمة المبادلات وحسابها وتسوية المدفوعات. كما أنها تستخدم أيضا كمقياس للمدفوعات المؤجلة، ومخزن أو مستودع للقيم. وتبقى الوظيفة الأساسية الأكثر أهمية للنقود وهي كونها وسيطا للمبادلات.

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل، ويستخدم في الوقت نفسه مقباسا للقيم ومستودعا لها[1].

ونجد في هذا التعريف تركيزا خاصا على وطبعة النقود كوسيلة تتم من خلالها المبادلات نظرا لتطور النشاطات الاقتصادية الذي أدى الى ضرورة هذه الوسيلة وأهميتها ولأن سعة المبادلات وتطور النشاطات الاقتصادية اقتضى دلك ولأن من الممكن أن تستخدم أشياء أخرى لأداء وظائف النفود. إلا أنها من غير الممكن أن تصلح كوسيط في المبادلات، فالأوراق المالية تستخدم كمستودع للقيم، ولكنها لا تصلح وسيطا للمبادلات، إذ لا يمكن شراء أي شيء بها، ولغرض تحديد كمية النقود (عرض النقد) يجري تصنيفها إلى عدة أشكال منها[2]:

١.الشكل الضيق لكمية النقود أو المفهوم الضيق لعرض النقد، والذي يتم فيه اقتصار كمية النقد على الأوراق والمسكوكات النقدية والودائع حين الطلب (الودائع الحارية) وهذا يرتبط بأدائها لوظيفتها الأكثر أهمية باعتبارها وسيلة للمبادلات.

٢.في حين يتم توسيع هذا الشكل لكمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث بضاف إليه الودائع لأجل وودائع الادخار لدى البنوك التجارية.

٣.ويتم توسيع كمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يتضمن إضافة لما سبق كافة أشكال الإدخارات وودائع الأجل لدى المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية.

---

[1] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، صفحة ١٢ - ٢١

[2] باري سيجل، ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. عبد الفتاح [illegible] النقود و البنوك، دار [illegible]، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٧، صفحة ٥٣ - ٥٤

ولا شــك أن مفهــوم النقود وفقا لهذه الأشكال، ومدى توسيعها لكمية أو عــرض النقد أو تضييقه يعتمد على مدى سيولة الأصول التي يتم التعامل معها في هذا الإطــار حيث يقصد بها (أي السيولة) قابلية أي أصل من الأصول لتحويلها إلى نقد بيسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظرا لما تتمتع به مــن قــوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى.

أولا- النقدية بالخزينة

تشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحســاباتها في البنوك المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع بأخطــار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لا بد من توفــر إمكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها، علما أن هناك بعض الإيداعات والمبالغ التي لا تعتبر من عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها[1]:

١. شــهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود " الاستثمارات طويلة الأجل".

٢. طوابع البريد بصندوق النثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدما.

٣. سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

---

[1] دونالد كيسو، جيري [illegible]، مصدر سابق، صفحة ١٩٥

٤. الصكوك التي تستحق لأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

ولأجل تحديد النقدية كونها عناصر الأصول المتداولة يمكن استخدام القاعدة التالية :

أ- إذا لم يكن في الإمكان تحويل المبالغ مباشرة إلى عملة نقدية فيجب أن يعتبر ضمن أحد عناصر الاستثمارات أو المبالغ تحت التحصيل أو مصروفات مدفوعة مقدما.

ب-إذا كان هناك أي عوامل من شأنها أن تحد من استخدام النقدية لسداد الالتزامات المستحقة فيجب أن تبوب هذه النقدية ضمن عناصر الأصول غير المتداولة[1].

كما أن المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصصة للاستخدام غير المتداول كشراء أصول طويلة الأجل أو محجوزة لأغراض تسديد قروض والتزامات طويلة الأجل فهي الأخرى لا تعتبر من الأصول المتداولة " أما إذا كانت النقدية مخصصة لأغراض أخرى غير متداولة مثل حالات تخصيص مبالغ لشراء أصول ثابتة أو لدفع فرض سندات طويل وغيرها من البنود غير المتداولة فإن النقدية تصنف عندئذ ضمن البنود غير المتداولة وبما يتفق وتصنيف الأصل أو الخصم المخصص له" [2].

---

[1] د. [illegible] جمعة [illegible] مرجع سابق، صفحة [illegible]

[2] [illegible] مرجع سابق، صفحة ٤٢

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف النقدية محاسبيا بأنها النقود المودعه في البنوك وأي عناصر أخرى يتم قبولها كإيداع فى الحال.

مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية

توجد العديد من المعايير لقياس كفاءة إدارة النقدية بهدف تحقيق ما يلى [1]:

١. المحاسبة الدقيقة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية.
٢. المحاسبة الدقيقة عن الرصيد النقدي.
٣. منع الخسائر الناتجة عن الغش والتزوير والسرقة.
٤. الاحتفاظ برصيد كاف ودائم من النقدية لمواجهة أي مدفوعات ضرورية أو طارئة .
٥. عدم ترك مبالغ كبيرة من النقدية معطلة في البنوك دون استثمارها.

الرقابة الداخلية على النقدية

تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة مقارنة بالأصول الأخرى. ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

والمقصود بالرقابة الداخلية على النقدية مجموعة الإجراءات والطرق التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لجعل البيانات المحاسبية أكثر دقة في التعبير عن الموجود الفعلي مع المحافظة عليها وتوجد بعض الإجراءات الهامة التي يجب أن نتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الغرض من الرقابة وهذه الإجراءات هي:

---

[1] [illegible] ١٥٧

١ــ فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم بتسجيلها في الدفاتر الخاصة.

٢ــ فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم بإثباتها بالسجلات الخاصة بها.

٣ــ إيـداع كافـة المتحصـلات النقدية يوميا في البنوك . للحيلولة دون اسـتخدامها للأغـراض الشخصية . كما أنه لا يجوز استخدام المقبوضات النقدية في سداد المدفوعات النقدية.

٤ــ اسـتخدام الشيكات في عمليات المدفوعات النقدية باستثناء المدفوعات التي تكون مبالغها ضئيلة حيث يتم التصرف فيها باستخدام نظام السلفة المستديمة التي تعهـد إلى أحد العاملين على أن يتم تسويتها في نهاية كل سنة . ويجب الفصل بين من يقـوم بتحرير الشيكات عن من يقوم بالتوقيع عليها على أن لا يحرر أي شيك إلا بعد التأكد من وجود كافة المستندات الثبوتية لذلك .

صندوق المصروفات النثرية

مـن متطلبات الرقابة الداخلية على النقدية إيداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (بنك المدفوعات النقدية) بشيكات مسحوبة على الحساب الجاري بالبنك . إلا أن الحـياة العملـية اليومـية تتطلـب انفاق بعض المبالغ الضئيلة لسداد العديد من المصروفات الناجمة عن معاملات الوحدة الاقتصادية الجارية والتي تتصف بالتكرار التي يصـعب تسديدها بموجب شيكات، مثل مصروفات تصليح وسائط النقل، مصروفات الطوابـع البريدية ، مصروفات تنقلات بعض العاملين الداخلية وغيرها من المصروفات المتعددة والمتكررة ولمعالجة هذه المصروفات يتم اللجوء إلى نظام السلفة المستديمة التي بموجـبها يتم تخصيص مبلغ معين لكل قسم داخل الوحدة الاقتصادية حسب الحاجة

توافقــا مع حجم معاملات هذا النوع ، ويتم تغذية صندوق المصروفات النثرية بشيك مســحوب على البنك، على أن يجري صرف المبالغ الصغيرة من هذا الصندوق سدادا للمصــروفات النــثرية ، ويتولى الإشراف عىى هذا الصندوق أحد العاملين بالوحدة الاقتصــادية التي تسلم إليه السلفة كعهدة مالية ويتم إيداعها في صندوق المصروفات النــثرية. وعــند سحب المبلغ المخصص لهذا الصندوق من البنك يقوم قسم المحاسبة بإثبات القيد التالي:

من حـــ /صندوق المصروفات بالبنك

إلى حـــ /النقديه بالبنك

ويشرف من تعهد إليه مسؤولية إدارة صندوق المصروفات النثرية على عملية الصــرف بموجــب أذونات دفع يعززها بكافة المستندات الضرورية واللازمة لعلمية الصــرف، وتودع أذون الدفع مع المبالغ المتبقية من السلفة في الصندوق بحيث يكون مجموعهــا مساويا لقيمة السلفة وفي نهاية السنة المالية أو عند وصول مبلغ السلفة إلى مقــدار معين، يقدم مسؤول السلفة أذونات الصرف مع مستنداتها إلى قسم الحسابات للحصــول عــلى المبلغ الذي صرف سابقا. وفي تاريخ صرف مبلغ أذون الدفع يقوم المحاسب بإثبات القيد التالي في الدفاتر المحاسبية) وحسب بنود المصروفات الواردة في أذون الدفع) :

من مذكورين

حـــ / مصروف التصليح

حـــ/ مصروف القرطاسية

حـــ / مصروف الضيافة

حـ/ مصروف طوابع البريد.

حـ/ مصروف نقل داخلي

حـ/ مصروفات أخرى

إلى حـ / النقدية بالبنك

وبذلك يتجدد مبلغ السلفة ويعود إلى ما كان عليه عند الصرف أول مرة وتستمر هذه العملية لحين تسوية السلفة نهائيا، أو عدم تجديدها ففي مثل هذه الحالة بكون القيد المحاسبي بالصورة التالية:

من مذكورين

حـ /مصروف التصليح

حـ /مصروف القرطاسية

حـ /مصروف الضيافة

حـ / مصروف طوابع البريد

حـ /مصروف طوابع البريد.

حـ / مصروف نقل داخلي

حـ / مصروفات أخرى

إلى حـ / صندوق المصروفات النثرية

مثال :

في ١/١/ ٢٠٠٢ أنشنت شركة جربة للملاحة صندوق مصروفات نثرية وتم تكليف أحد الأشخاص العاملين بالشركة بمسؤولية هذا الصندوق . وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٣٠٠ دسار أودع في صندوق المصروفات النثرية .

في ٢٠ /٩ / ٢٠٠٢ بلغـــت المبالغ المدفوعة من صندوق المصروفات النثريه ١٨٠ ديـــنار كانـــت موزعة كالآتي : ٣٠ دينار طوابع بريدية ، ٤٠ دينار مصروف تـــنقلات داخلية ، ٥٠ دينار مصروف تصليح سيارة ، ١٠ دينار مصروف ضيافه . ٢٠ دينار مصروف قرطاسية ، ٣٠ دينار مصروفات أخرى .

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين :

١- تجديد السلفة .

٢- عدم تجديد السلفة

الحل :

١ــ قيد إنشاء الصندوق :

٣٠٠ من حـــ / صندوق المصروفات النثرية ١/١/ ٢٠٠٢

٣٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

٢ــ في حالة تجديد السلفة :

من مذكورين

٣٠ حـــ / مصروف طوابع بريدية

٤٠ حـــ /مصروف تنقلات داخلية ٢٠٠٢/٩/٢٠

٥٠ حـــ / مصروف تصليحات

١٠ حـــ / مصروف ضيافة

٢٠ حـــ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـــ / مصروفات أخرى

١٨٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

٣ـــ في حالة عدم تجديد السلفة :

من مذكورين

١٢٠ حـــ /البنك

٣٠ حـــ / مصروف طوابع بريدية ٢٠٠٢ / ٩/٢٠

٤٠ حـــ / مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـــ / مصروف تصليحات

١٠ حـــ / مصروف ضيافة

٢٠ حـــ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـــ / مصروفات أخرى

٣٠٠ إلى حـــ / صندوق المصروفات النثرية

العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية وبالخزينة

من متطلبات إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية الموضوعية عند الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي نعبر عن هذه القوائم، ولتحقيق موضوعية البيانات والمعلومات تقوم المشاريع الاقتصادية بالتحقق من كل عنصر من عناصر الأصول بأنواعها المختلفة وكذلك بالنسبة للالتزامات وأحد عناصر الأصول المتداولة الذي يجري التحقق من مطابقة الرصيد الدفتري للنقدية بالصندوق، حيث يجري جرد النقدية وذلك تمهيداً لتحديد الرصيد الذي سيظهر به في الميزانية ومن أسلوب الجرد الدوري. أو في ظروف معينة تقوم المشاريع الاقتصادية إلى الجرد المفاجئ لموجودات الصندوق.

وعند الجرد سوف تسفر عن أحد ثلاث احتمالات هي:

١. وجود عجز بالصندوق ويظهر العجز حينما يكون الرصيد الدفتري أكبر من الرصيد الفعلي، مما يتطلب معالجة محاسبية بدفاتر المشروع، وفق القيد الآتي :

×× من حـــ / عجز الصندوق

×× إلى حـــ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية في الخزينة

ويهدف هذا القيد إلى تسوية الرصيد الدفتري والفعلي.

٢. وجود فائض في الصندوق، حينما يكون الرصيد الدفتري أقل من الرصيد الفعلي، ولتسوية الرصيدين، يثبت القيد التالي :

×× من حـــ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية بالخزينة

×× إلى حـــ / فائض الصندوق

٣ نطابق الرصيد الدفتري مع الرصيد الفعلي. مما لا يتطلب أي إجراء محاسبي لتسوية الفروقات كما هو في الحالتين السابقتين.

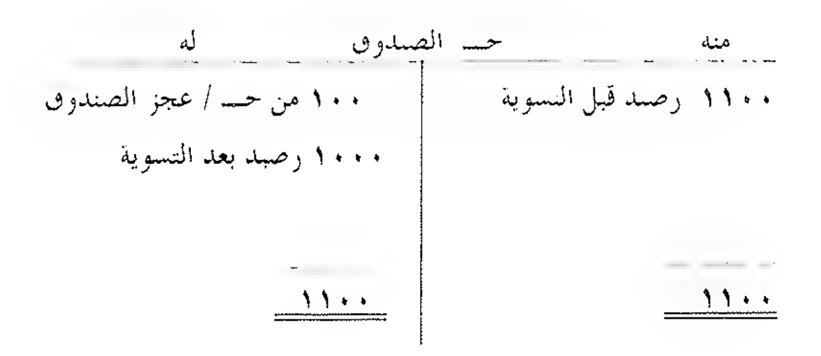
مثال (١) :

عـــلى فرض أن الرصيد الدفتري لحساب الصندوق أثناء الجرد كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الدفتري ١١٠٠ دينار ومعنى ذلك أن هناك نقص بمبلغ ١٠٠ دينار ، ولأجـــل مطابقة الرصيد الدفتري مـــع الرصيد الفعلي يخفض الرصيد الدفتري بمقدار ١٠٠ دينار بموجب القيد الآتي :

١٠٠ من حـــ / عجز الصندوق

١٠٠ إلى حـــ / الصندوق

ويظهر أثر المطابقة على حساب الأستاذ المختص كما هو مبين أدناه :



حـــ الصندوق

منه	له
١١٠٠ رصيد قبل التسوية	١٠٠ من حـــ / عجز الصندوق
	١٠٠٠ رصيد بعد التسوية
١١٠٠	١١٠٠

حيث ترتب على القيد السابق تخفيض الرصيد الدفتري بمبلغ ١٠٠ دينار ليتطابق مع الرصيد الفعلي

مثال (٢):

إذا افترضنا أن الرصيد الدفتري كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الفعلي ١٢٠٠ دينار. وهذا يظهر زيادة في الرصيد الفعلي قدره ٢٠٠ دينار ولمطابقة الرصيدين . يثبت القيد الآتي :

٢٠٠ من حـ /الصندوق

٢٠٠ إلى حـ/فائض الصندوق

ويظهر أثر المطابقة الأخيرة على حساب أستاذ الصندوق كما يلي :

منه	حـ/ الصندوق	له
١٠٠٠ رصيد قبل التسويه		١٢٠٠ رصيد بعد التسويه
٢٠٠ إلى حـ/فائض الصندوق		
١٢٠٠		١٢٠٠

لقد ترتب على القيد السابقة زيادة الرصيد الدفتري بمبلغ ٢٠٠ دينار ليصبح مساويا للرصيد الفعلي وهو ١٢٠٠ دينار

أسباب العجز وطرق معالجته

غالبا ما تكون أسباب العجز بالصندوق إلى أحد الاحتمالين التاليين :

١ـ خطـأ محاسبي كأن يكون بسبب عدم تسجيل مستند صرف بالمبلغ ولمعالجة هذا العجـز وفق المثال (١) بافتراض أن المحاسب لم يسجل مصروف كهرباء بمبلغ ١٠٠ دينار فيكون القيد كما يلي :

١٠٠ من حـ /مصروف الكهرباء

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

٢ـ بسـبب سوء الأمانة أو الضياع . ففي هذه أما يحمل العجز على أمين الصندوق فيكون القيد :

١٠٠ من حـ / أشخاص ذو المسؤولية المالية أو ذمم الموظفين ـ أمين الصندوق

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

وإذا كـان العجز ناجم عن ضعف نظام الرقابة الداخلية فيحمل العجز على حساب الأرباح والخسائر.

١٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

أسباب العجز وطرق معالجته

غالبا ما تكون أسباب الفائض بالصندوق وجود أخطاء السهو. كأن بسهو المحاسب عن تسجيل أحد أو بعض مستندات القبض، أو يتم تسجيل مستند صرف أكثر من مرة.

ففي المثال (٢) إذا وجد بعد المراجعة المستندية أن هناك مستند قبض ٢٠٠ دينار لم يتم تسجيله عن فاتورة مبيعات ، ففي هذه الحالة يسجل القيد التالي:

٢٠٠ من حـ/ فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات

وفي حالة عدم اكتشاف أسباب الفائض فيعتبر إيراد إلى المشروع ويقفل ف حساب الأرباح والخسائر

٢٠٠ من حـ / فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

ثانيا: النقدية بالبنك

تعتبر النقدية المودعة لدى البنوك شريطة أن لا تكون مقيدة أو محتجزة لمواجهة بعض الالتزامات إحدى عناصر الأصول المتداولة. وعند فتح الحساب بالبنك لا بد من بعض الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الوحدة الاقتصادية في مقدمتها ملأ بطاقة خاصة

لسبان الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مع ذكر بعض البيانات الخاصه بالوحدة الاقتصادية صاحبة الحساب.

ولذلك يجب التفرقة بين النقدية بالصندوق والنقدية بكل حساب من حسابات الوحدة الاقتصادية لدى البنوك. عند القيام بأي عملية دفع نقدي أو عند التحصيل النقدي. وعموما عندما تقوم الوحده الاقتصادية بإيداع أي مبلغ في البنك تجعل حساب البنك مدينا والمبيعات أو المدينين او أوراق القبض أو أي حساب آخر تم تحصيل المبلغ عنه دائنا. أما في حالة السحب فيجعل حساب البنك دائنا والطرف المستلم مدينا.

تسوية حساب البنك

ترسل البنوك في كل فترة معينة ولكل عميل من عملائها كشفا تفصيليا توضح فيه مقدار الإيداعات والمسحوبات النقدية ورصيد آخر المدة للفترة التي شملها الكشف، والغرض من ذلك مطابقة رصيد النقدية في البنك مع دفاتر العملاء (شخص أو وحدة اقتصادية) . ولأجل أن ينطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع سجلات العميل لا بد من توفر ثلاثة شروط هي[1]:

١. لا توجد أخطاء حسابية في كشف البنك وحساب الأستاذ بسجلات العميل.

٢ لا توجد معاملات نقدية قام البنك بتنفيذها دون علم العميل وحسابه.

٣. تم تسـجيل كافـة ابداعات والمسحوبات النقدية بسجلات البنك خلال نفس الفترة التي تم فيها قيد هده المعاملات بدفاتر الأستاذ

ومن النادر بتطابق الرصيد الظاهر في كشف البنك مع رصيد النقدية لحساب البنك بدفاتر العميل . وهدا يعود لعدة أسباب منها:

١- ايداعات لم ترد بكشف البنك:

غالـبا مـا نكون إبداعات اليوم الأخير للكشف المرسل غير ظاهرة بكشف البنك، لأن البنك عادة ما يقوم بتسجيل إيداعات اليوم الأخير في سجل العميل ضمن إيداعات البوم الأول للفترة التالية . بينما يقوم العميل بإثباتها في السجل الخاص بتاريخ إيداعها وهذان الإجراءان يؤديان إلى اختلاف رصيد كشف البنك مع الرصيد الظاهر في سـجلات العمـيل .حيث يكون رصيد النقدية بسجلات العميل أكبر من رصيد النقدية بالكشف المرسل من قبل البنك بقيمة الإيداعات الغير ظاهرة بالكشف.

٢- شيكات بالطريق (شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك للصرف) :

وهي عبارة عن شيكات بقوم العميل بتحريرها إلى جهة معينة إلا أن المستفبد لم يقدمهـا إلى البنك حتى تاريخ إعداد الكشف. بينما العميل وفي تاريخ تحرير الشيك يقوم بتنزيل قيمتها من رصيد النقدية بالبنك . ومثل هذه العمليات تؤدي هي الأخرى إلى عـدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجل العميل الخاص. حيـث يكون الرصيد الظاهر بكشف البنك أكبر من رصيد النقدية في سجل العميل بقيمة الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف .

٣- شيكات تحت التحصيل مرفوضة :

وهــي عــبارة عن شيكات لصالح العميل يرفضها البنك لأي سبب كان مثل عدم وجود رصيد كاف في حسابات أصحابها لتحصيلها . وفي هذه الحالة يحمل البنك قيمة مثل هذه الشيكات حساب العميل وهذا يعني تخفيض رصيده بقيمتها.

٤ -عملات البنك :

وهي العمولات التي يحملها البنك على حساب العميل إلا أن الأخير لم يقيدها بدفاتــره مما يترتب عليه عدم مطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع الرصيد بدفاتر العميل .

٥- حدوث الأخطاء المحاسبية بسجلات العميل :

وهــي الأخطــاء المحاســبية التي تحدث عند إثبات قيوده اليومية أو الترحيل لحساب الأستاذ العام ومثل هذه الأخطاء تؤدي إلى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البــنك مع رصيد النقدية بالبنك في سجلات العميل والذي يتطلب إجراء قيد يومية لتصحيح الخطأ.

ولمعالجة عدم التطابق بين رصيد النقدية الوارد في كشف البنك ورصيد النقدية في سجلات العميل يقوم العميل بإعداد مذكرة تسمى بمذكرة تسوية حساب البنك.

نموذج كشف حساب عميل في أحد البنوك

التاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١	Account No.	رقم الحساب
سم العميل .	Account type	نوع الحساب
عنوان العميل	Currency	العملة
	Page No.	رقم الصفحة

Balance الرصيد C=Credit م = الدائن D = Debit م = مدين	الحركة Movement له Credit	منه Debit	تاريخ الحق Value Date	الإيضاحات Particulars	التاريخ Date
					٢٠٠٢
٢٥٠٠				رصيد مدور	١/١
٢٠٠٠	٢٥٠٠		٧/٢٩	دفعة نقدية	٧/٢٤
٦٥٠٠		٥٠٠	٨/١٧	حوالة ٧١٢٠٠	٨/٠٤
٥٥٠٠	٤٥٠٠		٨/٢٠	شيك سحب ١٧٠	٨/١٧
١٠٥٠٠		١٠٠٠	٨/١٩	إيداع نقدي	٨/١٩
٨٠٠٠	٥٠٠٠		١٠/١٠	شيك سحب ١٧٣	٩/٠٩
٧٩٨٠		٢٠٠	١٢/١٧	عمولة	١٢/١٧
٩٤٨٠	١٥٠٠	٢٠	١٢/١٦	شيكات محصلة	١٢/٢٥

في حالـــة عدم ردكم على صحة ما ورد في هذا الكشف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرساله سوف تعتبر إدارة البنك أنكم موافقين على صحة الحساب نهائيا.

مذكرة تسوية حساب البنك

الأســـاس مـــن إعداد مذكرة تسوية حساب البنك التي تعد من قبل العميل خـــارج الســـجلات المحاسبية هو لتسوية اختلاف رصيد حساب النقدية بالسجلات

المحاســبية للعميل عن الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وذلك عن طريق البحث عن أسباب الاختلاف بين الرصيدين لتصحيحه باتباع الخطوات التالية:

١. مقارنــة المبالغ المودعة بالبنك كما هي ظاهرة بالكشف مع المبالغ المودعه والمثبتة في دفاتر العميل.

٢. ترتيــب الشيكات حسب أرقامها المتسلسلة ومقارنة الشيكات المصروفه مع المبالغ المقيدة في دفتر يومية مدفوعات العميل . وعند وجود أي مبلغ غير مقيد بكشف البنك يطرح من رصيد نقدية كشف البنك.

٣. تطــرح جميع المصاريف والعمولات المستحقة للبنك والظاهرة في الكشف والتي لم تثبت في دفاتر العميل من رصيد نقدية دفاتر العميل.

٤. تضــاف إلى رصــيد حســاب البنك الظاهر في دفاتر العميل الإشعارات الدائنة المشار إليها بكشف البنك والتي لم يسبق أن تثبت بدفاتر العميل.

٥. تطرح من رصيد النقدية الظاهر بالكشف قيمة الشيكات المسحوبة والتي لم يقدمها أصحابها إلى البنك حتى تاريخ أعداد كشف البنك.

٦. إضــافة أو طــرح الأخطاء الحسابية إما إلى رصيد كشف البنك أو دفاتر العميل.

٧. بعد إعداد مذكرة التسوية وفق الخطوات السابقة يتم إعداد قيود اليومية اللازمة في دفاتر العميل لتسجيل العمليات التي لم يسبق لها أن سجلت.

مثال (١) :

اتضح من كشف حساب البنك المرسل إلى شركة الجودة أن رصيد حسابها في نهايـــة شهر أكتوبر ٢٠٠٢ هو ٧٠١٢ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار كما تظهره سجلات الشركة في ذلك التاريخ.

ومن مقارنة دفاتر الشركة مع كشف حساب البنك اتضحت البيانات التالية:

١. هناك شيكان سحبا خلال شهر أكتوبر لم تقدما بعد إلى البنك للتحصيل :

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
١٧٥	٢٠٠٢/١٠/١٧	٦٠٠ دينار
١٨٩	٢٠٠٢/١٠/٢٥	٨٠٠ دينار

٢. قامـــت الشركة في اليوم من الأخير من الشهر بإيداع مبلغ ٤٨٠ دينار نقدا بحسابها بالبنك لم يظهر بكشف البنك.

٣. إشـــعار دائـــن بمبلغ ٧٩٢ دينار عن قيمة كمبيالة قام البنك بتحصيلها بـــتاريخ ١٠ أكـــتوبر بعد أن احتسب ٨ دينار مصاريف تحصيل غير أن الشركة لم تسجل هذا الإشعار بالدفاتر.

٤. هناك شيك بمبلغ ٨٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل محمد حسن أحـــد عمـــلاء النســـركة قدم للبلك بتاريخ ١٧ أكنوبر لم يضاف قيمته للرصيد من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد .

٥. هـــناك شيك بمبلغ ١٠٠ دينار مقدم من العميل عبد الباسط إلى الشركة أضافه البنك بطريق الخطأ لحساب عميل أخر لدى البنك بدلا من حساب الشركة لديه.

المطلوب :

أولا : إعداد مذكرة التسوية في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ م.

ثانيا : إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد كشف الحساب .

الحل : أولا : مذكرة تسوية حساب البنك :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٣١/ ١٠ / ٢٠٠٢

رصيد البنك من مواقع كشف البنك : ٧٠١٢ دينار

يضاف إليه

إيداع بتاريخ ١٠/١٣	٤٨٠ دينار
شيك العميل عبد الباسط	١٠٠دينار

		٥٨٠ دينار
		٧٥٩٢ دينار
يطرح منه		
شيك رقم ١٧٥	٦٠٠ دينار	
شيك رقم ١٨٩	٨٠٠ دينار	(١٤٠٠) دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)	٦١٩٢ دينار	
النقدية بالبنك من واقع دفاتر الشركة		٥٤٨٠ دينار
يضاف إليه :		
صافي قيمة كمبيالة محصلة		٧٩٢ دينار
	٦٢٧٢ دينار	
يطرح منه :		
صك محمد حسن لعدم كفاية الرصيد	(٨٠) دينار	
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)	٦١٩٢ دينار	

ثانيا : قيود اليومية :

من مذكورين

٧٩٢ حـــ / نقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٠/٣١

٨ حـــ /مصاريف تحصيل

٨٠٠ إلى حـــ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة قدمة للتحصيل)

٨٠ من حـــ/ العميل محمد حسن

٨٠ إلى حـــ/ النقدية بالبنك ٣١/١٠/٢٠٠٢

مثال :

١ . اتضـــح مـــن واقع كشف البنك أن رصيد حساب محلات النور التجارية في نهاية شـــهر ديسمبر ٢٠٠٢ هو ٤٤٧٣٠ دينار . بينما الرصيد الوارد في حساب النقدية بالبنك من واقع حساب الأستاذ العام لمحلات النور في ذلك التاريخ ٤٠٧٧٠ دينار .

٢ . هـــناك إشـــعار مديـــن بمبلغ ٤٠ دينار يمثل مصروفات خدمات بنكية لم تسجل بالدفاتر المحاسبة.

٣ . إيداعـــات نقديـــة تمت في اليوم الأخير من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ قامت بها محلات النور لم ترد بكشف البنك وكانت قيمتها ٧٣٦٠ دينار.

٤ . ثلاثـــة شـــيكات ســـحبت خلال شهر ديسمبر لم يتقدم بها المستفيدون إلى البنك لصرفها:

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
٢٠٥	٥ ديسمبر	٣٢٠ دينار
٢١٠	٢٠ ديسمبر	٩٦٤٠ دينار
٢١٨	٢٢ ديسمبر	٤٠٠ دينار

٥ حصـــل البنك مبلغ ١٠٠٠ دينار قيمة كمبيالة مسحوبة على أحد عملاء المحلات وقـــد أودع هذا المبلغ بحساب المحلات بالبنك غير أن محلات النور التجارية لم تسجل هذا المبلغ بدفاترها.

المطلوب:

أولا: إعداد مذكرة التسوية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٢

ثانيا: إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد الكشف .

الحل:

أولا : مذكرة التسوية :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٢٠٠٢/١٠/٣١

الرصيد من واقع كشف البنك :		٤٤٧٣٠ دينار
يضاف إليه :		
ايداعات بتاريخ ١٢/٣١		٧٣٦٠
		٥٢٠٩٠
يطرح منه :		
شيك رقم ٢٠٥	٣٢٠ دينار	
شيك رقم ٢١٠	٩٦٤٠ دينار	
شيك رقم ٢١٨	٤٠٠ دينار	
		(١٠٣٦٠)دينار
الرصيد بعد التسوية		٤١٧٣٠ دينار

الرصيد من واقع السجلات المحاسبية: ٤٠٧٧٠ دينار

يضاف إليه :

قيمة كمبيالة لصالح المحلات ١٠٠٠ دينار

٤١٧٧٠ دينار

يطرح منه :

مصروفات خدمات مصرفية (٤٠) دينار

الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح) ٤١٧٣٠ دينار

ثانيا : قيود اليومية :

١٠٠٠ من حـــ /النقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـــ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـــ / مصروفات خدمات مصرفية ١٩٩٨/١٢/٣١

٨٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

(قيمة مصروفات الخدمات المصرفية)

تمارين الفصل الرابع

١. تصنف النقود إلى عدة :أشكال . عدد هذه الأشكال وأشرحها .

٢. تشمل النقدية بالخزينة عدد من العناصر . فما هي هذه العناصر.

٣. هناك بعض العناصر إما مودعة بالخزينة أو البنك لا تعتبر من النقدية من وجهة النظر المحاسبية . فما هي هذه العناصر.

٤. توجد قاعدة تعتبر فيها أحد أو بعض عناصر الأصول المتداولة من النقدية فما هي هذه القاعدة.

٥. تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة أو سوء الاستخدام مقارنة بالأصول الأخرى . ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية . فما المقصود بالرقابة الداخلية على النقدية. وما هي الإجراءات التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الرقابة على النقدية .

٦. في ٢٠٠٢/١/١٠ تم تكوين صندوق مصروفات نثرية في شركة الروابي لإنتاج الأصباغ وكلف المحاسب طارق بمسؤولية إدارة الصندوق . وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٤٥٠ دينار أودع كعهدة لدى المذكور.

في ١٠ منه بلغت المبالغ المدفوعة في الصندوق ٤٢٠ دينارا موزعة كالأتي :

١٥٠ دينار مصروفات تصليح سيارات الشركة .

٨٠ دينار طوابع بريدية وبرقيات.

١٢٠ دينار مصروفات تنقلات داخلية .

٧٠ دينار مصروفا مواد تدفئة .

في ٢٠ منه تم جرد مفاجئ للصندوق ووجد أن هناك عجز بمبلغ ٢٠ دينار

المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضيتين المستقلتين التاليتين:

ـــ تجديد السلفه .

ـــ عدم تجديد السلفه .

٢. إجراء القيد الخاص بالعجز . علما أنه من المراجعة المستندية وجد أن هناك مستند صرف بمبلغ ١٠ دينار دفع أجور تصليح كهربائيات المخزن لم تثبت بالصندوق

٧. اتضح من كشف حساب البنك بشركة التضامن في ٣٠ /٢٠٠٢/٨ مما يلي :

١ـــ رصيد حساب النقدية بدفاتر الشركة ٦٣٨٠,٣٥ دينار بينما يشير كشف البنك بأن الرصيد بنفس التاريخ ٤٨٦٧,٣٥ دينار .

٢ـــ ورد شيك إلى الشركة بتاريخ ٨/٢٥ بمبلغ ٢٩٢٣,١٠ دينار أرسل بالبريد إلى البنك للتحصيل لم يظهر ضمن الإيداعات .

٣. اتضح أن هناك خطأيين في سجلات الشركة :

ـــ شيك رقم ١٧٥ بمبلغ ٢٥٢ دينار سجل خطأ في يومية المدفوعات ٢٠/ ٢٥ دينار

ـــ شيك رقم ١٨٨ بمبلغ ١٢٢,٧٥٠ دينار سجل بمبلغ ١٢٧,٢٥٠ دينار

٤. هناك شيك بمبلغ ١١٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل العميل بسام قدم للبنك بتاريخ ٢٧ / ٨ رفض من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥. هناك أربعة شيكات سميت خلال الشهر لم تقدم بعد إلى البنك للتحصيل

:

رقم الشيك	التاريخ	المبلغ
١٦١	٨/٦	١٢٥،٩٨
١٦٩	٨/٢٠	٥٧٥،٤١٠
١٧٦	٨/٢٢	٢٣٠،٥٣
١٧٩	٨/٣٠	٣٥٠،٤١٣

٦. احتسب البنك مبلغ ١٧٠ دينارا على الشركة مصروفات خطأ

٦. هناك مبلغ ٩٤٥ دينارا بمثل قيمة كمبيالة أرسلت إلى البنك للتحصيل قام البـــنك بتحصيلها وإضافة مبلغها الصافي لصالح الشركة بعد أن احتسب مبلغ ٢,٥ دبنار مصاريف تحصيل ، لم تثبت في سجلات الشركة

٧. ســـجل البـــنك خصـــما على حساب الشركة مبلغ ٦ دبنار مصروفات خدمات مصرفية

٨. المطلوب :

ــ إعداد مذكرة تسوية حساب البنك في ٣١ /٢٠٠٢/٨

ــ إجـــراء قيود اليومية المطلوبة المطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجلات الشركة.

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية

الفصل الخامس
الاستثمارات قصيرة الأجل
بالأوراق المالية

مقدمة :

من الضروري أن تولي المشاريع عناية كبيرة باستخدام النقدية وبخاصة إذا كان جزء من أموالها فائضا عن حاجتها في الوقت الحاضر فتلجأ إلى استثمار هذه الأموال في نواح اقتصادية تمكننا من تحقيق العوائد بدلا من إبقائها معطلة بدون استثمار .على أمل بـــيعها بســـعر أعلى في وقت قصير. عندما تزداد حاجتها إلى الأموال النقدية وتعتبر الاســـتثمارات بالأسهم والسندات من الدرجة الأولى أو الأسهم والسندات المضمونة البـــيع انســـب الاستثمارات لتحقيق العائد بالإضافة إلى سرعة تحويلها إلى نقدية عند الحاجة.

ومـــن الأصـــول التي تصنف ضمن الاستثمارات القصيرة الأجل، حسابات التوفير و الودائع لأجل، بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية، التي تتميز بسهولة تســـويقها وسهولة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية أيهما أطول. وتعتبر هـــذه الاســـتثمارات من الأصول المتداولة لأنه عند شرائها كانت النية لدى الشركة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية وهذا ما يميزها عن الاستثمارات الطويلة الأجل.

تكلفة اقتناء الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية

تتمـــثل تكلفة الأسهم أو السندات في المبالغ التي تم دفعها لقاء الحصول عليها وتشمل سعر . الشراء مضافا إليها المصاريف المتعلقة بعملية الشراء.

فلو فرضنا أن إحدى الشركات قامت باستثمار أموالها الزائدة عن طريق شراء أســـهم بمـــبلغ ٣٠٠٠ ديـــنار وبلغت مصاريف الشراء الأخرى ٣٠٠ دينار دفعت بواسطة البنك . فقيد هذه العملية يكون :

٣٣٠٠ من حـــ / استثمارات قصيرة الأجل ـــ أ. ص.

٣٣٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

ومن المعروف أن الأسهم تغل إيراداً متغيرا يتوقف قبل كل شيء على أرباح الشركة مصدرة الأسهم ويسمى هذا الإيراد بالأرباح أما السندات فتغل إيرادا ثابتاً في أوقـــات محددة ، سنويا أو نصف سنوي أو ربع سنوية تسمى بالفوائد وتسمى أرباح الأسهم وفوائد السندات بإيراد الأوراق المالية أو إيراد الاستثمارات . ولهذا عند اقتناء مـــثل هذه الأصول قد لا تعتبر المبالغ المدفوعة ثمنا لتكلفة الاستثمارات بالكامل نظرا لشراء الاستثمارات بعد تاريخ دفع الفوائد وخصوصا السندات المربوطة بها كوبونات يمكن انتزاعها بسهولة وتقديمها إلى الجهات المعنية لاستلام الفوائد ، أو الشراء في حالة الأسهم بعد الإعلان عن توزيعات الأرباح وقبل تحصيلها . فلو أن الفائدة تدفع في ١/ ١ و ٧/١ من كل عام . فإن الشركة المصدرة تدفع هذه الفوائد لمن يحملها في ١/١ و ١/ ٧ مـــن كـــل عام . فإذا استثرت إحدى الشركات أموالها في السندات بين هذين التاريخين فإن البائع سيطالب المشتري بدفع الفائدة التي اكتسبها من تاريخ آخر فائدة

استلمها لغاية تاريخ البيع بالإضافة إلى تكلفة شراء السندات . وفي هذه الحالة فإن الشركة المشترية قامت بشراء أصلين مختلفين يتمثلان بأولهما بالاستثمارات في السندات والآخر في الفائدة التي سيدفعها والتي سيعوضها بالتاريخ اللاحق لاستحقاق الفائدة من الشركة المصدرة لهذه السندات .وسنوضع مثالاً يبين هذه الحالة:

مثال :

في ٢٠٠١/٣/١ اشترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الإسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٣٠ / ٦ و ١٢/٣١ من كل عام) بالقيمة الاسمية

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازمة عند الشراء

الحل :

يلاحظ أن السندات قد اشتريت بعد مرور شهرين من سريان الفائدة فتكون الفائدة المستحقة والتي لم تستلم بعد تساوي

$$١٠٠٠٠ \text{ قيمة السندات الاسمية} \times ٦\% \times \frac{٢}{١٢} = ١٠٠ \text{ دينار}$$

وعليه فإن القيد يكون كالآتي

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ سندات

١٠٠ حـ/ إيرادا استثمارات مستحقة

١٠١٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

ويلاحـــظ أن الفـــائدة لم تعتـــبر جزء من الاستثمارات لأن الشركة التي اشترت هذه السندات سترجع قيمة الفوائد عند استلام الفوائد من الشركة المصدرة بتاريخ ٣٠/٦ وبذلك فعند استلام الفوائد في ٣٠ /٦ /٢٠٠١ يكون إثبات قيد الفوائد كالتالي:

$$١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٣٠٠$$ دينار الفوائد عن ستة أشهر

٣٠٠ من حـــ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

١٠٠ حـــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٢٠٠ حـــ / إيراد الاستثمار

وبذلك فإن الإيرادات حتى هذا التاريخ قد ظهرت برصيد قدره ٢٠٠ دينار والمتمثل بالأربعـــة الأشهر من تاريخ شراء السندات حتى تاريخ استلام أول فائدة ولكن لو تم شـــراء السندات الآنفة الذكر بأقل أو أكثر من القيمة الاسمية بخصم أو علاوة إصدار. فـــإن هذا الفرق لا يقيد في الدفاتر لأن الغرض من الاستثمار مؤقت ومن غير المحتمل الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ السداد بمعنى لا توجد ضرورة لاستنفاذ علاوة (أو خصم). إصدار السندات في حال الاستثمار قصير الأجل بينما يعتبر ضروري في حال الاستثمار طويل الأجل . كما هو موضح في المثال الآتي :

في ٢٠٠١/٣/١ اشـــترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الاسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦ % تدفع في ٣٠ /٦ و ٣١ /١٢ من كل عام) بسعر السند ١٠٢٠ بضمها الفائدة المستحقة

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازم عند الشراء.

الحل : ـــ

بمـــا أن المبلغ الذي دفع الاقتناء ١٠ سندات هو ١٠٢٠٠ دينار بضمنها الفائدة التي حققتها السندات ولم تستلم بعد حتى تاريخ النسراء هي ١٠٠ دينار وعليه يكون قيد اليومية لإثبات الشراء كالآتي :

من مذكورين

١٠١٠٠ حـــ / الاستثمار أن قصيرة الأجل ـــ سندات

١٠٠ حـــ / إبرادات الاستثمارات المستحقة

١٠٢٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

ويمكن أن يقال نفس الشيء لو تم شراء ١٠٠ سهم من أسهم إحدى الشركات بسعر ٢٠ ديـــنار للســـهم مضافا قيمة التوزيعات المعلن عنها ولم يتم استلامها بعد، وتبلغ ٩٠٠ ديـــنار ففي مثل هذه الحالة تجد أن هناك أصلين تم شراؤهما هما الاستثمارات في الأسهم والإيرادات المستحقة عن التوزيعات وبذلك يكون القيد التالي:

من مذكورين

٢٠٠٠ حـــ / الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم

٩٠٠ حـــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٢٩٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

واســـتمرارا لتوضـــيح الاســـتثمارات القصيرة الأجل نعود إلى المثال السابق الخاص بالســـندات والـــذي تم شراء ١٠ سندات بسعر ١٠٢٠ دينار للسند الواحد يضمنه الفائدة المستحقة ولنفرض أنه بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ باعت الشركة ٥ سندات بسعر السند ١٠٥٠ دينار فالحل يكون كالتالي.

الحل

يلاحـــظ أن نصف الأوراق التي كانت كلفتها ٥٠٥٠ أي (١٠١٠٠ ÷ ٢) قد تم بـــيعها بعد مضي ٥ أشهر من سريان آخر فائدة فاتورة دفعت في ٣١ / ١٢ وبذلك تكون الفوائد المكتسبة للسندات عن ثلاثة أشهر هي:

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٦٥ \text{ دينار}$$

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠ \text{ دينار}$$

وعليه يكون قيد البيع كالآتي :

٥٢٥٠ من حـــ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٦٥ حـــ/ إيرادات الاستثمارات

٥٠ حـــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٥٠٥٠ حـــ / الاستثمارات القصيرة الأجل ـــ سندات

٨٥ حـــ / مكاسب بيع استثمارات قصيرة الأجل ـــ سندات

إيراد الاستثمارات :

إيـــرادات الاســـتثمارات هي البالغ المستحقة للشركة عن الاستثمارات التي تشتريها بالنسبة للأسهم فأن الإيراد هو المتمثل في توزيعات الأرباح النقدية فقط وتقيد

التوزيعات النقدية عند الإعلان عنها فقط ، لأن الشركة المصدرة للأسهم غير ملزمة بدفع التوزيعات إلا بعد الإعلان عن الدفع.

وبالنسبة للسندات فإن الإيراد هو الفوائد التي يتم دفعها من قبل الشركة المصدرة وتعتبر الفوائد إيراد للفترة وتقيد بالدفاتر بمجرد ثبوت الحق فيها ، أي بحلول مواعيد استلامها وإذا حدث أن انتهت الفترة المالية قبل استلام الفائدة فإنه لابد من عمل قيد تسوية يترتب عليه قيد الفائدة المستحقة عن الفترة .

مثال :

في ١/١٠/ ٢٠٠١ قامت شركة بشراء الأوراق المالية التالية:

- ٥٠٠ سهم من أسهم شركة الصناعات الخفيفة بسعر ١٥ دينار للسهم الواحد.
- ٦٠٠ سند بفائدة ٦% من سندات بنك الأردن والخليج (القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ دينار) وذلك بسعر ٩٥ دينار علما بأن الفائدة تدفع في ٣٠ /٩ من كل عام.
- في ١/١١/ ٢٠٠١ أعلنت شركة الصناعات الخفيفة عن توزيع أرباح نقدا بمعدل نصف دينار لكل سهم

اليومية

دفتر اليومية والأستاذ

الأستاذ

اليومية: مبالغ منه	له	بيان	رقم القيد	رقم المستند	التاريخ	خزينة: منه	له	البنك: منه	له	المشتريات والمبيعات: منه	له	الدائنون والمدينون: منه	له	حسابات متنوعة: منه	له	اسم الحساب
١٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	١		٢٠٠٠/١/١	١٠٠٠٠									١٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال بداية عمل المشروع														
١٦٠٠		من حـ/ المشتريات	٢		٢٠٠٠/١/٥					١٦٠٠			١٦٠٠			
	١٦٠٠	إلى حـ/ محلات الأمل شراء بضاعة على الحساب														
١٢		من حـ/ الإيجار	٣		٢٠٠٠/١/٨		١٢٠							١٢٠		الإيجار
	١٢٠	إلى حـ/ الخزينة دفع إيجار المحل نقدا														
٣٠٠٠		من حـ/ البنك	٤		٢٠٠٠/١/١٠		٢٠٠٠	٢٠٠٠								
		إلى حـ/ الخزينة														
	٢٠٠٠	سحب من الخزينة وإيداعها في البنك														
٦٠٠		من حـ/ الخزينة	٥		٢٠٠٠/١/١٢	٦٠٠					٦٠٠					
		إلى حـ/ المبيعات														
	٦٠٠	بيع بضاعة نقدا														
٨٠٠		من حـ/ المشتريات	٦		٢٠٠٠/١/١٥				٨٠٠	٨٠٠						
		إلى حـ/ البنك														
	٨٠٠	شراء بضاعة بموجب شيك														
٢٠		من حـ/ مصاريف نقل المشتريات	٧		٢٠٠٠/١/١٨		٢٠							٢٠		مصاريف نقل المشتريات
		إلى حـ/ الخزينة														
	٢٠	دفع المصاريف نقدا														
٥٠		من حـ/ الأثاث	٨		٢٠٠٠/١/٢٠		٥٠							٥٠		الأثاث
		إلى حـ/ الخزينة														
	٥٠	شراء الأثاث نقدا														
		من مذكورين	٩		٢٠٠٠/١/٢٥	٥٨٠					٦٠٠			٢٠		خصم مسموح به
٥٨٠		حـ/ الخزينة														
٢٠		حـ/ الخصم المسموح به														
		إلى حـ/ المبيعات														
	٦٠٠	بيع بضاعة نقدا بخصم														
		من حـ/ عدنان	١٠		٢٠٠٠/١/٣٠											
		إلى حـ/ المبيعات														
		بيع بضاعة على الحساب														
١٥٩٩٠	١٥٩٩٠					١١١٨٠	٢١٩٠	٢٠٠٠	٨٠٠	٢٤٠٠	١٤٠٠	٢٠٠	١٦٠٠	١٠٢١٠	١٠٠٠٠	

١١٥٠ من حـــ / إيراد الاستثمارات

١١٥٠ إلى حـــ / الأرباح والخسائر

لو فرضنا في المثال السابق أن الشركة التي اشترت الســـندات بـــاعت ٢٠٠ سند من سندات بنك الأردن والخليج بسعر ١٠٥ دينار فأنا قيد البيع يكون كالتالي :

٢١٠٠٠ من حـــ / النقدية في البنك

إلى مذكورين

١٩٠٠٠ حـــ / استثمارات قصيرة الأجل سندات بنك الأردن والخليج

٢٠٠٠ حـــ / مكاسب بيع الاستثمارات

وفي حالات أخرى فإن عملية البيع التي تقوم بها الشركة قد تكون قبل استلام الفوائد المستحقة لها .وعندئذ تطالب المشتري بدفع ثمن البيع مضافا إليها الفوائد مـــن تاريخ آخر فائدة تم استلامها إلى تاريخ البيع . فمثلا لو أن الشركة قامت ببيـــع ٢٤٠ سند من السندات التي اشترتها بمبلغ ٢٣٥٢٠ دينار وذلك في يـــوم ٢٠٠١/١٢/٣١ أي بعد مرور ثلاثة أشهر من شرائها فإن القيود والمتعلقة بالبيع هي : —

٢٣٨٨٠ من حـــ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٢٢٨٠٠ حـــ / استثمارات قصيرة الأجل سندات البنك الأردن والخليج

٣٦٠ حـــ / إيراد الاستثمارات

٧٢٠ حـــ / مكاسب بيع الاستثمارات

(بيع الاستثمارات مضافا إليها فوائد لمدة ثلاثة أشهر)

ويلاحظ أن الفوائد التى لم تستلمها الشركة هى ٣٦٠ دينار حسبت كالتالى:

٢٤٠ × ٦% × $\frac{٣}{١٢}$ = ٣٦٠ دينار وستطالب الجهة المشترية بمبلغ فائدة

أرباح الاستثمارات = قيمة البيع ٢٣٥٢٠ – قيمه شراء السندات ٢٤٠ × ٩٥

٧٢٠ أي ٢٣٥٢٠ — ٢٢٨٠٠

وبالـــتالي فإن الربح والخسارة يتحدد من خلال مقارنة البيع بالتكلفة فيما لو اشترت الأســـهم أو السندات من نوع واحد على شكل دفعة واحدة ، أو على دفعات ولكن بأسعار متساوية فلا توجد مشكلة في إيجاد كلفة الاستثمارات المباعة ما دام ثمن شرائها متســـاوي وكمـــا لا حظنا في الأمثلة السابقة . ولكن إذا اشترت الشركة الأسهم أو الســـندات الـــتي من نوع واحد على عدة دفعات وبأسعار مختلفة فتظهر مشكلة إيجاد كلفـــة الاســـتثمارات المباعة . فمثلا لو فرضنا أن المشتري التاجر أحمد اشترى أسهم شركة النسيج على دفعات وبأسعار مختلفة وكالآتي :

تاريخ الشراء	عدد الأسهم المشتراة	السعر بالدينار
٢٠٠١/١/٢٥	٢٠٠	٢٠
٢٠٠١/٧/٥	٦٠٠	٢٢
٢٠٠١/ ١٠/ ٢٨	١٠٠	٢٦

وعلى فرض أن التاجر أحمد في ٢٤ /٢٠٠١/١١ باع ٣٠٠ سهم بسعر السهم ٢٢ دينار فما هي كلفة الأسهم المباعة ؟

فإن تحديد تكلفة الجزء المباع تعتمد على فرص التدفق المادي للاستثمار ومن الفروض التي تتبع طريقة التكلفة الفعلية وهي أفضل الطرق إذا كان بالإمكان معرفة تكلفة الأسهم والسندات المباعة . أما إذا لم نستطع معرفة التكلفة الفعلية فتحسب كلفة الاستثمارات المباعة بطريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة الوارد آخراً صادر أولا ، أو بطريقة المعدل الموزون . فإذا سعرت الأسهم المباعة بطريقة الموزون تكون كلفة بيعها كالآتي :

٢٠٠ × ٢٠ = ٤٠٠٠

٦٠٠ × ٢٢ = ١٣٢٠٠

١٠٠ × ٢٦ = ٢٦٠٠

٩٠٠ سهم	١٩٨٠٠ إجمالي التكاليف

معدل المتوسط للسهم الواحد = اجمالي التكلفة / عدد الأسهم = ١٩٨٠٠ / ٩٠٠ = ٢٢ دينار

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

٣٠٠×٢٢= ٦٦٠٠ دينار اجمالي التكلفة بموجب طريقة المعدل الموزون أما إذا سعرت بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فتكون كالآتي:

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

٢٠٠ × ٢٠ = ٤٠٠٠

١٠٠ × ٢٢ = ٢٢٠٠

٣٠٠ ٦٢٠٠ إجمالي التكلفة بموجب طريقة ما يشترى أو يباع أولاً

أما إذا سعر بطريقة ما يشتري أخيرا يباع أولا نكون كلفة الأسهم المباعة كالتالي :

$$١٠٠ \times ٢٦ = ٢٦٠٠$$

$$٢٠٠ \times ٢٢ = ٤٤٠٠$$

٣٠٠	٧٠٠٠ إجمالي التكلفة

تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في الأوراق المالية

هناك ثلاثة طرق لتقييم الاستثمارات وهي التكلفة أو السوق . وطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وستتناول طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وهي الأكثر استخداما وشيوعا بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل .

الكلفة أو السوق أيهما أقل

جرت العادة على تسعير الأوراق المالية قصير الأجل بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل في نهاية السنة والمبرر لذلك أن سعر السوق إذا كان أقل من الكلفة فهو السعر المحتمل استمراره في الوقت الحاضر القريب الذي ستباع فيه الأوراق المالية وبالتالي يجب تخفيض الكلفة إلى سعر السوق. كما أن عدم تخفيض سعر الأوراق المالية إلى السعر الأقل وإدخالها في الميزانية بالسعر العالي سيؤدي إلى تضليل القارئ وإظهار الأصول بأكثر من قيمتها وإظهار رأس المال العامل (المتداول) بأكثر من قيمته .

إن هذه الطريقة ولو أنها تأخذ انخفاض الأسعار بنظر الاعتبار إلا أنها لا تأخذ ارتفاع الأسعار بالحسبان وبالتالي تتبع الحيطة والحذر في معالجتها للأوراق المالية وفي

حالـــة انخفاض سعر السوق عن التكلفة ما هو القيد اللازم إثباته لأخذ الانخفاض بنظر الاعتبار ؟

هـــناك طريقتان لتسوية انخفاض سعر الأوراق المالية عن كلفتها في آخر السنة وهي :

١ـــ طريقة التخفيض المباشر : ـــ بموجب هذه الطريقة يتم اثبات قيد التسوية الجـــردية بتخفيض الأوراق المالية إلى سعر السوق . وذلك بجعل حساب الاستثمارات في الأوراق المالـــية دائنا وحساب خسائر هبوط أسعار أوراق مالية مدينا ، الذي يقفل في نهاية السنة بحساب الأرباح والخسائر.

وبالتالي بعد انقاص تكلفة الأوراق المالية بالفرق عن سعر السوق فتظهر هذه الاستثمارات ضمن الأصول المتداولة بالميزانية وبسعر السوق مباشرة ولهذا اطلق عليها بطريقة التخفيض المباشر.

٢ـــ طريقة التخفيض غير المباشرة :ـــ

بموجـــب هـــذه الطريقة تبقى الاستثمارات في الأوراق المالية في حسابها بسعر الـــتكلفة ويـــتم التخفيض بسعر السوق بتحميل هذا الانخفاض في القيمة السوقية عن الـــتكلفة لحساب الدخل (أ . خ) ويسمى خسائر هبوط أسعار أوراق مالية غير محققة ويكون جانب القيد الدائن على شكل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ويظهر حساب المخصص في الميزانية مطروحا من كلفة الأوراق المالية على أساس أنه حساب تقييمي

وفي سبيل تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل يتم الأخذ بفكرة المحفظة أي مقارنة مجمع الاستثمارات بالسعر السوقي لهذه الاستثمارات مجتمعة . ولنوضح ذلك فورد المثال التالي

مثال : ــ

إليك البيانات في ٢٠٠١/١٢/٣١ لإحدى الشركات والخاصة بعدد من الاستثمارات في الأوراق المالية بالتكلفة وسعر السوق

	التكلفة	السوق	أقل القيمتين
أسهم شركة الإسمنت (٢٠٠ سهم)	٥٠٠	٦٠٠	٥٠٠
أسهم شركة الدواء (٥٠٠ سهم)	٨٤٠	٨٠٠	٨٠٠
سندات البنك العقاري ٦٪	٨٤٠٠	٧٨٠٠	٧٨٠٠
سندات شركة الكهرباء ٥٪	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٢٠٠
	١٢٩٤٠	١٢٦٠٠	١٢٣٠٠

بالمقارنة بين التكلفة والسوق نلاحظ أن إجمالي التكلفة ١٢٩٤٠ وإجمالي السوق ١٢٦٠٠ دينار ، وأن القيمة السوقية أقل من التكلفة وبالتالي فهي القيمة التي يجب أن تظهر في الميزانية وسيؤخذ الفرق بين التكلفة والسوق . وتعالج سواء بالطريقة

المباشـرة أو غير المباشرة كما سيرد لاحقاً . أما العمود الثالث فهو يبين كيفية الأخذ بمفهـوم التكلفة او السوق أيهما أقل لكل بند من بنود الاستثمارات على حده ولا يؤخـذ بـه في معالجة الاستثمارات ، لكن يمكن استخدامه في المخزون السلعي . وفي بعض الدول وخصوصا التي توجد فيها سوق للأوراق المالية فإن قسم من المحاسبين من يرى تطبيق التكلفة أو السوق لكل نوع من الاستثمارات ، أي فصل الاستثمارات في الأسـهم عن الاستثمارات في السندات ففي مثالنا السابق يمكن تطبيق هذا المفهوم كالآتي

	التكلفة	السوق	أقل القيمتين
أسهم شركة الإسمنت (٢٠٠ سهم)	٥٠٠	٦٠٠	
أسهم شركة الدواء (٥٠٠ سهم)	٨٤٠	٨٠٠	
	١٣٤٠	١٤٠٠	١٣٤٠دينار
سندات البنك العقاري ٦%	٨٤٠٠	٧٨٠٠	
سندات شركة الكهرباء ٥%	٣٤٠٠	٣٢٠٠	
	١١٨	١١٠٠٠	١١٠٠٠دينار

وبالـتالي فإن الاستثمارات في الأسهم تقييم بسعر ١٣٤٠ (وهو سعر التكلفة بدون أخذ أي مخصص)

بـــنما الاستثمارات في السندات يجب أن تقيم بسعر ١١٠٠٠ (أي أن هناك مخصص بمقدار ٨٠٠ دينار)

وفي رأينا أن الاستثمارات القصيرة الأجل سواء كانت أسهم أو سندات يجب أن تقيـــيم مجــتمعة لأنه كلا النوعين من الاستثمار قد تم اقتناؤها لنفس الغرض وهو الاستثمار المؤقت.

تكوين مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

يخلـــق مخصـــص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية في الفترة التي لم يكن هناك رصـــيد مدور من السنة السابقة من حساب الأرباح والخسائر بالمبلغ المراد عمله بجعله مدينا وحساب المخصص الجديد دائنا بنفس المبلغ وسنوضح ذلك في المثال التالي

مثال : ــــ

في ١/ ١٠ / ٢٠٠١ قامـــت منشـــأة عامر التجارية باستثمار النقدية الزائدة لديهـــا في أوراق مالية فقد اشترت ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة الإسمنت و ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة الدواء الأردنية وذلك مقابل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الإسمنت و ٤٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الدواء الأردنية .

وفي٣١/ ١٠/ ٢٠٠١ اشترت المنشأة ٥٠٠ سند من سندات البنك العقاري بفـــائدة ٦% ســـنويا وتدفع الفوائد في ٣١/ ١٠ و ٣٠/ ٤ من كل عام مقابل مبلغ وقدره ٥٠٠٠٠ دينار علما أن القيمة الاسمية للسند هي ١٠٠ دينار .

هذا وأن القيمة السوقية للأوراق المالية كانت وكما يلي

١٢ دينار لأسهم شركة الإسمنت ، ٢٠ دينار لأسهم شركة الدواء ، ٩٨ دينار لسندات البنك العقاري.

المطلوب :

إثبات ما تقدم في دفاتر المنشأة

قيد الشراء في ٢٠٠١/١٠/١

من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ أسهم شركة الإسمنت

٤٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ أسهم شركة الدواء

٦٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية في البنك

في ١٠/٣١ قيد شراء السندات

٥٠٠٠٠ من حـ/استثمارات قصيرة الأجل ـ سندات البنك العقاري

٥٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

في ٢٠٠١/١٢/٣١ إثبات قيد التسوية لفوائد السندات المستحقة من ١٠/٣١ لغاية ١٢/٣١

$$٥٠٠٠٠ \times ٦\% \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠٠$$

٥٠٠ من حـ/ إيراد الاستثمارات المستحقة

٥٠٠ إلى حـ / إيراد الاستثمارات القصيرة الأجل

٥٠٠ من حـ / إيراد الاستثمارات

٥٠٠ إلى حـ/الأرباح والخسائر

وأيضا يتم تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل مجتمعة وكما يلي :

	التكلفة	السوق	الربح(أو الخسارة)غير المحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)
سندات البنك العقاري	٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	(١٠٠٠)
	١١٠٠٠٠	٩٣٠٠٠	(١٧٠٠٠)

ويظهـــر التقيــيم أن السوق أقل من التكلفة .ولأن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها اســـتثمار لذلـــك لابد من تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية لمواجهة الخسائر المتوقعة طبقا لمفهوم الحيطة والحذر بذلك فإن قيد التسوية اللازم تكوينه في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠١ هو :

١٧٠٠٠ من حـــ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ / مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ويتم إقفال الخسائر الغير محققة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر كما يلي :

١٧٠٠٠ من حـــ / أرباح وخسائر (الدخل)

١٧٠٠٠ إلى حـــ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

أمـــا حســـاب المخصص فيعامل على أساس حساب تقييمي يطرح من الاستثمارات القصيرة الأجل الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية كما ٢٠٠١/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
١١٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(١٧٠٠٠) – مخصص خسائر هبوط أ.مالية		
٩٣٠٠٠		

ويمكـــن استخدام طريقة التخفيض المباشر بحيث تظهر الأوراق المالية في الميزانية بسعر السوق مباشرة وبالقيد التالي على أن تظهر الكلفة بين قوسين للتوضيح

١٧٠٠٠ من حـــ/خسائر هبوط أسعار أ. مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ/ الاستثمارات القصيرة الأجل

١٧٠٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر

١٧٠٠٠ إلى /خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ولـــو فرضنا أن منشأة عامر قامت في بداية السنة التالية ١/١ /٢٠٠٢ ببيع سندات البنك العقاري بمبلغ ٤٩٧٠٠ دينار فإن القيد اللازم هو :ـــ

من مذكورين

٤٩٧٠٠ حـــ/ النقدية في البنك

٨٠٠ حـــ/ خسائر بيع الاستثمارات

إلى مذكورين

٥٠٠٠٠ حـــ/ استثمارات قصيرة الأجل

٥٠٠ حـــ/ إيراد الاستثمارات المستحقة

الفوائد المستحقة = ٥٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٢}{١٢}$ = ٥٠٠ دينار

ونلاحظ أن الاستثمارات قد تم بيعها بخسارة قدرها ٨٠٠ دينار ولم يستخدم المخصص لتغطية الخسارة في السندات . وذلك لأن المخصص تم احتسابه على أساس الاستثمارات ككل بدلا من أخذ المخصص استثمار وبالتالي لا يجوز استخدامه لتغطية خسارة أحد الاستثمارات ، وفي نهاية كل فترة تتم المقارنة بين الكلفة والسوق ويتحدد رصيد المخصص لكن بالفرق بين القيمتين ومن هنا نجد أنه هناك ثلاثة حالات لمعالجة المخصص.

١ــ تخفيض مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية :

إذا كانت السنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيه المخصص فقد يتبقى المخصص المدور من السنة السابقة ويضاف على المخصص المراد عمله في هذه السنة . فقد جرت العادة بتخفيض قيمة المخصص بالزيادة وبجعله مدينا وإعادة هذه الزيادة لحساب الدخل بجعله دائنا وكما يلي :ــ

فمثلا : إذا كانت تكلفة الاستثمارات لمنشأة عامر في نهاية عام ٢٠٠١ والقيمة السوقية لها كما يلي :

	تكلفة	السوق	الربح(أو الخسارة) الغيرمحققه
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	(١٦٠٠٠)
	٦٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	(٨٠٠٠)

نلاحظ : أن رصيد المخصص الواجب الظهور في الميزانية هو ٨٠٠٠ دينار بدلا من ١٧٠٠٠ دينار لذلك يتم تعديل الرصيد السابق ليصبح ٨٠٠٠ دينار ويعتبر النقص استرداداً لجزء من الخسائر غير المحققة ويكون بالقيد التالي :

٩٠٠٠ من حـــ/مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٩٠٠٠ إلى حـــ/خسائر هبوط أسعار أ.مالية

قيد الاقفال

٩٠٠٠ من حـــ/ خسائر هبوط أسعار أ. مالية

٩٠٠٠ إلى حـــ/الأرباح والخسائر

أما المخصص المعدل فيظهر في الميزانية مطروحا من حساب الاستثمارت وكما يلي

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
٨٠٠٠ – مخصص خسائر هبوط أ. مالية		
٥٢٠٠٠		
١١٠٠		١١٠٠

٢ـــ زيادة مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية:

في حالـــة الســـنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيها مخصص وبالتالي هناك رصـــيد مخصص مدور من السنة السابقة . وعند إجراء التقييم وكان المخصص المراد تكويـــنه أكـــثر من رصيد المخصص المدور من السنة السابقة جرت العادة إلى زيادته بالمـــبلغ الواجـــب عمله وبالتالي يحمل حساب الأرباح والخسائر بالفرق بين المخصص القـــديم والمخصـــص الجديـــد بجعله مدينا ، وجعل حساب المخصص دائنا بهذا الفرق ولتوضيح ذلك نورد إليك المثال التالي :

فمثلا لو كانت تكلفة الاستثمارات القصيرة الأجل المشأة عامر في ٣١/١٢/ ٢٠٠٢ والقيمة السوقية كما يلي

	كلفة	سوق	الربح (الخسارة) غير المحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	(٢٠٠٠)
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	(١٨٠٠٠)
	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)

نلاحـــظ : أن رصيد المخصص الواجب عمله هو ٢٠٠٠٠ دينار بدلا من ١٧٠٠٠ دينار . لذلك يتم تعديل المخصص السابق ١٧٠٠٠ . ليصبح ٢٠٠٠٠ ديار بزيادنه بمقدار ٣٠٠٠ دينار

للوصول إلى الرصيد المطلوب ويتم ذلك بالقيد التالي:

٣٠٠٠ من حـــ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٣٠٠٠ حـــ/ مخصص خسائر هبوط أسعارا أوراق مالية

قيد الإقفال

٣٠٠٠ من حـــ /الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـــ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

وتظهر الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(٢٠٠٠٠) – مخصص خسائر هبوط أ . مالية		
٤٠٠٠٠		

٣ــ تساوي القيمة السوقية مع التكفة أو تزيد عنها :

في حالة تساوي القيمة السوقية مع التكلفة أو أن القيمة السوقية تزيد عن التكلفة فإنه لا داعـــي لوجود مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية .لأن زيادة القيمة السوقية تعني وجود أرباح محتملة . لكن جرت العادة حسب مفهوم الحيطة والحذر محاسبيا أن الأرباح لا تؤخذ بنظر الاعتبار إلا عند تحققها أي بالبيع وبالتالي يتطلب الغاء المخصص في حالة وجوده وكما يلي :

فمثلا لو كانت تكلفة الاستثمارات لمنشأة عامر في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والقيمة السوقية لهاكما يلي

	كلفة	السوق	الربح (أو الخسارة) غير المتحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	ـــــــ
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠

نلاحظ وجود أرباح محتملة بمقدار ٢٠٠٠ دينار والتي يجب أن لا تؤخذ بنظر الاعتـــبار لهــذا يجري تعديل الرصيد السابق للمخصص بحيث يصبح صفراً نظراً لعدم الحاجة إليه ويكون بالقيد التالي :

١٧٠٠٠ من حـ/ مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

قيد الإقفال يكون.

١٧٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر

وتظهر الاستثمارات بالميزانية بالتكلفة كما يلي:

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		

تمارين الفصل الخامس

١ـ مـا هـي الطبيعة الأساسية للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل

٢ـ اشرح باختصار المعالجة المحاسبية لتقييم الاستثمارات القصيرة الأجل

٣ـ فـرق بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل من حيث مدة الحيازة والأغراض وتبويبهما في الميزانية

٤ـ هـل تحديد تكلفة الجزء المباع من الاستثمارات يعتمد على فرض التدفق المادي للاستثمارات وما هي طرق التحديد المستخدمة

٥ـ فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة خالد التجارية خلال عام ٢٠٠٠

في ٢ /١ اشـترت المنشأة ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة الاعتماد وللمواد الغذائية بسعره دنانير للسهم الواحد ، وبلغت مصاريف الشراء بما فيها العمولة ٨٠٠ دينار

في ٩٠/٤/٣ اشـترت ٢٠٠٠٠٠ سـهم من أسهم شركة الإسمنت بسعر ٧ دنانير للسهم وبلغت مصاريف الشراء ٢٠٠٠ دينار

في ١٠ / ٦ باعت المنشأة ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة الاعتماد للمواد الغذائية بسعر ٨ دنانير للسهم كما بلغت مصاريف البيع التي دفعتها المنشأة ٥٠٠٠ دينار

في ٣٠ /٦ اشترت ١٠٠٠ سند من سندات البنك الأردني القيمة الاسمية للسند ٥٠ دينار بفائدة ٦٪ تدفع في ٣٠ /٦ و ١٢/٣١

في ٩/١ باعت المنشأة ٥٠٠ سند بسعر ٦٠ دينار للسند الواحد كما بلغت مصاريف البيع ٢٠٠ دينار

المطلوب :

١ــ إثبات العمليات أعلاه في دفاتر المنشأة .

٢ــ تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في دفاتر المنشأة إذا علمت أن القيمة السوقية للأسهم والسندات كانت كما يلي :

أسهم شركة الاعتماد ٤ دنانير

أسهم شركة الإسمنت ٦ دنانير

سندات البنك الأردني ٤٨ دينار

٦ــ إليك المعلومات التالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل لشركة السلام في ٢٠٠١/١/٣١ ٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب

	السوق	الكلفة
٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب	١٠٥٠٠	١٤٠٠٠
١٠٠٠ سهم في شركة الخليج	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠
٢٥٠ سند في شركة الفوسفات	٢٧٥٠٠	٢٦٠٠٠

المطلوب : ١ــ تطبيق مبدأ السوق أو التكلفة أيهما اقل على هذه الاستثمارات وعمل قيود التسوية اللازمة

٢ــ إظهار هذه الاستثمارات في ميزانية الشركة في ٢٠٠٠/١٢/٣١

٧ــ بتاريخ ٣١ ,٢٠٠١/١٢ ظهرت الاستثمارات قصيرة الأجل في ميزانية شركة السجاد الوطنية كالآتي:

البيان	السوق	التكلفة
أسهم شركة (أ)	٣٥٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة (ب)	٧٥٠٠	٦٩٠٠
سندات	٨٩٠٠	١٠٠٠٠

وفي الستة أشهر الأولى لسنة ٢٠٠٢ تمت العمليات التالية :

١ـ تم بيع أسهم شركة (أ) بقيمة صافية قدرها ٤٥٠٠ دينار.

٢ـ باعت استثماراها بالسندات بمبلغ ٨٠٠٠ دينار علما أن مقدار الفائدة المستحقة عليها بلغت ٢٥٠ دينارا.

المطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لعمليات البيع والشراء السابقة.

الفصل السادس

الذمع المدينة

الفصل السادس

الذمم المدينة

مقدمة

يعبر حساب المدينون عن مبالغ مستحقة للوحدة الاقتصادية قبل الغير أما لفترة تقل أو تزيد عن سنة واحدة ، ولذلك يجري تصنيفها إلى : حسابات مدينين قصيرة الأجل ، وحسابات مدينين طويلة الأجل ، وفقا لمعيار الفترة الزمنية ، وتأسيسا على ما تقدم فإن حسابات المدينين المستحقة خلال سنة مالية واحدة أو دورة تشغيل واحدة تعتبر قصيرة الأجل ، إما التي تستحق خلال فترة تزيد عن السنة المالية الواحدة أو دورة التشغيل فتعتبر من حسابات المدينين طويلة الأجل.

وغالبا ما تلجأ الجهة الدائنة الطلب من المدين تعزيز مديونيته بورقة تجارية ، تعرف بأوراق القبض وتتمثل هذه الأوراق في القيمة الإسمية للكمبيالات أو السندات الأذنية التي تملكها الوحدة الاقتصادية بتاريخ إعداد القوائم المالية.

وتصنف حسابات المدينين إلى :ـــ

(١) حسابات المدينين التجارية : تمثل جميع الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية على العملاء التجاريين نتيجة تعاملهم مع الوحدة في شراء سلع أو خدمات بالأجل، وهذا يعني استحقاق قيمة السلع والخدمات في تاريخ لاحق. يفهم مما سبق بأن حسابات المدينين التجارية تمثل الاستحقاقات الواجب تحصيلها من العملاء التجاريين للمنشأة وهي تمثل جزءا كبيرا من مجموع حسابات المدينين .

(٢) حسابات المدينين غير التجارية: وهي الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن أمثلتها:

- السلف المالية المقدمة للعاملين في المنشأة .
- التأمينات القابلة للاسترداد و المقدمة لبعض الشركات مثل تأمينات الهاتف والكهرباء والمياه ... الخ
- التأمينات المدفوعة لإنجاز بعض الأعمال مثل التأمينات المقدمة من قبل متعهدي الأرزاق.
- أرباح مستحقة عن الاستثمارات بالأسهم وفوائد السندات المستحقة.
- المبالغ المستحقة على شركات التأمين كتعويض عن خسائر حوادث الأخطار المؤمن عليها . أو على جهات حكومية كمصلحة الضرائب . والتعويض عن البضائع التالفة نتيجة سوء نقل وما في حكم ذلك.
- الديون الناشئة عن بيع الاستثمارات أو أصول أخرى (باستثناء البضاعة).

من المناقشة السابقة يتم تصنيف الديون كأصل متداول وإذا كان من المنتظر تحصيلها خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أطول. ولذلك فإن الديون التجارية تصنف على أساس أنها أصول متداولة أما الديون غير التجارية فإنه يجب دراستها وتحليلها حسب طبيعة كل عنصر

واستنادا لما تقدم يكون الدين أصل متداول إذا كان تاريخ استحقاقه خلال فترة تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول فإذا استحق الدين خلال الفترة المحددة يعتبر أصلا متداولا ، وفي حالة عدم استحقاقه وفق المعيار المحدد فيعتبر أصلا غير متداول.

والمشاكل الأساسية في المحاسبة عن حسابات المدينين تتعلق بتحديد قيمتها وتبويبها بقائمة المركز المالي ، ويتم تقويم حسابات المدينين قصيرة الأجل على أساس " صافي القيمة القابلة للتحقق " والتي يمكن قياسها بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها

خـــلال السنة المالية أو فترة دورة التشغيل أيهما أطول . وذلك تطبيقا لمفهوم الحيطة والحـــذر المحاسبي الذي يقضي مراعاة الحيطة والحذر عند التقييم . أما الدين التجاري فيجب أن يظهر في الدفاتر على أساس القيمة المستحقة

العوامل المؤثرة على المتحصلات الناجمة عن الديون :

عند تسجيل المتحصلات لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسة هي :

ـــ القيمة الاسمية لحسابات المدينين .

ـــ احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلا

ـــ طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين.

تحديد القيمة الإسمية لحسابات المدينين:

تنشـــأ حسابات المدينين من مزاولة المنشأة عملية بيع السلع أو الخدمات للعملاء على أن يـــتم تحصـــيل قيمة السلع والخدمات المباعة أو جزءً منها خلال فترة زمنية لاحقة لـــتاريخ إتمـــام عملية البيع. وقيمة الديون المترتبة على العملاء نتيجة التعامل السابق يـــتوقف بالدرجـــة الأولى عـــلى تحديد صافي المبيعات ، ولأجل تحديد القيمة الصافية للمبـــيعات لا بـــد من معرفة التسهيلات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية لعملائها والتي تنحصر بالدرجة الأولى بالخصم والمسموحات

احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلا ومشاكل الديون المعرومة

تعتـــبر طريقة البيع الأجل إحدى أساليب البيع لتسهيل مهمة عقد الصفقات التجارية بهـــدف تـــرويج الســـلع والخدمات التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية. إلا أن هذه الطـــريقة لا تخلـــو من بعض المخاطر مثل امتناع المدين عن تسديد ما بذمته من ديون

نتيجة لعسره المالي ، أو إفلاسه أو لأي سبب آخر مما يترتب على ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر تسمى الديون المعدومة (د.م.) . ويعتبر الدين معدوما عند التأكد من عدم إمكانية تحصيل الدين يتم استنزال قيمه من رصيد المدينين بموجب القيد التالي:

من حـ ديون معدومة (د.م .)

إلى حـ / المدينون – أسم العميل

ويقفل حساب الديون المعدومة في نهاية السنة بقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الإيرادات والمصروفات) كعبء حقيقي على دخل الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وذلك بموجب القيد التالي :

من حـ قائمة الدخل (أ.خ)

إلى حـ / الديون المعدومة

وتقسم الديون المعدومة إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا : ديون معدومة محققة على وجه الدقة:

إن الديون المعدومة المحققة على وجه الدقة يتم طرحها من رصيد المدينين ، إما خلال السنة أو في نهايتها ، وفي كلا الحالتين السابقتين يجب إثبات الدين المعدوم بتاريخ إعدامه في دفاتر الوحدة الاقتصادية وفق القيود المشار إليها فيما سبق.

مثال :

اظهر ميزان مراجعة شركة البسمه التجارية البيانات التالية :

٢٠٠٠٠ مدينون ، ٤٠٠٠ ديون معدومه .

وفي نهاية المدة التجارية أعدم دين قدره ٢٠٠٠ دينار .

المطلوب :إجراء قيود التسوية والإقفال .

الحل :

١ـــ قيد التسوية والإقفال :

٢٠٠٠ من حـــ / الديون المعدومة ١٢/٣١

٢٠٠٠ إلى حـــ / المدينون

٦٠٠٠ من حـــ / قائمة الدخل (أ.خ)

٦٠٠٠ إلى حـــ / الديون المعدومة ١٢/٣١

من المثال السابق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية :

١ــ الديـــون المعدومة خلال السنة والظاهر رصيدها بميزان المراجعة (٤٠٠٠ دينار) سبق وأن تم استنزالها من رصيد حساب المدينين.

ولذلـــك في نهايـــة السنة المالية يتم عمل قيد تسوية للديون التي أعدمت فقط في نفس الفترة .

٢ــ يعمـــل قـــيد تحمـــيل الديون المعدومة {خلال السنة (الظاهرة بميزان المراجعة) والديون المعدومة في نهاية السنة } على حساب الأرباح والخسائر (٤٠٠٠ +٢٠٠٠)

٣ــ يصـــبح رصـــيد المديـــنين بعد إثبات الدين المعدوم في نهاية السنة (عند الجرد) ١٨٠٠٠ ديـــنار (٢٠٠٠٠ — ٢٠٠٠) ، أي رصـــيد المديـــنين الظاهر بالميزان — الديون المعدومة في نهاية السنة .

ثانيا : الديون المعدومة غير المحددة على وجه الدقة:

وهـــي تلك الديون التي لم يجر التأكد من إعدامها خلال السنة، ومادامت هي موضع التأكد فلذلك لا يجري طرح مبلغها من رصيد المدينين ، إلا أنه يجب تحميلها على قائمة

الدخل (أو ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) خصما على إيرادات الفترة تطبيقا لمفهوم الحيطة والحذر المحاسبي . وتأسيسا على ما تقدم يتم عمل مخصص بقيمة الديون المعدومة . ولذلك يتم إثبات هذا المخصص في نهاية الفترة بالقيد التالي .

من حـــ / قائمة الدخل (أ . خ)

إلى حـــ / مخصص الديون المعدومة

مثال :

في ٣١/ ١٢ /٢٠٠١ وعـــند إعـــداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات الـــتجارية . كـــون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ٧٠٠ دينار ، وذلك لمقابلة خسارة مؤكـــدة نتيجة افلاس المدين صلاح .ولذلك يكون لهذا المبلغ مخصص للديون المعدومة بالقيد الآتي :

٧٠٠ من حـــ /قائمة الدخل (أ .خ)

٧٠٠ إلى حـــ /مخصص الديون المعدومة

ومـــن القـــيد السابق يتضح أن رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية سوف لا يتأثر بمخصص الديون المعدومة سواء بالزيادة أو النقصان ، وإنما يظهر هذا المخصص بقائمة المركز المالي إما مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانـــب الخصوم . وعند إعدام الدين في الفترة أو الفترات اللاحقة يتم قفل مبلغة في حســـاب مخصص الديون المعدومة) وأي فرق بالزيادة أو النقصان يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل أو ملخص الإيرادات والمصروفات).

فلو فرضنا أنه في سنة ٢٠٠٢ م تم إعدام ٥٠٠ دينار من ديون العميل صلاح فهنا نجري القيد التالي:

٥٠٠ من حـــ/الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حـــ / المدبنون ـــ صلاح

٥٠٠ من حـــ / مخصص الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حـــ/ الديون المعدومة

٢٠٠ من حـــ/ مخصص الديون المعدومة

٢٠٠ إلى حـــ / قائمة الدخل (أ . خ) ـــ إيراد سنوات سابقة

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن كثيرا ما يثار جدل بخصوص طبيعة الديون المعدومة مفادة هل أن هذا النوع من الديون يتعلق بوظبفة البيع أم بوظيفة الإدارة العامة فيرى الـــبعض أن هـــذا الدين يرتبط بسياسة البيع ، ولذلك فهو مرتبط بوظبفة البيع. بينما يـــرى الـــبعض الآخـــر أن الديون المعدومة لا ترتبط بوظيفة البيع بل هي نتيجة سوء وإهمـــال الإدارة في اختـــبار العمـــلاء الجيدين أو في سياسة تحصيل الديون في الوقت المناسب .

تحصيل الديون المعومة:

إن إعدام الدين محاسبيا لا يعتبر نهائيا لأنه قد يحدث أن يتم تحصيله بالكامل أو تحصـــيل جزء في السنة أو السنوات التي تلي سنة إعدامه ، ولذلك فعند تحصيل هذه الديون يتم إثباتها في الدفاتر بالقيد التالي:

من حـــ / الخزينة أو البنك

إلى حـــ / ديون معدومة محصلة

وفي نهايـــة السنة المالية التي تحصل فيها الديون تقفل في قائمة الدخل (ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) كإيراد للفترة التي حصلت فيه وذلك بموجب القيد التالي:

من حـــ/ ديون معدومة محصلة

إلى حـــ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

مثال :

في ســـنة ٢٠٠١ م تم إعـــدام دين لأحد العملاء بمبلغ ٣٠٠ دينار وحمل حصما على إيـــرادات تلك الفترة ، وفي سنة ٢٠٠٢ م تم تحصيل مبلغ ١٠٠ دينار من الدين ففي مثل هذه الحالة يجري إثبات العملية بالدفاتر بالصورة التالية:

١٠٠ من حـــ/الخزينة

١٠٠ إلى حـــ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ من حـــ / ديون معدومة محصلة

١٠٠ إلى حـــ/ قائمة الدخل (ملخص الدخل)

الديون المشكوك في تحصيلها :

الديـــون المشكوك في تحصيلها هي ديون محتمل عدم تحصيلها نتيجة الشك في القـــدرة المالية للعميل وما د ام عنصر الشك موجودا هنا فإن المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتـــياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة ، وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . ويتم معالجته بطريقتين هما :

١ــ الطريقة المباشرة :

تقضـــي هـــذه الطـــريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل الديـــون، وإنما يجري إثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم تحصيل قيمة الدين ، وتحميلة على حساب الديون المعدومة خصما من رصيد المدينين كما هو الحال عند إعدام أي دين آخر ، بموجب القيد التالي :

من حـــ/ديون معدومة

إلى حـــ / المدينون ــ اسم العميل

وفي نهاية السنة المالية يتم تحميل قيمة هذا الدين بالإضافة إلى الديون المعدومة الأخرى خصما على إيرادات الفترة بموجب القيد التالي :

من حـــ /قائمة الدخل (أرباح وخسائر)

إلى حـــ / ديون معدومة

إلا أن هذه الطريقة تتنافى مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات الذي يقضي مقارنة الإيرادات بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استنفادها في ســـبيل الحصول على تلك الإيرادات. كما أنها تتنافى مع الحيطة والحذر الذي يقضي الاحتـــياط من الخسائر المحتملة . وبالإضافة إلى ذلك فأن اتباع هذه الطريقة تؤدي إلى عدم دقة المركز المالي للمشروع لعدم دقة رصيد المدينين

٢ــ الطريقة غير المباشرة :

يتم اتباع هذه الطريقة تطبيقا للمبادئ المحاسبية التي تقضي بالاحتياط للخسائر المحتملة كما أنها تتفادى العيوب الناجمة عن تطبيق الطريقة المباشرة . وعلى هذا الأساس يكون في نهاية الفترة المالية مخصص يحجز من دخل الفترة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ويظهر مخصوصا من رصيد المدينين بقائمة المركز المالي أو يظهر ببند مستقل ضمن الخصوم المتداولة .

والقيد يكون :

من حــ / قائمة الدخل (أو الأرباح والخسائر)

إلى حــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

مما سبق يتضح أن عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لا يؤثر على رقم المدينين سواء بالزيادة أو النقصان ، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين، وإنما جاء تحسبا لوقوع خسائر الديون المعدومة وعند عمل المخصص تواجه المحاسب أحد احتماليين :

أولا : عدم وجود رصيد سابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيتم تقدير قيمة المخصص كما هو مطلوب بحيث يكون مساويا لما هو مطلوب من دخل الفترة ثم يثبت ويحجز في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب المخصص دائناً.

ثانيا : وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من العام السابق . وهنا يقابلنا أحد الاحتمالات التالية :

١ــ يكــون رصيد مخصص السنه السابقة مساويا لقيمه المخصص المراد عمله في هذا العام ، ولذلك فما دام الرصيد السابق مساويا لقيمة مخصص السنة الحالية فلا تجــري أي تسوية على رصيد المخصص باعتبار أن الرصيد يغطي قيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ومساويا للنقص المحتمل في رصيد المدينين هذا العام.

٢ــــيكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أقل من قــيمة الديــون المشــكوك في تحصــيلها هذا العام لمواجهة ذلك يجب زيادة رصيد المخصص حتى يكون مساويا لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها بالقيد التالي :

من حــ / قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر)

إلى حــ /مخصص الديون المشكوك فيها

عــلما أن تعلية قيمة مخصص هذا العام تتم بالفرق بين رصيد المخصص للسنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية وقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصــلها هذا العام . فلو فرضنا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق والظاهر بميزان المراجعة في السنة المراد الاحتياط من ديونها بمبلغ ٥٠٠ دينار ، بيــنما قــدرت الديــون بمــبلغ ٧٠٠ دينار . ففي مثل هذه الحالة يكون قيمة تعلية المخصص ٢٠٠ دينار ، أي إيجاد الفرق بين رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للسنة السابقة وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام (٧٠٠ ــ ٥٠٠) وبقيمة الفرق يتم إجراء القيد التالي :

٢٠٠ من حـــ/قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ إلى حـــ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهـــر الرصيد الجديد لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصوما مـــن حســـاب المدينين بقائمة المركز المالي بجانب الأصول ، أو ببند مستقل في جانب الخصوم.

٣ـــ يكـــون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أكبر من قيمة الديـــون المشـــكوك في تحصـــيلها هـــذا العام . فبموجب هذه الحالة يتم تخفيض رقم المخصص للسنة السابقة بمقدار قيمة الفرق بين الرصيد السابق وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . وبالفرق يتم إجراء القيد التالي:

من حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـــ/قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

ويكون الرصيد الجديد ظاهرا بقائمة المركز المالي مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم كما هو في الحالات السابقة.

مثال :

الأرصـــدة التالـــية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية : ٦٢٥٠ مدينون ، ٢٠٠ ديون معدومة ، ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فإذا علمت بأنه أعدم في نهاية السنة دين قدره ٢٥٠ دينار.

المطلوب :

١ــ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ــ تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، ثم بين أثر العمليات السابقة على القوائم المالية في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

أ ــ عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في السنة السابقة ويراد عمل لهذه السنة بنسبة ٥% من رصبد المدينين .

ب ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بمزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من رصيد المدينبن.

جــ ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٨% من رصيد المدينين .

د ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٢% من رصيد المدينين .

الحل :

الافتراض (أ) :

مخصص الديون المشكوك فيها =– رصيد المدبين الصافي (رصيد المدينين بالميزان – الديون المعدومة في نهاية السنة) × النسبة .

= (٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ٥% = ٣٠٠ دينار .

بمـا أن الفـرض بشير إلى عدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من السنة السابقة فإنه والحالة هذه يعتبر المخصص المعمول هذه السنة هو الرصيد الوحيد وعليه يخصم من دخل الفترة ويحمل على قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر).

١ــ قيود التسوية والإقفال في ١٢/٣١

٢٥٠ من حـــ /الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـــ/المدينون

٧٥٠ من حـــ / أ.خ الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)

إلى مذكورين

٤٥٠ حـــ/ ديون معدومة

٣٠٠ حـــ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ــ حسابات الأستاذ :

حـــ / الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـــ/ أ خ
٢٥٠	إلى حـــ/المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٣٠٠	من حـ/ أ.خ
٣٠٠		٣٠٠	

حـ / المدينين

٦٢٥٠	رصيد ١٢/٣١	٢٥٠	من حـ/ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

حـ / أرباح الخسائر

٤٥٠	إلى حـ / د.م (ديون معدومة)		
٣٠٠	إلى حـ/مخصص ديون مشكوك فيها		

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة :		
المدينون	٦٠٠٠	
ـ مخصص ديون مشكوك فيها	(٣٠٠)	٥٧٠٠
صافي المدينين		

الافتراض (ب)

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) ×١٠% = ٦٠٠ دينار قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام .

بمـــا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام = رصيد مخصص السنة السابقة .

إذا لا يعمل أي قيد تسوية لذلك .

١ـــ قيود التسوية في ٣١/ ١٢ :

٢٥٠ من حـــ / الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـــ / المدينون

٤٥٠ من حـــ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)

٤٥٠ إلى حـــ / الديون المعدومة

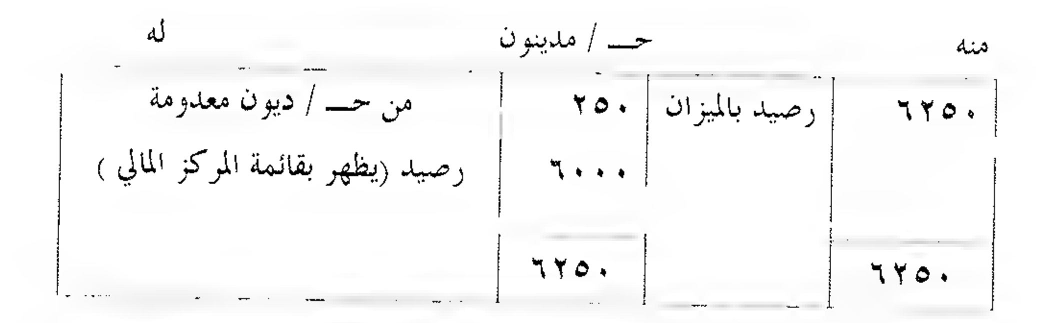
٢ـــ حسابات الأستاذ :

منه — حـــ / الديون المعدومة — له

٢٠٠	رصيد ٣١/ ١٢	٤٥٠	من حـــ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـــ / المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه — حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها — له

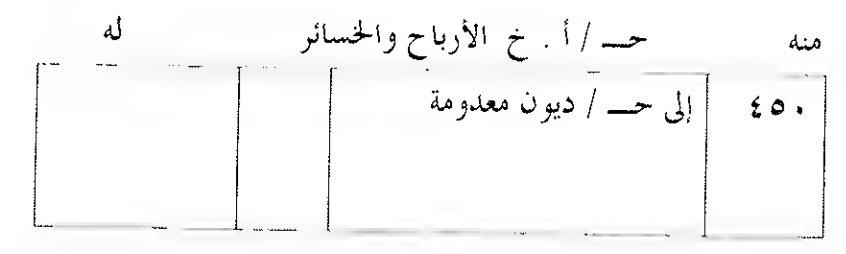
٦٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزان
٦٠٠		٦٠٠	



منه — حـ / مدينون — له

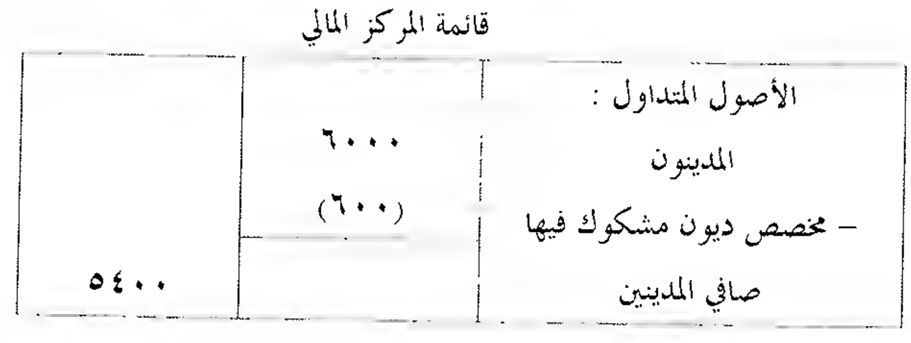
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ / ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣ـ القوائم المالية :



منه — حـ / أ . خ الأرباح والخسائر — له

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٤٥٠	إلى حـ / ديون معدومة		



قائمة المركز المالي

الأصول المتداول :		
المدينون	٦٠٠٠	
– مخصص ديون مشكوك فيها	(٦٠٠)	
صافي المدينين		٥٤٠٠

الافتراض (جـ) :

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ٨% = ٤٨٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام .

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق = ٦٠٠

إذا ٦٠٠ – ٤٨٠ = ١٢٠ دينـار الزيادة في المخصص والذي يستوجب تنزيله من مخصص العام السابق.

١ ــ قيود التسوية والأقفال في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حــ , الدبون المعدمة

٢٥٠ إلى حــ / المدينون

١٢٠ من حــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠ إلى حــ/ الأرباح والخسائر

٤٥٠ من حــ / الأرباح والخسائر

٤٥٠ إلى حــ/ الديون المعدومة

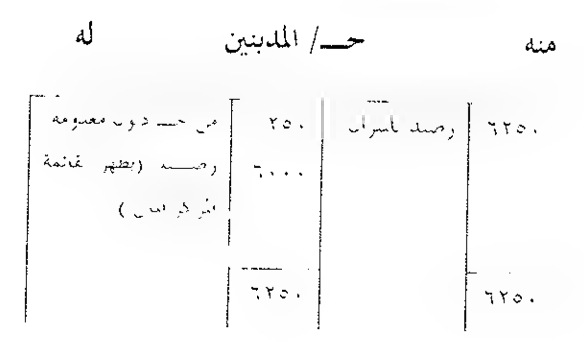
٢ ــ حسابات الأستاذ :

منه　　　حــ الديون المعدومة　　　له

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حــ /أ.ح
٢٥٠	إلى حــ /المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه　　　حــ/ مخصص الدبون المشكوك في تحصيلها　　　له

١٢٠	من حــ/ أ.ح	٦٠٠	رصيد بالميزان
٤٨٠	رصيد [illegible]		
	[illegible]		
٦٠٠		٦٠٠	



منه			له
٦٢٥٠	رصيد بأسراك	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣–القوائم المالية

حـ / أ.خ

منه			له
٤٥٠	إلى حـ د م	١٢٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

قائمة المركز المالي

		الاصول
		الأصول المتداولة
	٦٠٠٠	المدينون
		مخصص ديون مشكوك
	(١٨٠)	فيها
٥٥٢٠		صافي المدينين

الافتراض (د)

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ١٢٪ = ٧٢٠ ديـنار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام .

بمـا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٦٠٠٠ دينار فإنه إذا أقل من المخصص المراد عمله لمواجهة هذا العام بمبلغ ١٢٠ دينار .

لذلـك من الضروري تعلية رصيدمخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق بمقدار الفرق السابق.

١ــ قيود التسوية والإقفال في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حــ / الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حــ / المدينون

٥٧٠ من حــ / أ . خ

إلى مذكورين

٤٥٠ حــ/ الديون المعدومة

١٢٠ حــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ــ حسابات الأستاذ :

حــ / الديون المعدومة

منه		له	
٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ / أ.ح
٢٥٠	إلى حـ / المدينون		
٤٥		٤٥٠	

حــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

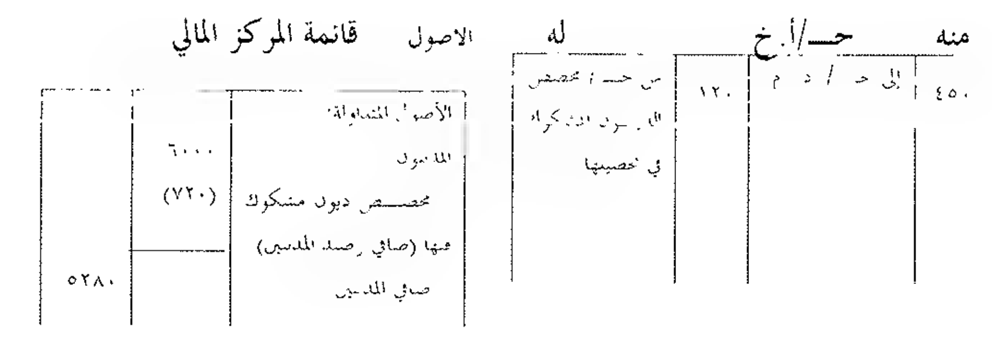
منه		له	
٧٢٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد الميزانية
		١٢٠	من حـ / أ ح
٧٢٠		٧٢٠	



منه حـــ المدينين له

٦٢٥٠	رصيد [illegible]	٢٥٠	[illegible]
		٦٠٠٠	[illegible]
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣-القوائم المالية



منه حـــ/أ.خ له

٤٥٠	الى حـ / د م	١٢٠	من حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الاصول قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة		
المدينون	٦٠٠٠	
مخصص ديون مشكوك فيها (صافي رصيد المدينين)	(٧٢٠)	
صافي المدينين		٥٢٨٠

طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها :

هناك عدد من الطرق التي بواسطتها يتم تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وأهم هذه الطرق هي :

١ـــ كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة .

٢ـــ كنسبة مئوية من أرصدة العملاء (المدينين)

٣ـــ تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء .

وفي الفقـــرات التالـــية سوف نتطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق الثلاث بشيء من التفصيل :

١ـ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة:

تستند هذه الطريقة على أساس ما يتوفر لدى الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات عن الديون السابقة وما تتيحه من خبرة واستنتاج مستقبلي لحالة الديون فلو كانت البيانات السابقة تشير إلى أن ١٥% من صافي المبيعات الآجلة هي ديون مشكوك في تحصيلها كمتوسط ، فعلى أساس ذلك يتم أخذ هذه النسبة لاحتساب المخصص من صافي المبيعات الآجلة للسنة المراد عمل مخصص لها. بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم على أساس احتساب متوسط للديون المشكوك في تحصيلها لعدد من السنوات واعتماده كنسبة مئوية من قيمة المبيعات الآجلة في كل سنة يعمل عنها هذا المخصص . فلو فرضنا أن الديون المشكوك في تحصيلها للفترة من ١٩٩٦ م ولغاية ٢٠٠١ كانت ٢%، ١%، ٢%، ١%، ٢%، ١%من صافي قيمة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة على التوالي، ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م ، ولأجل تحديد المخصص المطلوب يتم استخراج المتوسط الحسابي للنسب السابقه لعمل نسبة المخصص لسنة ٢٠٠٢ م وهو ١,٥%من صافي قيمة المبيعات الآجلة.

٢ـ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة العملاء

لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أسلوب استخراج المخصص ، وإنما الفرق يكمن في استبدال صافي المبيعات الآجلة بأرصدة العملاء ، فإذا وجد أن

خبرة السنوات السابقة تشير إلى عدم تحصيل ٦٪ من أرصدة العملاء البالغ رصيدهم الإجمالي لهذه السنة ٧٠٠٠٠ دينار . فإن تحديد المخصص المطلوب يتم بضرب النسبة (٦٪) في رصيد إجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص أي ٧٠٠٠٠ × ٦٪ = ٤٢٠٠ دينار .

٣ــ تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء :

تقــوم طــريقة تحديد أعمار حسابات العملاء على الدراسة التفصيلية لرصيد حساب كل عميل من العملاء ومعرفة حركة واتجاهات الرصيد خلال الفترة المحاسبية، ومــن ثم يــتم تحليل أرصدة العملاء استنادا إلى السياسة الائتمانية وشروط الائتمان . وعــلى ضوء ذلك يحدد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .ولتوضيح هذه الطريقة نفــرض أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة أشهر ، فتجري على ضوء ذلك دراسة وتحليل أرصدة العملاء إلى فئات وفق الجدول التالي :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)			
		أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	أكثر من ٩
حنيفه	٧٠٠		٧٠٠		
عبد الباسط		٣٢٥٠			
طارق		١٢٢٠			
سعود	٤٢٥٠				٤٢٥٠
نور الدين	٨٥٠			٨٥٠	
نوري	٦٠٠		٦٠٠		
المجموع (افتراضي)	٨٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠٠
احتمال التحصيل		١٠٠٪	٩٠٪	٥٠٪	١٠٪

وعلى أساس معطيات الجدول السابق يتم تحديد احتمالات تحصيل الديون حيث يطلق على الديون التي يكون احتمالها ١٠٠% بالديون الجيدة، والدبون التي يكون احتمال تحصيلها ٥٠% ديون عادية ، أما الديون التي يقل احتمال تحصيلها عن ٥٠% فتسمى بالديون الرديئة .ولتحديد المخصص من النسب السابقة يتم عن طريق ضرب كل فئة من الفئات في المتمم الحسابي لاحتمال التحصيل كما هو موضح بالجدول التالي [1] :

الفئة	القيمة	احتمال التحصيل	احتمال عدم التحصيل	مقدار المخصص
	دينار			دينار
الأولى	٦٤٠٠	%١٠٠	صفر	صفر
الثانية	٩٠٠٠	%٩٠	%١٠	٩٠٠
الثالثة	٣٠٠٠	%٥٠	%٥٠	١٥٠٠
الرابعة	٤٠٠٠	%١٠	%٩٠	٣٦٠٠
المجموع	٢٢٤٠٠			٦٠٠٠

وعلى ضوء الجدول السابق يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار ٦٠٠٠ دينار ، مع ملاحظة أن رصيد المخصص بموجب طريقة النسبة من صافي المبيعات الآجلة يكون تراكميا . أي أن المبلغ المستخرج كمخصص للديون المشكوك

[1] د. محمد يحيى مرعي ، مصدر سابق ، صفحة ٥٥٥ ـ ٥٥٦

في تحصيلها لهذا العام لا يتم مقارنته مع رصيد السنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة فمثلا لو كان رصد مخصص الديون المشكوك في تحصلها الظاهر بميزان المراجعة ٧٠٠ دينار ويراد عمل مخصص لهذه السنة بنسبة ١٠% من المبيعات الآجلة البالغ قيمتها ٨٥٠٠ دينار فيكون المخصص عبارة عن ضرب النسبة ١٠% في قيمة المبيعات الآجلة ٨٥٠٠ دينار ليساوي ٨٥٠ دينار والمبلغ الأخير يثبت به قيد تسوية بالكامل دون مراعاة الرصيد السابق ولذلك يصبح رصيد المخصص الجديد بعد التسوية ١٥٥٠ دينار ، بينما الطريقتان السابقتين تأخذ بنظر الاعتبار رصيد السنة السابقة ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات الآجلة يكون مرتبطا بمبيعات السنة الذي كون فيها، أما المخصص المكون كنسبة مئوية من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد إجمالي العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقيم أرصدة حسابات العملاء فيه [1] .

مثال :

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية في ٣١ /٢٠٠٢/١٢ : ٧٥٠٠ مدينون ، ٩٥٠٠٠ مبيعات ، ٣٠٠ ديون معدومة ، ٤٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وعند الجرد أعدم دين قدره ٢٥٠ دينار .

والمطلوب :

١ـ اجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ـ بيان أثر العمليات لسابقة على حسابات الأستاذ المختصة ، وعلى القوائم المالية ، وذلك وفق الطريقتين التاليتين

ـ احتساب المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠% من قيمة المبيعات الإجمالية ، ونسبة المخصص المراد عملها تعادل ١٠% من صافي المبيعات الآجلة .

ـ احتساب المخصص بنسبة ١٠% من رصيد حساب المدينين .

الحل:

تمهيد الحل :

المبيعات الآجلة = المبيعات الإجمالية × نسبة المبيعات الآجلة

=٩٥٠٠٠ × ٤٠ %

= ٣٨٠٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة

= المبيعات الآجلة × نسبة المخصص

= ٣٨٠٠٠ × ١٠% = ٣٨٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من رصيد المدينين = ١٠%

= (٧٥٠٠ − ٢٥٠) × ٥% = ٣٦٢,٥

الحل:

بموجب طريقة النسبة المئوية من صافي المبيعات :

١ــ قيود اليومية في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حــ / ديون معدومة

٢٥٠ إلى حــ / المدينون

٤٣٥٠ من حــ / الأرباح والخسائر أو (قائمة الدخل)

إلى مذكورين

٥٥٠ حــ/ ديون معدومة

٣٨٠٠ حــ / مخصص الديون المشكوك في تحصبلها

٢ــ حسابات الأستاذ :

حــ / الديون المعدومة

٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حــ/ أ خ
٢٥٠	إلى حــ / المدينون		
٥٥		٥٥٠	

حــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٤٢٠٠	رصيد ظهر المراسه	٤٠٠	رصيد بالميزان
		٣٨٠٠	من حــ/ أ خ
٤٢٠٠		٤٢٠٠	

٣ ـــ القوائم المالية :

ح/ أ . خ

منه		له	
٥٥٠	إلى حـــ / د م		
٣٨٠٠	إلى حـــ/ مخصص ديون مشكوك فيها		

الميزانية

منه		له	
	الأصول المتداولة .		
٧٢٥٠	المدينون		
٤٢٠٠	ـــ مخصص ديون مشكوك فيها		
٣٠٥٠			

الحل :

احتساب المخصص كنسبة مئوية من رصيد المدينين :

١ـــ قيود اليومية في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حـــ /الديون معدومة

٢٥٠ إلى حـــ/المدينون

٤٠٠ ــ ٣٦٢,٥ = ٣٧,٥ دينار يخفف به المخفف

٣٧,٥ من حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٧,٥ إلى حـــ / أ . خ

٥٥٠ من حـــ /أ .خ

٥٥٠إ لى حـــ / الديون المعدومة

٢ـــ حسابات الأستاذ :

حـــ/ الديون المعدومة

منه		له	
٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حـ/أ خ
٢٥٠	إلى حـ/المدينين		
٥٥٠		٥٥٠	

حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

منه		له	
٣٧.٥	إلى حـ/أ خ	٤٠٠	رصيد بالميزان
٢٦٢.٥	رصيد بالميزانية		
٤٠٠		٤٠	

حـــ / المدينين

منه		له	
٧٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٧٢٥٠	رصيد الميزانية
٧٥٠		٧٥٠٠	

٣ـــ القوائم المالية :

منه — حـ / أ . خ — له

منه		له	
٥٥٠	إلى حـ / د م		
٣٧٥	إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		

منه — الميزانية — له

منه		له	
	الأصول المتداولة .		
٧٢٥٠	مدينون		
(٣٦٢,٥)	مخصص ديون مشكوك فيها		
٦٨٨٧,٥	صافي المدينين		

ثانيا ـــ أوراق القبض :

أوراق القـــبض هي الأوراق التجارية التي يتم الحصول عليها كوسيلة لسداد الديون . وهـــي تعبر عن حقوق لتحصيل مبالغ معينة في تاريخ لاحق لتاريخ تحرير تلك الأوراق التجارية وهناك نوعين من الأوراق التجارية .

١ـــ السند الأذني (السند لآمر) أو هو عبارة عن تعهد كتابي من شخص ما بأن يدفع مـــبلغ معـــين في تاريخ معين لأمر شخص آخر والطرف الأول في هذه الحالة مدين والســـند الأذني بالنسبة له يمثل خصما من الخصوم (أوراق دفع) في حين أن الطرف الثاني يسمى المستفيد ويعتبر السند الأذني بالنسبة له أحد بنود الأصول (أوراق قبض)

٢ـــ الكمبـــيالة : وهـــي عبارة عن أمر صادر من شخص معين يوجه ذلك الأمر إلى شـــخص آخـــر بدفـــع المـــبلغ المحدد في الكمبيالة لأمره أو أي شخص آخر ويسمى الشـــخص الذي يصدر عنه الأمر إلى الشخص الآخر بالساحب . أما الشخص الآخر المســـحوب عليه أو وهو الشخص الذي يوقع على الكمبيالة ويتعهد بالدفع في تاريخ

لاحـــق . أمـــا الشـــخص أو الطرف المسمى على الكمبيالة لتحصيل القيمة فيسمى المستفيد وقد يكون هو الساحب أو أي طرف آخر يحدده الساحب

وتســـتخدم الأوراق الـــتجارية عادة في حالة تمديد فترة الائتمان أو في حالة التعامل مع عميل جديد وفي حالة الإقراض أو الاقتراض .

وقد تكون القيمة الاسمية للورقة متضمنة للفوائد المستحقة عند السداد ويقال أن الفـــائدة ضمنية ، كما يحدث أن لا تحتوي الورقة على قيمة فوائد بل ينص صراحة في الورقة التجارية على دفع الدين مضافا إليه الفوائد عند الاستحقاق ويقال عندئذ أن الفـــائدة صريحة .ولتوضيح الفرق بين أوراق القبض التي تحمل فوائد صريحة وأوراق القبض التي تحمل فوائد ضمنية نورد إليكم المثال الآتي :

مثال :

في ١ /٤/٢٠٠٠ باعـــت منشـــأة سمير بضاعة إلى العميل محمود بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب . وفي نفس اليوم تعهد العميل محمود بسداد المستحق عليه بموجب كمبيالة تستحق بعد مرور سنة وكان سعر الفائدة السائد في السوق ١٠٪ سنويا

المطلوب : إثبات قيود اليومية أعلاه على فرض

١ــ أن ورقة القبض تحمل فائدة صريحة

٢ــ أن ورقة القبض لا تحمل فوائد صريحة (فائدة ضمنية)

الحل : الفوائد ٤٠٠٠ × ١٠% = ٤٠٠ دينار

قيود اليومية في حالة وجود فائدة صريحة		قيود اليومية في حالة عدم وجود فوائد صريحة (فائدة ضمنية)
٤٠٠٠ من حـ / أوراق القبض ٤٠٠٠ إلى حـ / المبيعات	(٢٠٠٠/٤/١)	٤٤٠٠ من حـ / أوراق القبض إلى مذكورين ٤٠٠ حـ / فوائد مقبوضه مقدماً ٤٠٠٠ حـ /المبيعات

=======================

٣٠٠ من ح/ فوائد مستحقة وغير مقبوضة ٣٠٠ إلى حـ/ إيراد الفوائد		٣٠٠ من حـ /فوائد مقبوضة مقدماً ٣٠٠ إلى حـ / إيراد الفوائد
	(٢٠٠٠/ ١٢/٣١)	
٣٠٠ من حـ / إيراد الفوائد ٣٠٠إلى حـ / الأرباح والخسائر		٣٠٠ من حـ/ إيراد الفوائد ٣٠٠ إلى حـ/ أ . خ

عند تحصيل الورقة في٢٠٠١/٤/١

٤٤٠٠ من حـ / النقدية إلى مذكورين ٤٠٠٠ حـ/ أ. قبض ٣٠٠ حـ / فوائد مستحقة وغير مقبوضة ١٠٠ حـ / إيراد الفوائد	من مذكورين ٤٤٠٠ حـ / النقدية ١٠٠ حـ/ فوائد مقبوضة مقدما إلى مذكورين ٤٤٠٠ حـ/ أ . قبض ١٠٠ حـ /إيراد والفوائد

وتشكل أوراق القبض والتي تملكها الشركة في نهاية السنة المالية أحد عناصر الأصول المتداولة والتي يجب أن تظهر في الميزانية .وتجرد الأوراق التجارية في نهاية الفترة المالية للتأكد من وجودها وملكية المشروع لها وتواريخ استحقاقها وقيمها الحالية.

ويجب حصر هذه الأوراق من حيث نوعها وعددها وقيمتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوراق الموجودة لدى الشركة والأوراق التجارية الموجودة خارج الشركة سواء كانت برسم التحصيل أو برسم الضمان أو الرهن . ولجرد هذه الأوراق ومعرفة قيمها الاسمية والحالية والتي ستظهر في الميزانية لا بد من مراجعة محفظة الأوراق التجارية للتأكد من وجود الأوراق التجارية ومطابقتها للرصيد الدفتري عن طريق إعداد قائمة جرد للأوراق التجارية

والتي تتكون على النحو التالي

رقم الورقة	نوع الورقة	اسم الجهة المدينة	تاريخ استحقاق الورقة	[illegible] الاستحقاق بالأيام	القيمة الاسمية للورقة	مصاريف الخصم	القيمة الحالية	ملاحظات

ومـــن خلال القائمة يمكن من تحديد أوراق القبض التي تملكها المنشأة في نهاية الدورة المالية أي في تاريخ الميزانية سواء كانت هذه الأوراق مودعة بخزائنها أو مودعة برســـم التحصيل أو برسم التأمين لدى البنك . أما الخطوة التالية في القائمة هو إيجاد القـــيمة الحالية للأوراق التجارية أو ما يطلق عليها بالقيمة الصافية لإظهار القيمة التي يحصل عليها المشروع فيما لو قام بخصم هذه الأوراق في البنك وتحسب القيمة الحالية للأوراق من خلال المعادلة التالية

القيمة الحالية للأوراق التجارية = القيمة الاسمية للأوراق التجارية ـــ مبلغ الخصم

فالقـــيمة الاسمية للأوراق التجارية هي القيمة المثبتة على الورقة التجارية والتي تستحق بتاريخ لاحق . بينما تمثل القيمة الحالية للأوراق التجارية القيمة الصافية لها في حالة خصمها بالبنك ولتحديد القيمة الحالية للأوراق لابد من اتباع الخطوات التالية .

١ـــ تحديد القيمة الإسمية المثبتة على متن الورقة

٢ـــ تحديد فترة الخصم ويجب أن يحتسب بالأيام وذلك من تاريخ الخصم إلى تـــاريخ الاستحقاق للورقة .وعند احتساب عدد الأيام يهمل اليوم الذي تم فيه الخصم بينما يحسب اليوم الذي تستحق فيه.

٣ـــ احتســـاب مـــبلغ الخصم وذلك بضرب القيمة الاسمية للورقة × معدل الخصم الذي يأخذه البنك لخصم الورقة ونسبة مئوية × فترة الخصم ، وبالتالي يكون حسب المعادلة التالية

مبلغ الخصم = قيمة الورقة الاسمية × معدل الخصم على شكل نسبا مئوية ×

فترة الخصم = عدد الأيام / ٣٦٠

ـــ يـــنزل مـــبلغ الخصم المستخرج من الفقرة (٣) من القيمة الاسمية للورقة للوصول إلى القيمة الحالية أو القيمة الصافية حسب المعادلة التالية:

القيمة الحالية = القيمة الاسمية — مبلغ الخصم

٥ـــ تكويـــن مخصص حصم أوراق تجارية في نهاية الفترة المالية بالقيمة المتوقعة لمـــبلغ خصـــم الأوراق التجارية فيما لو خصمت في ذلك التاريخ والغرض من وجود المخصـــص هو لإظهار الأوراق بقيمتها الحالية في الميزانية ومقابلة أية فروق بين القيمة الاسمـــية والحالـــية في المســـتقبل ويـــتم اثبات قيد التسوية في الدفاتر في حال تكوين المخصص كالآتي:

×× من حــ / مصروف خصم أوراق تجارية

×× إلى حــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

×× من حــ / الأرباح والخسائر

×× إلى حــ / مصروف خصم أوراق تجارية

ونلاحـــظ أن المصـــروف لخصم أوراق تجارية يمثل خسارة محتملة ومتوقعة في المســـتقبل في حالة الخصم. وأيضا تم تكوين هذا المخصص بهدف مواجهة الخسارة التي تنـــتج مســـتقبلا من خصم أوراق القبض . وقيمة الأوراق التجارية الاسمية بعد حسم المخصـــص والتي تمثل القيمة الصافية لهذه الأوراق تظهر في جانب الأصول في الميزانية ضمن الأصول المتداولة.

أمـــا إذا كانت الأوراق التجارية أكثر من ورقة تجارية فإننا نقوم بحساب زمن استحقاق كل ورقة على انفراد ثم نأخذ متوسط زمن استحقاق جميع الأوراق.

منال:

فيما يلي أوراق القبض الموجود في قائمة الجرد لأوراق القبض في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ لمحلات مسعود التجارية :

رقم الورقة	نوع الورقه	مبلغ الورقة الأسمية	أسم الدين	تاريخ الاستحقاق	زمن الاستحقاق
١	كمباله	٨٠٠	عادل محمد	٢٠٠١/١٢/٣١	٩٠ يوم
٢	سند إذني	٤٨٠٠	رشيد حمد	٢٠٠١/٥/٢٩	١٥٠ يوم
٣	سند إذني	١٨٠٠	خالد حاسم	٢٠٠١/٦/٢٨	١٨٠ يوم
٤	كمباله	٢١٠٠	عامر ساند	٢٠٠١/٧/٢٨	٢١٠ يوم

المطلــوب . إجــراء قيد التسويه للأوراق التجاريه وقيد الإقفال في ٢٠٠٠/١٢/٣١ إذا علمت ان البنك يحتسب ٨% كمعدل لخصم الأوراق التجاريه.

الحل

رقم الورقة	قيمة الورقة الاسمية	معدل الخصم	فترة الخصم	مبلغ الخصم
١	٨٠٠	٨ %	٩٠ يوم	٨٠٠ × ٨% ×٩٠/٣٦٠ = ١٦
٢	٤٨٠٠	٨ %	١٥٠ يوم	٤٨٠٠×٨%×١٥٠/٣٦٠=١٦٠
٣	١٨٠٠	٨ %	١٨٠ يوم	١٨٠٠×٨%×١٨٠/٣٦٠=٧٢
٤	٢١٠٠	٨ %	٢١٠ يوم	٢١٠٠×٨%×٢١٠/٣٦٠=٩٨
				٣٤٦

قيد التسوية في ٢٠٠٠/١٢/٣١

٣٤٦ من حـــ/ مصروف خصم أوراق تجارية

٣٤٦ إلى حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

٣٤٦ من حـــ / الأرباح والخسائر

إلى حـــ / مصروف خصم أوراق تجاربة

ويظهر حساب الأوراق التجارية ومخصص الخصم في ٢٠٠٠/١٢/٣١ في المبزانبة كما يلي .

أصول	الميزانية كما ٢٠٠٠/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٩٥٠٠ أوراق القبض		
(٣٤٦) مخصص خصم أوراق قبض		
٩١٥٤		

تعديل قيمة مخصص خصم أوراق تجارية بالزيادة أو النقصان :ــ

إذا ظهر بتاريخ الجرد في ميزان المراجعة رصيدا لمخصص خصم أوراق تجارية ، وكـــان المخصص المراد تكوينه أكبر من الرصيد بالميزان ، فيترتب علينا في هذه الحالة تعديـــل قيمة المخصص بالزيادة وأخذ الفرق بين قيمة المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص في الميزان من حساب الأرباح والخسائر.

في المـــثال السابق لو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجارية في الميزان ٢٠٠ دينار فإن قيمة الزيادة لتعديل المخصص السابق = ٣٤٦-٢٠٠ = ١٤٦ دينار

ويتم إثبات قيد التسوية الآتي :

١٤٦ من حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

١٤٦ إلى حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

١٤٦ من حـــ/الأرباح والخسائر

١٤٦ إلى حـــ/مصروف خصم أوراق تجارية

وبالتالي يصبح رصيد المخصص كالآتي والذي يظهر في الميزانية

٣٤٦ رصيد يظهر في الميزانية في ٣١/ ١٢	٢٠٠ رصيد سابق
	١٤٦ من حـــ مصروف خصم أ. تجارنه
٣٤٦	٣٤٦

ـــ أمـــا لـــو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجاربة في الميزان يوم ٣١ /١٢ ٤٠٠ دبنار والمخصص المراد تكوينه ٣٤٦ دينار فإن الفائض بين قيمتي المخصص هو ٤٠٠ – ٣٤٦ = ٥٤ ديـــنار نعيدها لحساب لأرباح والخسائر بموجب قيد التسوية الآتي :

٥٤ من حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

٥٤ إلى حـــ/ مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤ من حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤إلى حـــ / الأرباح والخسائر

أما المخصص الذي يظهر في الميزانية هو كما يلي :ـــ

حـ / مخصص

٥٤ إلى حـ / مصروف خصم أ . تجارية	٤٠٠ رصيد سابق
٣٤٦ رصيد يظهر في الميزانية	
٢٠٠٠/١٢/١	
٤٠٠	٤٠٠

ـ تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية ....

(٢) كيـف نفـرق بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الآجل (الثابته) اذكر أمثلة على كل نوع منهما.

(٣) مـا المقصود بالدبون المنسكوك في تحصيلها والديون المعدومة ، وكيف بتم معالجة كل مها محاسبيا .

(٤) يـتم معالجة الذين المشكوك في تحصيلها بطريقتين رئيسيتين تحدث عنهما مع ذكر أمثلة محاسبية لكل منهما .

(٥) ظهـرت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة النور الـتجارية وذلـك في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٢ م : ٧٥٠٠ مديـنون . ٥٠٠ ديون معدومة، ٤٥٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وفي نهاية السنة المالية (عند الجرد) أعدم دين قدره ٢٥٠ دينارا.

المطلوب :

١ـ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ـ تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، وحسـاب المدينين .مع بيان أثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية الفترة المالية . وذلك في ظل الفروض المستقلة التالية .

أ ـ عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في سنة ٢٠٠١ م ويراد عمـل مخصـص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م بنسبة ٥% من رصيد المدينين.

ب ــ اعتـــبار كافـــة الأرصدة السابقة والظاهرة بمزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين .

جـــ ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بمزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسة ٣٪ من رصيد المدينين.

د ــ اعتـــبار كافـــة الأرصدة السابقة والظاهرة بميران المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصبلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

(٦) في ٣١ / ١٢ /٢٠٠٢ م وعـــند إعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات الـــتجارية كـــون مخصـــص للدبون المعدومة بمبلغ ١٤٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة إفلاس العميل نوري . وخلال سة ٢٠٠٢ م تم إعدام ١٠٠٠ دينار من ديون العميل السابق . وحصل المبلغ المتبقي نقداً .

المطلوب :

إجـــراء قـــيود الـــيود اليومية اللازمة في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م. وبيان أثرها على الحسابات المختصة .

(٧) الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة لشركة البهجة التجارية وذلك في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ م : ١٥٠٠٠ مدبـــنون ، ١٩٠٠٠٠ مبـــيعات ، ٦٠٠ ديـــون معدومـــة، ٨٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وعند الجرد أعدم دين قدره ٥٠٠ دينار.

والمطلوب :

١ــ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ ــ بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة . وعلى القوائم المالية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠١ م. باستخدام الطريقين التاليتين وبشكل مستقل .

أ ــ طريقة المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة . علما أن المبيعات الآجلة بلغت ٣٠ % من قيمة المبيعات الإجمالية ، وبناء على قرار مجلس إدارة الشركة تكون نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٠% من صافي المبيعات الآجلة .

ب ــ احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٥% من رصيد المدينين .

(٨) باعتبارك محاسبا في إحدى الشركات وكانت حسابات الأستاذ الفرعية للعملاء في ٣١ /١٢/ ٢٠٠١ م تشير إلى الأرصدة التالية :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)
محمد خليفة	٢٥٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر
صالح رمضان	١٢٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
رمضان السائح	١١٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
عبد الباسط	١٣٥٠٠	من٦ إلى ٩ أشهر
سعيد المصراتي	١٧٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
البهلول السحيري	٤٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
سعود المهدوي	٣٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر

المطلوب :

أ ـــ تكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام البيانات السابقة .

ب ـــ إجراء القيود اللازمة في ١٢/٣١ /٢٠٠١ م .

(٩) وضح ما يلي

أ ـــ السند الأذني

ب ـــ الكمبيالة .

(١٠) مـــا المقصـــود بالأوراق التجارية ذات فائدة صريحة والأوراق التجارية ذات فوائد الضمنية ، وبين كيفية إثباقما في السجلات المحاسبية

(١١) اســـتخرجت أوراق القـــبض مـــن ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ /١٢ /٢٠٠٠ محلات شاكر التجارية

رقم الورقة	مبلغ الورقة الاسمية	تاريخ استحقاق الورقة
١	١٢٠٠	٣٠ /١
٢	٣٠٠٠	١ / ٣
٣	٥٠٠٠	٣٠ /٤

هـــذا مع العلم البنك يحتسب معدل خصم بنسبة ١٠% وكل ورقة تتحمل مصاريف إضافية بمقدار ٣٠ دينار

المطلوب :

احراء قيد التسوية والإقفال في ٣١ /١٢ /٢٠٠٠ للأوراق التجارية وإظهار الأوراق التجارية في الميزانية

(١٢) فـيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر صلاح في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٠

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب
١٢٠٠٠		أوراق قبض
	٢٠٠	مخصص خصم أوراق قبض

وبتاريخ الجرد علمت بما يلي

تقـرر تكويـن مخصص خصم أوراق تجارية بمتوسط زمن استحقاق ١٢٠ يوم بمعدل خصم ١٠%

المطلوب :ـ

إجراء قيود التسويات الجرديه وبيان أثرها عن الحسابات التي تأثرت بها وعلى الميزانية .

الفصل السابع

المخزون السلعي

الفصل السابع

المخزون السلعي

مقدمه

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الأصول المتداولة أهمية من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الأصول الأخرى . لذلك فإن حدوث أي خطأ في قياس قيمته ستؤدي إلى أخطـــاء في تحديد مجموع الأصول المتداولة ومجموع حقوق الملكية ، كما أن هذا الخطأ سينسحب على أرقام اساسية في قائمة الدخل مثل تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح. كما أن خطأ تقيم المخزون السلعي في فترة معينة سوف يؤثر على نتائج الفـــترات اللاحقة باعتبار أن المخزون السلعي في أخر المدة في فترة معينة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة التالية وبالتالي فإن قيمة الدخل للفترة التالية ، ستكون غير صحيحة بمقدار الخطأ الذي يحدث في تحديد قيمة آخر المدة في الفترة السابقة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثير ذلك على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ معين إذ ينعكس خطأ قياس قيمة المخزون على المؤشرات التالية :

١ـــ إظهـــار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من قيمته الحقيقية .

٢ـــ إضـــار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي بأعلى من حقيقته

٣ـ إظهــار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون السلعي أول المده بأقل من قيمته الحقيقية .

٤ ـ إظهــار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر المخزون السلعى أول المدة بأكثر من حقيقته.

والمــثال الــتالي يوضــح أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي على رقم صافي الأعمــال وقائمة المركز المالي ، اذا فرضنا أولا أن المخزونالسلعي آخر المدة في إحدى المنشآت التجارية ظهر بقوائم الجرد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار خلافا لقيمته الحقيقة البالغة ٣٥٠٠٠ دينار ، وعليه فإن هذا الخطأ سوف يؤدي إلى :

أ ـ يكون صافي الربح في نهاية الفترة التجارية بأقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار

ب ـ تكون الأصول المتداولة والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

جـــ ـ تكون حقوق المكلية والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

د ـ يكون مخزون أول المدة للفترة التالية أقل من حقيقتهِ بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

وإذا فرضــنا ثانــيا أن المخزون السلعي آخر المدة كان مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وفق قوائم الجرد وقيمته الحقيقية ٣٠٠٠٠ دينار ، لذلك سيؤدي هذا الخطأ إلى :

أـ يكــون صافي الربح في نهاية الفترة المالية بأعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

بـ تكون الأصول المتداولة أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

جـ تكون حقوق الملكية أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار

د ـ يكـون المخزون السلعي أول المدة للفترة التالية أعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

الإفصاح عن المخزون السلعي :

تختلف عناصر المخزون السلعي من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة عملها ولذلك نجد أن عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية تختلف عن المنشأة الصناعية باعتبار أن المنشأة التجارية تهدف من شراء السلع إعادة بيعها لتحقيق الربح وعادة تقوم بعملية بيع السلع المشتراة دون إدخال أي تغييرات في مواصفاتها . ولذلك يظهر المخزون السلعي بصورة جاهزة . أما في المنشأة الصناعية فيوجد ثلاثة أنواع من المخزون السلعي : مخزون المواد الأولية ، ومخزون تحت التصنيع ، ثم مخزون البضاعة تامة الصنع . وقد يكون هناك حساب رابع وهو حساب مواد ومهمات مستخدمة في عمليات الإنتاج مثل وقود تشغيل الماكينات ، ومهمات التنظيف ، ومواد أخرى لا تعتبر مواد أولية لازمة لإتمام عمليات التصنيع . إلا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فإن المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي ينتظر أن يتحول إلى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها ، وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول . وفيما يلي طريقة عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة صناعية :

قائمة المركز المالي لشركة الجرارات الزراعية

في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢

الأصول المتداولة :

المخزون السلعي :

السلع الجاهزة	٢٥٠٠٠٠
السلع تحت التصنيع	١٥٠٠٠٠
المواد الأولية :	٢٠٠٠٠٠
مهمات صناعية	١٠٠٠٠٠
	٧٠٠٠٠٠

أما في المنشأة التجارية فيتم عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي كما يلي :

قائمة المركز المالي لشركة البسمة التجارية
في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٢
الأصول المتداولة .
المخزون السلعي ٧٥٠٠٠ دينار

الجرد الدوري والجرد المستمر:

يوجد نظامين لجرد المخزون السلعي هما : الجرد الدوري ، والجرد المستمر ، ويختلف كل منهما عن الآخر في المعالجة المحاسبية ، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين مع بيان أثرهما على قيود اليومية .

نظام الجرد الدوري :

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة التجاربة، على أن يتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل ،يقفل في نهاية الفترة مع حساب المشتريات بقائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) وذلك بهدف تحديد تكلفة البضاعة المباعة . أما رصيد المخزون آخر المدة فيبقى حسابه مفتوحا حتى بداية السنة المالية الجديدة ليكو مخزون أول المدة للفترة التالية.

ويستم استخدام نظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع منوعه ومتعددة وبأسعار منخفضة والتي لا تساعد طبيعة عملها على مسك سجلات محاسبية وفق نظام الجرد المستمر لما يتطلبه ذلك من تكلفة وجهد ، ومن أمثلة الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد الدوري الصيدليات ومنشآت بيع العدد والأدوات الصغيره .

ولتحديد تكلفة البضاعة وفق نظام الجرد الدوري يتم استخدام الصيغة التالية:

بضاعة أول المدة + مشتريات الفترة – بضاعة آخر المدة

مثال :

من البيانات التالية استخراج تكلفة البضاعة المباعة :

بضاعة أول المدة ٢٥٠٠٠٠ دينار ، مشتريات خلال الفترة ، ٧٠٠٠٠ دينار ، وقدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار .

والحل :

بضاعة أول المدة	٢٥٠٠٠٠
+ المشتريات خلال الفترة	٧٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٩٥٠٠٠
– بضاعة آخر المدة	(٣٥٠٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٠٠٠ دينار

الجرد المستمر :

بمقتضى نظام الجرد المستمر تسجل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع التي يتم ترحيلها للإنتاج في حساب المخزون السلعي . ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع وفق هذا النظام فلذلك لا يستدعي استخدام حساب خاص لتسجيل المشتريات ، على أن يتم فتح حساب خاص لتكلفة البضاعة المباعة يسمى باسمه يهدف تسجيل تكلفة المبيعات من السلع خلال الفترة . وعادة يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بتعاملها في السلع المرتفعة الأثمان والمعمرة لفترات طويلة كمنشآت بيع السيارات والأجهزة المنزلية كالثلاجات ومكيفات الهواء والأجهزة المرئية (التلفزيونات) وغيرها . ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسك بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية ، توضح فيها كمية وتكلفة ما يتم شراؤه ، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه ، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقي عند إتمام كل من هذه العمليات. ويمكن أن تأخذ بطاقة الصنف الشكل التالي (البيانات الواردة في الشكل افتراضية):

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
٥/١	١٠٠	٢٠	٢٠٠٠				١٠٠	٢٠	٢٠٠٠
١٠/١٠	٢٠٠	٢٠	٤٠٠٠				٣٠٠	٢٠	٦٠٠٠
١١ ٣٠				١٥٠	٢٠	٣٠٠٠	١٥٠	٢٠	٣٠٠٠

ويوفر نظام الجرد المستمر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي بشكل مستمر . لذلك يمكن معرفة المخزون في أي وقت تظهر الحاجة إليه دون أن يستدعي ذلك للقيام

بالجرد الفعلي، إلا أن هذا لا يعني القيام بالجرد الفعلي إطلاقاً حين اتباع الجرد المستمر بـــل يجب القيام به مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من صحة البيانات الواردة بالســـجلات حيـــث يـــتم مطابقـــة رصيد كل صنف من أصناف البضائع المثبت في الســـجلات وبطاقات الأصناف الخاصة مع نتيجة الجرد الفعلي وعند وجود أي فرق بـــين بيانات السجلات ونتائج الجرد تجري قيود التسوية اللازمة لمعالجة هذا الفرق في حســـاب وسيط يطلق عليه حساب العجز أو الزيادة بالمخزون يقفل في نهاية السنة في قائمة دخل الفترة.

مثال :

أســـفرت نتـــيجة الجرد الفعلي للمخزون السلعي ٢٠٠٢/١٢/٣١م على النتائج التالية :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الاجمالية
أ	٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠٠
ب	٢٥٠٠	١٥	٣٧٥٠٠
حـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٥٥٠٠

وعند مطابقة الموجود الفعلي مع الدفاتر المحاسبية اتضح ما يلي :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الإجمالية
أ	١٩٠٠	١٠	١٩٠٠٠
ب	٢٤٥٠	١٥	٣٦٧٥٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٣٧٥٠

والمطلوب :

١ـــ تحديد كمية وقيمة النقص لكل صنف من الأصناف السابقة .

٢ـــ تحديد القيمة الإجمالية للنقص.

٣ـــ إجراء قيد التسوية اللازم في نهاية الفترة.

٤ـــ إجراء قيد الإقفال .

٥ـــ بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة.

الحل :

١ـــ كمية النقص حسب الأصناف :

النقص في السلعة (أ) = ٢٠٠٠ — ١٩٠٠ = ١٠٠ وحدة

النقص في السلعة (ب) = ٢٥٠٠ — ٢٤٥٠ = ٥٠ وحدة

٢ـــ قيمة النقص لكل صنف :

قيمة النقص في السلعة (أ) = ١٠٠ وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠ دينار

قيمة النقص في السلعة (ب) = ٥٠ وحدة × ١٥ دينار = ٧٥٠ دبنار.

٣ــ القيمة الإجمالية للنقص :

= قيمة النقص في السلعة (أ) + قيمة النقص في السلعه (ب)

= ١٠٠٠ + ٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

أو مجموع التكلفة الإجمالية في قوائم الجرد- مجموع التكلفة الإجمالية في السجلات

= ٧٥٥٠٠-٧٣٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

٤ــ قيد التسوية :

١٧٥٠ من حــ / العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠ إلى حــ/المخزون السلعي .

٥ــ قيد الإقفال :

١٧٥٠ من حــ / قائمة الدخل (أ . خ).

١٧٥٠ إلى حــ /العجز أو الزيادة بالمخزون

٦ــ حسابات الأستاذ المختصة

حــ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥	إلى حــ / المخزون السلعي	١٧٥٠	من حــ قائمة الدخل
١٧٥		١٧٥٠	

حـــ/ المخزون السلعي

٧٥٥٠٠	رصيد ١٢/٣١	١٧٥٠	[illegible] المخزون
		٧٣٧٥٠	رصيد ظهر بقائمة المركز المالي
٧٥٥٠٠		٧٥٥٠٠	

عـــلما أن العجز في المخزون السلعي يحمل على دخل الفترة كما هو موضح بالمثل السابق عندما يثبت بأن سبب ذلك ناجم من عدم تقصير أمين المخزن كأن تكون بســـبب ظروف قاهرة خارجة عن إرادته .أما إذا كان ذلك بسبب التقصير أو السرقة فـــإن الشـــخص المسؤول يتحمل قيمة النقص الذي يجب استرجاعها خلال الفترات اللاحقـــة ، فإذا تم استرجاع قيمتها خلال الفترة وقبل عمل القوائم المالية يكون قيد التسوية بالصورة التالية :

١٧٥٠ من حـــ /النقدية

١٧٥٠ إلى حـــ / العجز بالمخزون السلعي

أمـــا إذا تم اســـترجاع قيمة النقص في المخزون السلعي بعد إعداد القوائم المالية وفي الفترة أو الفترات اللاحقة فيتم إثبات القيد التالي :

١٧٥٠ من حـــ / النقدية

١٧٥٠ إلى حـــ / مخزون سلعي مسترجع

وفي نهاية الفترة المالية يتم إقفال حساب مخزون سلعي مسترجع بقائمة الدخل بموجب القيد التالي :

١٧٥٠ من حـــ / مخزون سلعي مسترجع

١٧٥٠ إلى حـــ / قائمة الدخل

وفي حالـــة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنـــه يمكـــن معالجة النقص المحتمل بعمل مخصص عجز المخزون السلعي وذلك تطبيقا للحـــيطة والحـــذر ويتم تقدير هذا المخصص كنسبة مئوية من إجمالي المخزون السلعي آخر المدة ، أو يتم تقدير قيمته بناءا على خبرة السنوات السابقة ، ولذلك حين عمل هذا المخصص يجرى القيد التالي :

من حـــ / قائمة الدخل

إلى حـــ / مخصص عجز المخزون السلعي

ويظهر حساب مخصص عجز المخزون السلعي في آخر المدة بقائمة المركز المالي مطروحا من المخزون السلعي أو بفقرة مستقلة بجانب الخصوم ضمن بنود الاحتياطات والمخصصـــات . ويـــتم معاملـــة هذا المخصص كمعاملة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :

مثال :

ظهـــرت ضـــمن ميزان المراجعة في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ م لإحدى الشركات التجارية الأرصدة التالية :

٢٥٠٠٠ مبيعات ، ٥٠٠ مخصص عجز المخزون السلعي .

وعند الجرد اتضح أن رصيد المخزون السلعي آخر المدة قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينـــار ، ويـــراد عمل مخصص عجز المخزون السلعي بنسبة ١% من قيمة المخزون السلعي آخر المدة .

المطلوب :

١ـ إيجاد قيمة المخصص في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ .

٢ـ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٣ـ بيان أثر العملية السابقة على حسابات الأستاذ المختص والقوائم المالية

الحل :

١ـ تمهيد الحل :

مخصص عجز المخزون السلعي = ٧٠٠٠٠ × ١% = ٧٠٠ دينار

٧٠٠ – ٥٠٠ = ٢٠٠ دينار النقص في المخصص

٢ـ قيود اليومية في ٣١/ ١٢ :

٢٠٠ من حـ / مصروف عجز المخزون السلعي

٢٠٠ إلى حـ / مخصص عجز المخزون السلعي

قيد الأقفال :

٢٠٠ من حـ / قائمة الدخل (أ .خ)

٢٠٠ إلى حـ / مصروف عجز المخزون السلعي

٣ـــ حسابات الأستاذ المختصة :

حـــ/ مخصص عجز المخزون السلعي

منه		له	
٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٥٠٠	رصيد ٣١ ١٢
		٢٠٠	من حـ. قائمة الدخل
٧٠٠		٧٠٠	

حـــ / المخزون السلعي

منه		له	
٧٠٠٠٠	رصيد بالميزان		

٤ـــ القوائم المالية :

قائمة الدخل

منه		له
حـــ / مصروف عجز المخزون	٢٠٠	

قائمة المركز المالي

أصول متداولة		
المخزون السلعي	٧٠٠٠٠	
مخصص عجز	(٧٠٠)	
		٦٩٣٠٠

ولتطبـــيق نظـــام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من السجلات والدفاتر المحاسبية لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو الرقابة الفعالة على المخزون السلعي، ألا أن كـــثرة السجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة في نظام الجرد المستمر يفسر لنا عدم استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة توفيرا للجهد والتكاليف .

ولتوضـــيح الفرق بين نظامي الجرد الدوري والجرد المستمر نورد المثال التالي لشركة الوادي التجارية : المبيعات ٩٠٠ وحدة ، سعر بيع الوحدة ١٣ دينار

رصيد المخزون السلعي في أول المدة ٤٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير .

المشتريات ٩٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٨ دنانير.

رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة ٣٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير .

نظام الجرد المستمر

الشراء :

٧٦٠٠ من حـ / المخزون السلعي
٧٦٠٠ إلى حـ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـ / النقدية أو المدينين
١١٧٠٠ إلى حـ / المبيعات

٨٥٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
٨٥٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

الأقفال :

٨٥٠٠ من حـ / قائمة الدخل
٨٥٠٠ إلى حـ / تكلفة البضاعة المباعة

١١٧٠٠ من حـ / المبيعات
١١٧٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل

نظام الجرد الدوري

الشراء :

٧٦٠٠ من حـــ / المشتريات

٧٦٠٠ إلى حـــ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـــ / النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ إلى حـــ / المبيعات

الأقفال :

٧٦٠٠ من حـــ / قائمة الدخل

٧٦٠٠ إلى حـــ / المشتريات

٤٠٥٠ من حـــ / قائمة الدخل

٤٠٥٠ إلى حـــ / بضاعة أول المدة

٣١٥٠ من حـــ / بضاعة آخر المدة

٣١٥٠ إلى حـــ / قائمة الدخل

قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

مبيعات		١١٧٠٠
تكلفة البضاعة المباعة:		
بضاعة أول المدة	٤٠٥٠	
مشتريات	٧٦٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحه للبيع	١١٦٥٠	
يطرح : بضاعة آخر المدة	(٣١٥٠)	
تكلفة البضاعة المباعة		(٨٥٠٠)
مجمل الربح		٣٢٠٠

قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري

مبيعات :	١١٧٠٠
– تكلفة البضاعة المباعة	(٨٥٠٠)
مجمل الربح	٣٢٠٠

خطوات تقييم المخزون السلعي :

نادرا ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة ، ولذلك فإن المخزون السلعي إما أن يكون أكثر أو أقل من حاجة الوحدة الاقتصادية . ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف البضاعة المتاحة للبيع بين :

١ـــ المخزون السلعي آخر المدة .

٢ـــ البضاعة المباعة .

علماً أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع هي عبارة عن تكلفة المخزون السلعي في أول المدة مضافا إليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السلع التي تم إنتاجها خلال الفترة . أمـــا تكلفة البضاعة المباعة فهي تمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحا منها المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية . وهذا ما أدى إلى بروز مشكلتين أساسيتين هما :

١ـــ تحديد كمية المخزون السلعي آخر المدة .

٢ـــ تسعير المخزون .

ولذلـــك تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية :

أ ـــ معرفة عناصر المخزون السلعي .

بـــ معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي .

جـــ تدفق المخزون .

وفي الفقرات التالية سوف أقدم شرحا مفصلا لهذه العناصر كما يلي :

عناصر المخزون السلعي :

يشـــمل المخزون السلعي كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها .وتتضمن بالإضافة إلى ذلك السلع والمواد

الأولـــية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حـــتى تاريخ الجرد . كما تشمل أيضا البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة . والبضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء

ومن عناصر المخزون السلعي ما يلي :

البضائع بالطريق :

يقصـــد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل فعلا في مخازن الوحدة الاقتصادية .

والمشـــكلة الأساسية التي تثار عن البضائع بالطريق هي هل تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا ، وهذا يتوقف على شروط تسليم البضـــاعة . فـــإذا كـــان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) يعني ذلك أن البائع بخلي مسئوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضـــاعة . وهي بذلك تعتبر من عناصر المخزون السلعي أما إذا كان شرط التسليم محل المشتري (C I F) . والذي يعني انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري عند وصولها إلى مخازنه أو ميناء المستورد ولهذا فإن هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة . ولذلك عند تحديد ما إذا كانت البضاعة التي لا زالت في الطريق يجـــب أن تدخل في مخزونآخر المدة أم لا . يجب الرجوع إلى شروط الاتفاق بين البائع والمشتري [1] .

[1] [illegible]

بضائع الأمانة :

يـــتم التعامل في بضائع الأمانة بواسطة نظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل (Consingee) بإيداعها في حيازة شخص آخـــر يسمى الـــوكيل (Consinger) بهـــدف بيعها لحسابه ، وتقتصر التزامات الوكيل طبقا لهذه العقود عـــلى استخدام الحنكة والعناية عند اتخاذ القرارات والاتفاقات التجارية اللازمة لبيع البضائع دون أي التزامات مادية أخرى . وعندما يتم بيع هذه البضائع ، يقوم الوكيل بخصـــم العمولات والسمسرة المستحقة له وكذلك أي مصروفات متعلقة بالمعاملة من قيمة المبيعات وسداد المتبقي للوكيل .

وبـــناء على ما تقدم تعتبر بضاعة الأمانة مملوكة للموكل قانونا لحين بيعها من قـــبل الوكيل ، وفي حالة عدم بيعها لا بد من إدراجها ضمن محتويات المخزن السلعي آخر المدة، ويجري الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول المتداولة .

طلبيات العملاء :

قـــد يكـــون في نهايـــة الفترة التجارية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصـــادية من العملاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن من شحنها . ولذلك فإن هذه البضائع تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب إدراجها بقوائم الجـــرد والإفصـــاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون السلعي الأخرى . ويســـتثني منها فقط البضائع التي يتم إبقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناء على طلب من العميل .

الجرد الفعلي للمخزون السلعي :

يقصـــد بالجرد الفعلي المخزون ، الحصر الفعلي لكمية كل صنف من أصنافه وتحديد القيمة الجزئية والإجمالية للأصناف المختلفة وذلك بعد تحديد الكمية المتبقية من كـــل نـــوع مضروبة في تكلفة الوحدة الواحدة تسمى عملية تحديد الكميات المتبقية بالجـــرد الفعلي ، أما تحديد قيمته فيطلق عليها بتسعير المخزون ، ويتم الحصر الفعلي لكمـــية المخـــزون بواسطة العد والوزن حسب طبيعته ، ويعتبر الجرد الفعلي إحدى مقايـــيس المحاسبة الذي يسمى بالمقياس الطبيعي على أن يجري الجرد الفعلي للمخزون السلعي مرة واحدة على الأقل كل سنة وعلى وجه الخصوص عند إعداد القوائم المالية ومـــا عدا ذلك فإن هذه العملية تتم أيضا عند التسليم والاستلام وفي فترات استبدال الأشخاص من ذوي المسؤولية المادية في المخازن والمعارض ، وبعد الكوارث الطبيعية ، وتتم أيضا بموجب إجراءات تحقيق الجهات القانونية (المحاكم) .

وفي جميع حالات الجرد يجب أن يتم بشكل مفاجئ. من قبل الفريق (اللجنة) المكلـــف بعمـــيلة الجـــرد. الذي يقوم بالحصر الفعلي الشامل لكافة أصناف المخزون وإثـــبات كمياتها بقوائم تسمى بقوائم الجرد متضمنة مواصفات كل صنف منها وسعر الوحدة الوحدة، وعند الانتهاء من حصر البضاعة وإدراجها في قائمة الجرد تبدأ عملية تسعير البنود في القائمة على أساس ثمن التكلفة.

وبعـــد الانـــتهاء مـــن الحصر الفعلي وتسعير المخزون تجري مقارنة الرصيد الدفـــتري للبضائع مع الموجود الفعلي بموجب بيانات قوائم الجرد للوصول إلى النتائج النهائـــية للجرد ، ثم يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء فريق الجرد ومصادقة الشخص

الذي بعهدته البضائع الذي يفترض إذا لم يكن أحد أعضاء فريق الجرد أن يكون مرافقا لهم عند الجرد . وبموجب نتائج الجرد يقدم الشخص ذو المسؤولية المادية توضيحا عن سبب النقص أو الزيادة في المخزون عند وجودها .

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد هو تجنب الحصر المزدوج لبعض عناصر المخزون أو السهو عن حصر بعض البنود الأخرى وكذلك الأخطاء التي تؤدي لنتائج غير دقيقة. ولملافات المحاذير السابقة يتم استخدام بطاقات يتم ترقيمها ترقيما متسلسلا لكل صنف من أصناف المخزون تملأ من قبل أحد أعضاء الفريق . وعند الانتهاء من عملية الجرد يتم نقل بيانات بطاقات الجرد إلى قوائم الجرد التي تأخذ الشكل التالي :

نوع البضاعة	رقم بطاقة الجرد	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة

عناصر تكلفة المخزون السلعي :

يقصد بعناصر تكلفة المخزون السلعي ،المصروفات والنفقات التي تحمل قيمتها على تكلفة المخزون السلعي المتمثلة بعناصر الكلفة التي لها علاقة مباشرة في عمليات الحصول على السلع ونقلها إلى محل المشتري وإذا كانت هناك عمليات إنتاجية إضافية

عـــلى الســـلع المشتراه فيضاف إليها كافة تكاليف الإنتاج حتى تصبح السنعة جاهزة للبيع .ويمكن أن نحدد عناصر تكاليف المخزون السلعي بالمصروفات التالية :

١ – سعر شراء السلع .

٢ – مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات .

٣ – تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لإنتاج السلع .

ويمكـــن أن نضيف إلى العناصر السابقة مصروفات إدارة المشتريات والمخازن والمصروفات الأخرى . إلا أن صعوبة توزيع هذه المصروفات بين المصروفات الإدارية ومصـــروفات المخـــزون السلعي فقد تم اعتبارها من المصروفات الايرادبه التي تحمل بالكامل على دخل الفترة وتقفل في نهاية السنة بقائمة الدخل .

إلا هناك نوعان من المصروفات لا يزال الجدل قائما حولهما وهما [١] :

١ـــ مصـــروفات التســـويق **Selling Expenses** وهي جميع المصروفات اللازمة والضرورية لانتقال السلع من المنتج إلى المستهلك . وهي بالتالي لازمة لأعداد الســـلع للبـــيع فلذلـــك يمكـــن معاملتها معاملة تكاليف المخزون السلعي الأخرى. كمصـــروفات الـــنقل مـــن المستودعات إلى صالات العرض أو العملاء ومصروفات التعبيـــئة والتغليف لأن هذه المصروفات من الناحية العملية تضيف قيمة جديدة للسلع المنتجة .

[illegible] ٢٥٠ – ٢٤٩

٢ـ مصروفات الفوائد Interest Cost تعتبر هذه المصروفات ناجمة عن العمليات التمويلية للحصول على المخزون السلعي وهي بذلك لا يمكن اعتبارها من ضمن عناصر تكلفة المخزون وإنما تعتبر كمصروفات إيرادبه تعالج معالجة مصروفات إدارة المشتريات والمخازن ، كما أنه ليس من المحبذ الانخراط في العمليات الحسابية المطولة لتحميل المعاملات التجارية اليومية المتعددة بنصيبها من مصروفات الفوائد الضئيلة والتي لا تبرر النفعة المتوقعة منها.

تسعير المخزون السلعي :

يعتبر موضوع تسعير المخزون السلعي من المواضيع التي تدرس بشكل موسع في مادة المحاسبة ، لكون المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة الهامة والكبيرة بنفس الوقت بالإضافة لكونه من العناصر الرئيسية التي تحدد صافي ربح الفترة باعتبار البضاعة تسجل عند الشراء بسعر التكلفة وعند البيع تسجل بسعر البيع المتضمن سعر التكلفة (سعر الشراء + مصاريف الشراء) مضافا إليه هامش الربح الذي يعتبر إيرادا ناجما عن البيع يقفل بحساب دخل الفترة تطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .ولذلك فإنه من المفروض اختيار طريقة تسعير مناسبة. ولذلك تعتبر طرق تسعير المخزون السلعي من القضايا المهمة لإدارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.

إلا أن تسعير المخزون يرتبط بمشكلتين رئيستين هما :

أولا : تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون السلعي . ومن أهم الطرق التي يتم بواسطتها احتساب الوحدات المنصرفة من المخزون السلعي هي ما يلي :

١ـــ التمييز المحدد .

٢ـــ متوسط التكلفة .

٣ـــ الوارد أولا صادرا أولا .

٤ـــ الوارد أخيرا صادر أولا.

ثانـــيا : تحديــــد الطريقة التي بواسطتها يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي ، ولتحديد تكلفة وحدات المخزون تستخدم إحدى الطرق التالية:

١. سعر التكلفة .

٢. سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل .

٣.صافي القيمة المتحققة .

٤. سعر الاستبدال .

٥. سعر البيع

أولا : تدفق المخزون وفق مبدأ التكلفة :

كثيرا ما تتعرض أسعار السلع إلى تغيرات متعددة أثناء الفترة المحاسبية ، وهذا يـــؤدي إلى اخـــتلاف أسعار السلع المشتراة مما نجم عنها مشكلة اختيار أسعار الشراء لتقيـــيم المخزون السلعي في آخر المدة . وللتغلب على هذه المشكلة يتم استخدام عدد من الطرق التي تم الإشارة إليها فيما سبق حيث يمكن بواسطتها معرفة التكلفة الفعلية للســـلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة ، ولتوضيح كيفية تطبيق هذه الطرق نفترض البيانات التالية :

التارسح	لسان	عدد لوحدات	تكلفه الوحدات	التكلفه الاجمالية
١ ١	مخزون أول المدة	٥٠	٤٠	٢٠٠٠
٢ ١	مسربات	٢٥	٤٥	١١٢٥
٢ ١	مستريات	٢٥	٥٠	١٢٥٠
٧/١	مشتريات	٢٥	٦٠	١٥٠٠
٩/١	مشتريات	٢٥	٦٥٠	١٦٢٥
	البضاعة المتاحه للبيع	١٥٠		٧٥٠٠
	الوحدات المباعه	٩٠		
	المخزون السلعي آخر المده	٦٠		

١ـــ تقييم المخزون السلعي بواسطة التمييز المحدد :

بموجـــب هـــذه الطريقة يتم تحديد أسعار المخزون آخر المدة حسب تواريخ الشـــراء التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء . فإذا كانت الوحدات المتبقـــية من المخزون السلعي آخر المدة كما هي بالمثال ٦٠ وحدة واستطعنا أن نميزها عـــلى أســـاس أن **٢٥** وحـــدة مـــن وحدات المخزون السلعي آخر المدة كانت من مشتريات ٢/١ ، و ٢٠ وحدة من مشتريات ٣,١ . و **١٥** وحدة من مشتريات ١/ ٩ . فإن تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة يمكن احتساها وفق الآتي :

٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١ ،سعر الوحدة ٤٥ دينار	١١٢٥ دينار
٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١ ،سعر الوحدة ٥٠ دينار	١٠٠٠ دينار
١٥ وحدة من مشتريات ٩/١ ، سعر الوحدة ٦٥ دينار	٩٧٥ دينار
تكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد)	٣١٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٧٥٠٠ دينار
يطرح : المخزون السلعي آخر المدة	(٣١٠٠) دينار
تكلفة البضاعة المبيعة (بطريقة التمييز المحدد)	٤٤٠٠ دينار

وبالــرغم من جاذبية هذه الطريقة لكن قد يكون من المتعذر تطبيقها في الحياة العملــية أن لم تكــن مستحيلة لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطا بطريقة الخزن والصرف وبالتالي يصعب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخزون آخر الفترة ومن ثم تكلفة البضاعة المباعة .

٢ـــ طريقة متوسط التكلفة :

بموجــب هذه الطريقة يستخرج متوسط التكلفة للمخزون السلعي باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحة للبيع}} = \text{متوسط التكلفة المرجح}$$

عــلما أن متوســط التكلفة المرجح المستخدم لتحديد تكلفة المخزون السلعي آخــر المــدة يســمى بهذه التسمية عند استخدام نظام الجرد الدوري ، أما في حالة

نظام الجرد المستمر فيطلق عليه بالمتوسط المتحرك . ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠٠	٢	٢٠٠٠
٢ /١	مشتريات	٣٠٠٠	٥	١٥٠٠٠
٢ /١	مشتريات	٥٠٠٠	٤	٢٠٠٠٠
٧/١	مشتريات	٣٥٠٠	٣	١٠٥٠٠
١١/ ٢٠	مشتريات	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
٣,٥	البضاعة المتاحة للبيع	١٤٥٠٠		٥٥٥٠٠
	المبيعات	(٧٥٠٠)		
	مخزون آخر المدة	٧٠٠٠		

أولا :بموجب نظام الجرد الدوري :

١ـ متوسط التكلفة المرجح = إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع / عدد الوحدات المتاحة للبيع

= ٥٥٥٠٠ / ١٤٥٠٠

= ٣,٨٢٧ دينار تقريباً

٢ـ تكلفة المخزون آخر المدة =

متوسط التكلفة المرجح × عدد وحدات مخزون آخر المدة

= ٣,٧٢٨× ٧٠٠٠

= ٢٦٧٨٩ دينار تقريباً

٣ــ تلفة البضاعة المباعة خلال الفترة =

عدد الوحدات المباعة × متوسط التكلفة المرجح

= ٧٥٠٠ × ٣,٨٢٧

= ٢٨٧٠٣ دينار تقريبا

٤ ـ تكلفة البضاعة المتاحة للبيع =

تكلفة المخزون آخر المدة + تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

= ٢٦٧٨٩ + ٢٨٧٠٣

= ٥٥٤٩٢ دينار

٥ــ الفرق بين تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الظـــاهرة بـــالجدول والتكلفـــة المستخرج بموجب الفقرة (٤) والبالغة ٨ دينار (٥٥٥٠٠ – ٥٥٤٩٢) هي نتيجـــة تقريب متوسط التكلفة المرجح الذي هو في الواقع ٣,٨٢٧٥٨ دينار .

ثانيا :بموجب نظام الجرد المستمر :

لتحديد متوسط التكلفة المتحرك (المتغير) في الوحدات الاقتصادية التي تتبـــع نظام الجرد المستمر نتبع الخطوات التالية لحل المثال السابق :

البيان	المشتريات والمبيعات	الرصيد
مخزون أول المدة		١٠٠٠وحدة ×٢ = ٢٠٠٠ دينار
مشتريات١ /٢	٣٠٠٠ وحدة × ٥ = ١٥٠٠٠ دينار	٤٠٠٠ وحدة× ٤,٢٥ دينار=١٧٠٠٠ دينار
مشتريات ٣/١	٥٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٢٠٠٠٠دينار	٩٠٠٠وحدة× ٤,١١ دينار = ٣٦٩٩٠ دينار
مبيعات ٣/٥	٧٥٠٠ وحدة × ٤,١١ = ٣٠٨٢٥دينار	١٥٠٠وحدة ×٤,١١ دينار=٦١٦٥ دينار
مشتريات ٧/١	٣٥٠٠وحدة × ٣ دينار = ١٠٥٠٠دينار	٥٠٠٠ وحدة×٣,٣٣٣ دينار=١٦٦٦٥دينار
مشتريات ١١/٣	٢٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٨٠٠٠ دينار	٧٠٠٠وحدة×٣,٥٢دينار=٢٤٦٤٠دينار

من المثال السابق ولاستخراج متوسط التكلفة المتحرك نلاحظ أنه يتم استخراج متوسط جديد لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع بعد كل عملية شراء أو بيع ويكون المتوسط المتحرك مختلف عن الذي يسبقه أو الذي يليه حيث أن المتوسط المتحرك لمخزون أول المدة كان ٢ دينار بينما أصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار وهو عبارة عن ٤٠٠٠ وحدة تم استخراجه بجمع عدد وحدات المخزون أول المدة + عدد الوحدات المشتراة في ٢/١، ثم تم احتساب تكلفة مخزون أول المدة وأضفنا إليها تكلفة مشتريات ٢/١ أي ١٥٠٠٠ دينار + ٢٠٠٠ دينار فأصبح الناتج لدينا ١٧٠٠٠ دينار وبقسمة ١٧٠٠٠ دينار على الوحدات لاستخراج المتوسط المتحرك للتكلفة.

وتتميز طريقة متوسط التكلفة بسهولتها وواقعيتها في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة إلا أنه يمكن اتباعها في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد أسعار السلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة.

٣ـ طريقة الوارد أولا — صادر أولا :

تعتمد طريقة الوارد أولا — صادر أولا على أساس أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أولا تباع أولا، وبذلك فهي تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي من المشتريات التي ترد إلى المخازن ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي:

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٤,٥	٤٥٠
٣/١٠	مشتريات	١٥٠	٥	٧٥٠
١٠/٢٠	مشتريات	٢٠٠	٦	١٢٠٠
١٢/١٥	مشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	٥٥٠		٣٤٠٠

وفي ١٢/٣١ كانت نتيجة الجرد الفعلي تشير إلى وجود ١٥٠ وحدة مبقية بالمخازن والمطلوب تحديد تكلفة المخزون السلعي وفق طريقة الوارد أولا – صادر أولا.

الحل :

أ- تمهيد الحل:

بما أن المخزون السلعي آخر المدة كان ١٥٠ وحدة فهذا يعني أن عدد الوحدات المباعة خلال السنة كانت ٤٠٠ وحدة أي البضاعة المتاحة للبيع مطروحا منها مخزون آخر المدة (٥٥٠ – ١٥٠ = ٤٠٠) وبما أن هذه الطريقه تفترض أن الوحدات التي ترد لمخازن الوحدة تباع أولا ولذلك فإن مخزون أول المدة + مشتريات ٣/١٠ + ١٥٠ وحدة من مشتريات ١/٢٠ هي التي تتم بيعها والمتبقي هو عبارة عن ٥٠ وحدة من مشنريات ١٠/٢٠ وكامل الوحدات المشتراة في ١٢/١٥ .

أولا : الحل وفق نظام الجرد الدوري:

١- الوارد أولا - صادر أولا

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١٠/٢٠	المتبقي من المشتريات	٥٠	٦	٣٠٠
١٢/١٥	المشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	مخزون آخر المدة	١٥٠		١٣٠٠

٣- تكلفة البضاعة المباعة:

تكلفة البضائع المعدة للبيع - مخزون آخر المدة

= ٣٤٠٠ - ١٣٠٠

٢١٠٠ دينار تكلفة البضاعة المباعة

ويمكن ترتيب الحل بالشكل التالي:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٣٤٠٠

- تكلفة مخزون آخر المدة ١٣٠٠

تكلفة البضاعة المباعة ٢١٠٠ دينار

ثانيا: باستخدام نظام الجرد المستمر:

عند استخدام نظام الجرد المستمر فإن تكلفة المبيعات تحدد على أساس تكلفة المشتريات التي تم بيعها ووفق تسلسلها الزمني ولذلك تكونتكلفة المخزون السلعي في آخر المدة وتكلفة السلع المباعة كالآتي:

البيان	الوارد			الصادر			الرصيد		
	سعر	وحدة	قيمة	سعر	وحدة	قيمة	سعر	وحدة	قيمة
مخزون ١/١	٤,٥	١٠٠	٤٥٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠
مشتريات ٣/١٠	٥	١٥٠	٧٥٠				٥	١٥٠	٧٥٠
								٢٥٠	١٢٠٠
مبيعات ٣/٢٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠			
١١٠ وحده									
				٥	١٠	٥٠	٥	١٤٠	٧٠٠
مشتريات ٣/١٠	٦	٢٠٠	١٢٠٠				٦	٢٠٠	١٢٠٠
								٣٤٠	١٩٠٠
مبيعات ١٠/١				٥	١٤٠	٧٠٠			
٢٦٠ وحده				٦	١٢٠	٧٢٠	٦	٨٠	٤٨٠
مشتريات ١٠/٢٠	١٠	١٠٠	١٠٠٠				١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٨٠	١٤٨٠
مبيعات ١٢/١٧				٦	٣٠	١٨٠	٦	٥٠	٣٠٠
٣٠ وحده							١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٥٠	١٣٠٠

ولذلك عند مطابقة الرصيد وفق نظام الجرد المستمر سوف يكـــون مطـــابق لتكلفة بضاعة آخر المدة بموجب الجرد الدوري والذي هو في الطريقتين ١٣٠٠ دينار. علما أن كمية المبيعات المشار إليها بموجب الجرد المستمر تم الحصول عليها من بطاقـــة صنف المخازن .

ملاحظات حول طريقة الوارد أولا ـــ صادرا ولا بموجب الجرد المستمر :

أ ـ بما أن مجموع وحدات المخزون السلعي خلال العام هو ٥٥٠ وحدة والمبيعات الإجمالية خلال العام هي ٤٠٠ وحدة فإذا الوحدات المتبقية آخر المدة تساوي ١٥٠ وحدة.

ب ـ مشتريات ٣/١٠ بلغت ١٥٠ وحدة فإذا التكلفة الإجمالية تساوي عدد وحدات شراء ٣/١٠ × تكلفة شراء الوحدة في نفس التاريخ = ١٥٠ × ٥ = ٧٥٠ دينار . وبالتالي الرصيد في ١٠ /٣ هو عبارة عن تكلفة مخزون أول لمدة + تكلفة مشتريات ٣/١٠ = ٧٥٠ + ١٢٠٠ دينار

جـ ـ في ٢٠ /٣ تم بيع ١١٠ وحدة ١٠٠ وحدة بسعر ٤,٥ من مخزون أول المدة و ١٠ وحدات من مشتريات ١٠ /٣ بسعره ٥ دينار والمتبقي ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ وبالتالي فالرصيد المتبقي في نفس التاريخ هو ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ بتكلفة ٥ دينار للوحدة الواحدة إذا تكون تكلفة رصيد المخزون في ٢٠ /٣ = ١٤٠ × ٥ = ٧٠٠ دينار .

د ـ رصيد ١٠/٢٠ عبارة عن تكلفة المشتريات بهذا التاريخ + رصيد ٢٠/ ٣ = ٧٠٠ دينار رصيد ٢٠ /٣ + ١٢٠٠ دينار = ١٩٠٠ دينار .ونطبق نفس الخطوات على بقية العمليات حتى نصل إلى تكلفة مخزون آخر المدة .

٤ـ طريقة الوارد أخيراً ـ صادر أولا :

أساس طريقة الوارد أخيراً ـ صادر أولا تقوم على افتراض أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أخيرا تباع أولا ،أي أن البضاعة التي تدخل ضمن ملكية الوحدة

الاقتصادية أخيرا تخرج من مخازنها أولا . وهي من حيث التطبيق العملي عكس طريقة الوارد أولا ـــ صادر أولا .ولتوضيح ذلك نستخدم بيانات المثال السابق :

الوارد أخيراً ـــ صادر أولا ـــ نظام الجرد الدوري

البيان	الوارد			الصادر			الرصيد		
مخزون ١/١	٤,٥	١٠٠	٤٥٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠
مشتريات ٣/١٠	٥	١٥٠	٤٥٠				٥	١٥٠	٤٥٠
								٢٥٠	٩٠٠
مبيعات ٢٠ /١٢				٥	١١٠	٥٥٠	٤,٥	١٠٠	٤٥٠
١١٠ وحده							٥	٤٠	٢٠٠
								١٤٠	٦٥٠
مشتريات ١٠/٢٠	٦	٢٠٠	١٢٠٠					٢٠٠	١٢٠٠
								٣٤٠	١٨٥٠
مبعات ١٠/١				٦	٢٠٠	١٢٠٠			
٢٦٠ وحده				٥	٤٠	٢٠٠	٤,٥	٨٠	٣٦٠
				٤,٥	٢٠	٩٠			
مشتريات ٢٠ /١٠	١٠	١٠٠	١٠٠٠				١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٨٠	١٣٦٠
مبيعات ١٧ /١٢				١٠	٣٠	٣٠٠	٤,٥	٨٠	٣٦٠
٣٠ وحده							١٠	٧٠	٩٠٠
								١٥٠	١٢٦٠

تعتبر الطريقة الأخيرة من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون لآن قياس الدخل لا بد أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق لارتباطها بأحدث أسعار مشتريات البضاعة لغرض قياس الدخل فإن تدفق التكلفة قد يكون أكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة فالمؤيدين لهذه الطريقة يرون بأن قياس الدخل يجب أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة إيراد المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة.

ففـــي ظـــل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المبيعة على أساس الأسعار السائدة في السوق لأنها ترتبط في معظمها بأحدث المشتريات[1].

وعـــند إجـــراء مقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي التي تم شرحها سابقا نلاحـــظ أن كل واحدة من الطرق الأربعة تعتمد على فرضية مختلفة لتدفق المخزون، ولـــو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع الطرق تعطي نفس النتيجة، إلا أن الواقع العملي لا يبرر ذلك حيث التغير المستمر بالأسعار. وبالـــتالي فـــإن الطرق السابقة تعطي قيما مختلفة لكل من المخزون آخر المدة وتكلفة البضـــاعة المباعة وبالتالي تعطي أيضا قيما مختلفة لصافي دخل الفترة. لأن الطريقة التي تعطـــي أقـــل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة تعطي أعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الدخـــل، ممـــا يظهر مخزون آخر المدة بقيمة أعلى بقائمة المركز المالي. أما الطريقة التي تعطـــي أقل قيمة فتأتي نتائجها مغايرة للطريقة التي تعطي أكبر قيمة على صافي الدخل بقائمة الدخل ومخزون آخر المدة بقائمة المركز المالي[2].

تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :ـ

تـــتوقف تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون على الطريقة المتبعة في تسعيرها، ففي الحياة العملية توجد العديد من الطرق المستخدمة لهذا الغرض إلا أن أكثر الطرق شـــيوعا وقـــبولا في هذا المجال هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لانسجامها مع الحـــيطة والحـــذر ، بالإضافة إلى شيوع هذه الطريقة وقبولها فإن التكلفة التاريخية في تسعير المخزون تعتبر أكثر الأسس انسجاما مع المبادئ المحاسبية. ولكن قد تحدث بعض

---

(١) والتر ميجس، روبرت ميجس مصدر سابق، صفحة ٥٦٩

(٢) د. خالد أمين عبد الله وآخرون، مصدر سابق، صفحة ٢٤٢

الظروف التي تجعل من الصواب تقويم المخزون السلعي بأقل من تكلفته . والذي يعني تخفـيض تكلفـة المخزون بالقيمة الجديدة انسجاما مع الظروف التي دفعت بالوحدة الاقتصادية لهذا التخفيض. مما ينجم عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديـدة والأمر الأساسي الذي يدفع الوحدة الاقتصادية لتخفيض تكلفة المخزون هو هبوط أسعار السلع في الأسواق ، هذا الأمر يجعل الوحدة الاقتصادية تأخذ مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. فلذلك إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة يجب والحالة هذه أن تعتمد الوحدة الاقتصادية في تقييم مخزونها على سعر السوق، والمقصود بسعر السوق هو تكلفة استبدال السلع في تاريخ التقييم، وعلى الرغم من أن التكلفة تعـد الأسـاس الأكثر ملائمة لقياس المخزون السلعي ، إلا أنه في ضوء انخفاض قيمة المخـزون نتيجة عوامل معينة مثل التلف ، أو التقادم أو هبوط مستويات الأسعار قد تجد الوحدة الاقتصادية أنه من الأنسب قياس المخزون السلعي على أساس أكثر تحفظا يتمـثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل. ووفقا لهذا الأساس يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على إيرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة[1] .

ومـن الأمور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق أوالتكلفة ايهما أقل هما الالتزام بالحد الأقصى وبالحد الأدنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القـيمة المـتحققة . فالحد الأقصى الذي يطلق عليه القيمة الصافية المتحققة أو القابلة للتحقق تتمثل في الآتي :

سعر بيع العنصر في دورة النشاط التجاري العادي –التكلفة التقديرية للتسويق

1- د. حرب صبحي وآخرون، مصدر سابق، صفحة ١٠٣

ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة التقديرية لتسويق أحد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد . وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار ، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق – دينار تكلفة التسويق).

أما الحد الأدنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحا منه هامش الربح العادي فإذا كان معدل هامش الربح ١٠% فيكون الحد الأدنى ١٥,٢٠٠ دينار (١٨ دينار سعر البيع) – (١ دينار تكلفة التسويق + ١,٨٠٠ دينار هامش الربح).

مثال :

البيانات التالية لعدد من عناصر المخزون السلعي التي ظهرت في ٣١ /١٢ / ٢٠٠٢ م في مخازن إحدى الشركات التجارية .

العنصر	الكمية	تكلفه الوحدة بالدينار	
		الفعليه	السوق
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠

المطلوب : تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر من العناصر أولا وللإجمالي المخزون ثانيا .

الحل :

العنصر	الكمية	تكلفه الوحده		المجموع		التكلفه او السوق
		الفعليه	السوق	الفعليه	السوق	ايهما اقل
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠	٦٤٠٠	٧٢٠٠	٦٤٠٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠	٢٨٨٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠
المجموع				٤٩٢٠٠	٤٥٢٠٠	٤٢٤٠٠

أ ــ قيمة المخزون السلعي لكل عنصر :

العنصر أ ٣٦٠٠ دينار

العنصر ب ٦٤٠٠ دينار

العنصر جـ ١٠٠٠٠ دينار

العنصر د ٢٢٤٠٠ دينار

ب ــ قيمة المخزون السلعي الإجمالي للعناصر = ٤٢٤٠٠ دينار

ملاحظة :

عـند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تتم المقارنة بين التكلفة الفعلية الاجمالـية مع سعر السوق الإجمالي أي يتم مقارنة ٤٩٢٠٠ دينار مع ٤٢٤٠٠ دينار .ويتم أختيار أقل السعرين ، وهو ٤٢٤٠٠ دينار .

مثال :

فـــيما يلي بيانات لثلاثة عناصر من المخزون السلعي ، المطلوب تحديد القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل .

عناصر المخزون	تكلفة الإحلال الجارية	الحد الأقصى	الحد الأدنى
أ	١٢	١١	١٠
ب	١٠	٩	٨
ج	٧	٩	٨

الحل :

الأســـاس في اختيار القيمة السوقية التي تستخدم في قياس المخزون يجب أن لا تـــزيد عـــن الحـــد الأقصى ولا تقل عن الحد الأدنى ، وأيضا أن هذه القيمة في ضوء البدائل السوقية الثلاثة تمثل القيمة المتوسطة . وعلى ضوء ذلك تكون القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون للعناصر السابقة وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل هي :

عناصر المخزون	القيمة السوقية للبديل
أ	١١
ب	٨
جـ	٧

قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

في الحـــياة العملية توجد ثلاث قواعد يتم بموجبها القياس على أساس التكلفة أوالسوق أيهما أقل وهذه القواعد هي :

١ـــ قياس المخزون على أساس العناصر.

٢ـــقياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسة.

٣ـــ القياس على أساس إجمالي المخزون .

وفيما يلي شرح مفصل لكل قاعدة من القواعد الثلاث السابقة:

أولا : قياس المخزون على أساس العناصر :

بموجـــب هذه القاعدة يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة ويعتمد السعر الأقـــل بـــين السعرين ، فإذا كان سعر التكلفة أقل من سعر السوق يتم اختيار سعر التكلفة ، أما إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة فيتم اعتماد سعر السوق .

مثال :

فـــيما يـسلي بيانات خاصة بالمخزون السلعي لإحدى الشركات وذلك في ٣١/١٢ / ٢٠٠٢ م :

الأصناف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق
	وحدة	دينار	دينار
المجموعة الأولى			
العنصر (أ)	٢٠٠	١٥	١٧
العنصر (ب)	٣٠٠	١٢	١١
العنصر (جـــ)	٤٠٠	١٤	١٣
المجموعة الثانية			
العنصر (أ)	٢٥٠	١٠	٩
العنصر (ب)	٣٠٠	١١	١٢
العنصر (جـــ)	٣٥٠	١٣	١٤

المطلـــوب : قـــياس المخـــزون السلعي في ٣١/١٢/٢٠٠٢ م على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة لعناصر المخزون :

الحل :

الأصناف	الكمية	أسعار الوحدة		القياس على أساس أقل السعرين	
		التكلفة	السوق	سعر القياس	قيمة المخزون
	وحدة	دينار	دينار	دينار	دينار
المجموعة الأولى					
أ	٢٠٠	١٥	١٧	١٥	٣٠٠٠
ب	٣٠٠	١٢	١١	١١	٣٣٠٠
حـ	٤٠٠	١٤	١٣	١٣	٥٢٠٠
المجموعة الثانية					
أ	٢٥٠	١٠	٩	٩	٢٢٥٠
ب	٣٠٠	١١	١٢	١١	٣٣٠٠
حـ	٣٥٠	١٣	١٤	١٣	٤٥٥٠
المخزون السلعي في ١٢/٣١	١٨٠٠				٢١٦٠٠

ثانيا : قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية:

يتم قياس المخزون السلعي بموجب هذه القاعدة على أساس مقارنة قيمة إجمالي المخزون السلعي لكلا السعرين (التكلفة أو السوق) ويتم اختيار أقلهما .وعند تطبيق هذه القاعدة على المثال السابق يتم اعتماد سعر التكلفة أساسا لتقيم المخزون السلعي في ٢٠٠٢ والبالغ ٢٢٥٥٠ دينار لأنه يمثل أقل السعرين.

معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

هـذه الخسـائر في قوائمهـا المالية . ولمعالجة هذه الواقعة تستخدم إحدى الطريقتين التاليتين :

(١) طريقة التخفيض المباشر .

(٢) طريقة مخصص المخزون (التخفيض غير المباشر) .

وسوف نقوم بشرح هاتين الطريقتين بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي :

أ ـ طريقة التخفيض المباشر

تظهر قيم المخزون السلعي بالقوائم المالية وفق طريقة التخفيض المباشر بالسعر الأقـل دون عمل تسوية حسابية مباشرة للخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار . إلا أن هـذه الخسـائر سوف تترك أثرها على المخزون السلعي الظاهر في القوائم المالية آخر المـدة وبصورة غير مباشرة .وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار يعادل الفـرق بـين التكلفة الأصلية للمخزون والقيمة السوقية . بمعنى أخر أن اتباع طريقة التخفـيض المباشـر للمخزون تؤدي إلى عدم إظهار الخسارة الناتجة عن هبوط السعار بقائمـة الدخل . ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة الأصلية للمخزون السلعي كانت في إحـدى المنشآت ١٠٢٠٠ دينار ونتيجة الجرد الفعلي في نهاية الفترة كانت القيمة السـوقية ٩٢٠٠ دينار ، علما أن المخزون السلعي في أول المدة كان بمبلغ ٢٥٠٠٠ ديـنار ، والمشتريات خلال الفترة بلغت ١٧٠٠٠ دينار ، وقيمة المبيعات خلال نفس الفترة بلغت ٤٥٠٠٠ دينار . ولذلك سوف تظهر قائمة الدخل على النحو التالي :

قائمة الدخل في ٣١/٢/

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
-تكلفة السلع المباعة :		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (سعر السوق)	(٩٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		(٣٢٨٠٠)
الربح الإجمالي		١٢٢٠٠

وبهذا يتضح أن أعداد قائمة الدخل وفق الطريقة السابقة لا يتم فيها الإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع ، وإنما تظهر قيمة المخزون السلعي آخر المدة بقيمة السوق مباشرة.

إلا أن بعض المحاسبين يرون بأن إثبات قيمة المخزون السلعي بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية يتنافى مع مبدأ التكلفة ، لأنه وكما ذكرنا يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المباعة بمقدار الانخفاض في سعر السوق . ولمعالجة هذه الحالة يجب أن يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة الأصلية ويجري إثباتها في السجلات المحاسبية على أساس هذه القيمة ، ثم يتم عمل قيد منفصل بمقدار الخسائر الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي آخر المدة ، وبهذا الإجراء

يفصح عن التكلفة الأصلية والقيمة السوقية وخسائر هبوط أسعار المخزون في القوائم المالية ولبيان إجراءات المعالجة الأخيرة نستخدم بيانات المثال السابق حيث يتم معالجة المخزون السلعي في آخر المدة للمنشأة المذكورة بالقيدين التاليين .

١٠٢٠٠ من حـ / المخزون السلعي

١٠٢٠٠ إلى حـ / الدخل

(تسجيل المخزون السلعي آخر المدة)

١٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار البضائع

١٠٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

(إثبات هبوط أسعار المخزون السلعي بالأسواق آخر المدة)

وبذلك يتم الإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي بقائمة الدخل والتكلفة الأصلية للمخزون حيث تظهر قائمة الدخل وفق المعالجة الأخيرة على النحو التالي :

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (بالتكلفة)	(١٠٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣١٨٠٠
الربح الإجمالي الأولى		١٣٢٠٠
ناقصا الخسارة الناتجة عن هبوط القيمة السوقية للمخزون السلعي (غير محققه)		(١٠٠٠)
الربح الإجمالي النهائي		١٢٢٠٠

رغـــم أن الإجـــراء الأخير يعتبر أكثر قبولا من الإجراء الأول ، إلا أنه يبقى ناقصـــا للتـــناقص الواضح بين التكلفة الأصلية التي سوف تظهر بقائمة الدخل وقيمة المخـــزون حســـب أسعار السوق التي تظهر بقائمة المركز المالي . ولذلك ولمعالجة هذه الظاهرة يفضل استخدام طريقة مخصص المخزون .

٢ـــ طريقة مخصص المخزون (التخفيض غير المباشر) :

بمقتضى هذه الطريقة ولمعالجة الاختلاف بين التكلفة الأصلية والقيمة السوقية في حالـــة هبوط أسعار البضائع يتم عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع يكون مساويا لقـــيمة الخسارة الناجمة عن هبوط الأسعار . على أن يتم الإفصاح عن التكلفة الأصلية وخسائر هبوط البضائع ومخصص هبوط أسعار البضائع بالقوائم المالية ز ولذلك تكون المعالجة المحاسبية للمثال السابق وفق القيود التالية :

١٠٠٠ من حــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

١٠٠٠ إلى حــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط القيمة السوقية للمخزون آخر الفترة المحاسبية)

١٠٢٠٠ من حــ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠ إلى حــ / الدخل (أ.خ)

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

١٠٠٠ من حــ / الدخل (أ . خ)

١٠٠٠ إلى حــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(قفل حساب خسائر هبوط أسعار البضائع بقائمة الدخل)

وبهذا يتم اظهار المخزون السلعي آخر المدة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالتكلفة الأصلية حيث يظهر المخصص بقائمة المركز المالي ببند مستقل مطروحا من المخزون السلعي بالتكلفة .

ويتم معالجة مخصص هبوط أسعار البضائع في السنة التالية لأعداد القوائم المالية كمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

مثال : ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة السعادة التجارية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١م : ٢٥٠٠٠ دينار مخزون أول المدة ، ١٥٠٠٠ دينار مشتريات ، ٤٨٠٠٠ دينار مبيعات ،١٠٠٠ دينار مخصص هبوط أسعار البضائع .

وعند الجرد اتضح أن :

المخـــزون الســـلعي آخـــر المدة بسعر التكلفة ٢٢٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار .

المطلوب :

١ــ إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المدة في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢ م.

٢ــ بـــيان أثـــر العملـــيات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة

٣ــ تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٢٠٠٢/١٢/٣١ م.

الحل :

أــ تمهيد الحل :

قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

= التكلفة الأصلية للمخزون – سعر السوق

= ٢٢٠٠ – ١٧٠٠ = ٥٠٠

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة تشير إلى وجود مخصص لهبوط أسعار البضائع بمبلغ ١٠٠٠ دينار لذلك لا داعي من عمل مخصص جديد وإنما تجري عملية تخفيض مبلغ المخصص السابق بمقدار الخسارة الجديدة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع والبالغة ٥٠٠ دينار واعتبار الفرق إيراد يرحل لقائمة الدخل .

٢ــ قيد التسوية :

٥٠٠ من حــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

٥٠٠ إلى حــ /الدخل

(تخفيض مخصص هبوط أسعار المخزون السلعي بأخر الفترة المحاسبية)

٣ــ قيد الإقفال :

٢٢٠٠ منحــ /المخزون السلعي

٢٢٠٠ إلى حــ / الدخل

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٢ــ قيد التسوية :

٧٠٠ من حــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

٣ــ قيد الأقفال :

٣٥٠٠ من حــ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حــ / الدخل

(اثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٤ـ قائمة الدخل الجزئية :

قائمة الدخل لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

المبيعات		٤٨٠٠٠دينار
تكلفة السلع المباعة		
المخزون أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٥٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٠٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة	(٢٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣٧٨٠٠دينار
الربح الإجمالي الأولى		١٠٥٠٠
يضاف فرق مخصص هبوط أسعار البضائع		٥٠٠
الربح الإجمالي النهائي		١٠٧٠٠

٥ـ قائمة المركز المالي الجزئية

قائمة المركز المالي

لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

الأصول المتداولة:	
مخزون آخر المدة	٢٢٠٠دينار
يطرح: مخصص هبوط أسعار البضائع	(٥٠٠)
	١٧٠٠

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة الأسواق الوطنية كما في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٢ م ٢٢٠٠٠ دينار مخزون أول المدة ، ١٣٠٠٠ دينار مشتريات . ٤٧٠٠٠ دينار مبيعات ، وعند الجرد في ١٢/٣١/اتضح الاتي :

قدر المخزون السلعي آخر المدة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٣٥٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار ، ويراد عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع .

المطلوب :

١ــ إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المدة .

٢ــ بيان أثر العمليات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة

٣ــ تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل :

أ ــ تمهيد الحل :

خسائر هبوط أسعار البضائع = ٣٥٠٠ المخزون بالتكلفة – ٢٨٠٠ المخزون بسعر السوق = ٧٠٠ دينار

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لا تشير إلى وجود مخصص سابق فيجب والحالة هذه عمل مخصص بمبلغ ٧٠٠ دينار يعتبر خسارة هبوط أسعار بضائع . يحمل على دخل الفترة.

٢ـــ قيد التسوية :

٧٠٠ من حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

١ـــ قيد الأثبات :

٣٥٠٠ من حـــ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حـــ / الدخل

(اثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٧٠٠ من حـــ /الدخل (أ . خ)

٧٠٠ إلى حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(تحميل خسائر هبوط أسعار البضائع على دخل الفترة)

٤ـــ حسابات الأستاذ المختصة :

حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع له

٧٠٠	إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع	٧٠٠	من حـــ / الدخل
٧٠٠		٧٠٠	

حـ / مخصص هبوط أسعار البضائع

٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٠٠	من حـ / خسائر هبوط أسعار البضائع
٧٠٠		٧٠٠	

٥- قائمة الدخل لشركة الأسواق الوطنية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

المبيعات		٤٧٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة		
مخزون أول المدة	٢٢٠٠٠	
المشتريات	١٣٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٣٥٠٠٠	
المخزون آخر المدة	(٣٥٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		(٣١٥٠٠) دينار
الربح الإجمالي الأولي		١٥٥٠٠
ناقصا الخسائر الناتجة عن هبوط الأسعار		(٧٠٠)
الربح الإجمالي النهائي		١٤٨٠٠

٦-قائمة المركز المالي لشركة الأسواق الوطنية

في ٣١/١٢/٢٠٠٢م

الأصول المتداولة :	
المخزون السلعي بالتكلفة	٣٥٠٠ دينار
يطرح :مخصص هبوط أسعار البضائع	(٧٠٠)
المخزون السلعي بسعر السوق	٢٨٠٠

عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل :

بالرغم من شيوع استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقيم المخزون السلعي آخر المدة ، لما تتميز بها من بساطة وسهولة الاستخدام في الممارسات المهنية ، إلا أن هذه القاعدة قد اتسمت ببعض نواحي القصور التي قلت من أهميتها . والتي دفعت بالمحاسبية الاستعاضة عنها أحيانا بالطرق البديلة الأخرى. حيث وجهت إلى هذه القاعدة بعض الانتقادات . ولعل أبرز هذه الانتقادات التي وجهت إليها .

١ـ تعترف قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل بالقيمة المنخفضة للمخزون السلعي آخر المدة حينما تكون أسعار السوق أقل من أسعار التكلفة ، في الوقت الذي لا يجري الاعتراف بارتفاع الأسعار عندما يكون سعر السوق أكبر من سعر التكلفة . بينما يتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الأصل ، مما يترتب عليه تخفيض أرباح الفترة التي يجري فيها تقيم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع.

٢ـ نظراً لتعدد أسس تحديد القيمة السوقية للمخزون السلعي فإن تقيمه آخر المدة بموجب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل سوف يقدم قيما مختلفة حسب

الأســاس المستخدم في تحديدها ،إذ أن أساس التكلفة الإحلالية للمخزون يختلف عن أســاس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي وهذان الأساسان يختلفان عن أســاس صــافي القــيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي بعد طرح هامش الربح الاعتيادي منه .

وتأسيســا على ما تقدم نجد بأن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تبتعد في التطبــيق عــن القواعد والمباديء المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق . إلا أنه يبدو بأن هــذه القاعدة قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبدأ التحفظ في تقييم المخزون السلعي ، ولكن هــذا لا يمنع من اتباع هذه القاعدة عندما يتوفر دليلا ماديا ملموسا على هبوط قيمة المخــزون الســلعي في الأسواق ، الذي من شأنه إحداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية .

قياس المخزون على أساس التقدير :

في فترات معينة يصعب على الوحدة الاقتصادية إجراء الجرد الفعلي للمخزون الســلعي ، أو يصعب تحديد تكلفة بعض العناصر أو مجموعة منها. مما يضطر المحاسب عــلى أثرها إلى استخدام القواعد التقديرية لقياس المخزون السلعي ، وفي الممارسات المهنية توجد العديد من هذه القواعد إلا أن أكثر هذه الطرق شيوعا هما :

١ــ قاعدة مجمل الدخل

٢ــ قاعدة أسعار التجزئة

قــاعدة اجمالي الدخل أين شرح القاعدة والمثال الخاص بها لكي نبدأ بعد ذلك بحل المثال .

أولا : قاعدة إجمالي الدخل :

تســتطيع الوحدة الاقتصادية من استخدام قاعدة إجمالي الدخل عندما تكون هــناك علاقــة ثابــتة نسبيا بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في فترات مختلفة لتقييم مخــزونها السلعي وذلك عند تعذر إجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي ، ولتحقيق استخدام هذه القاعدة لا بد من اتباع الآتي :

١ــ تحديــد معدل هامش الدخل الإجمالي من المبيعات بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة .

٢ــ تقديــر تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الدخل الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة من مبيعات الفترة .

٣ــ يــتم طــرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات للتوصل إلى تكلفة السلع المباعة تقديرياً.

٤ــ تجــري عملية تقدير تكلفة المخزون السلعي وذلك بطرح تكلفة السلع المباعة (التقديرية) من تكلفة السلع المتاحة للبيع.

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة إحدى الشركات بتاريخ ٣١/١٢/ ٢٠٠٢ م:

مخــزون أول الفــترة ٨٠٠٠٠ ديــنار ، المشــتريات ٢٨٠٠٠٠ دينار ، ٤٠٠٠٠٠ دينار مبيعات .وإذا عملت أن البيانات التاريخية لهذه الشركة تشير إلى أن هامش الدخل الإجمالي يشكل ٢٥% من المبيعات .

المطلوب : تقدير تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة باستخدام قاعدة إجمالي الدخل

الحل :

هامش الدخل الإجمالي = المبيعات × نسبة هامش الدخل

= ٤٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ١٠٠٠٠٠ دينار

مخزون أول المدة (بالتكلفة)		٨٠٠٠٠
زائدا:		
المشتريات (بالتكلفة)		٢٨٠٠٠٠
تكلفة السلع المتاحة للبيع		٣٦٠٠٠٠
ناقصاً .		
تقدير تكلفة السلع المباعة .		
مبيعات	٤٠٠٠٠٠	
ناقصاً الدخل الإجمالي (٢٥%)	(١٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)
التكلفه التقديرية للمخزون السلعي في نهاية المدة		٦٠٠٠٠

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هامش الدخل يمكن استخراجه باستخدام معامل نسبة الدخل من تكلفة البضاعة وذلك بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الدخل إلى تكلفة البضاعة المباعة} = \frac{\text{نسبة الدخل إلى المبيعات}}{\text{١٠٠} - \text{نسبة الدخل على المبيعات}}$$

ثانيا : قاعدة أسعار التجزئة :

يتم استخدام هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات البيع بالتجزئة وخصوصا في المنشآت ذات الأقسام ، نظراً لملائمة هذه القاعدة وطبيعة عمل هذه المنشآت ، لتعاملها في أغلب الأحيان بسلع متجانسة .

وهـــذه القـــاعدة لا تختلف من حيث الجوهر إلى حد معين عن قاعدة هامش الدخل الإجمالي التي تم التطرق إليها سابقا ، ولتطبيق هذه القاعدة يتم اتباع الخطوات التالية :

١ـــ تحديد قيمة المخزون على أساس أسعار البيع .

٢ـــ يتم تحويل المخزون إلى أسعار التكلفة .

وأســـاس هذه القاعدة لقياس قيمة المخزون السلعي آخر المدة التقديري هي النسبة التي يتم إضافتها إلى تكلفة المخزون للوصول إلى أسعار البيع . ولأجل استخدام هذه القاعدة لا بد من الاحتفاظ ببيانات عن مخزون أول المدة والمشتريات خلال المدة وفـــق أســـعار البيع بالتجزئة بالإضافة إلى بيانات أسعار التكلفة .ومتى ما توفرت مثل هـــذه البيانات في سجلات الوحدة الاقتصادية يمكن تحديد البضاعة المتاحة للبيع لكل مـــن أسعار البيع بالتجزئة وأسعار التكلفة.وبعد ذلك يتم طرح قيمة المبيعات من قيمة أسعار البيع بالتجزئة للبضاعة المتاحة للبيع لنحصل على مخزون آخر المدة بأسعار البيع ثم يـــتم تحويـــل قـــيمة مخزون آخر المدة من أسعار التجزئة إلى أسعار التكلفة وذلك باســـتخدام نســـبة التكلفة إلى سعر التجزئة خلال الفترة الحالية [1]، وبذلك يمكن تقييم المخـــزون الســـلعي آخر المدة بأسعار التكلفة بصورة تقديرية دون اللجوء إلى الجرد الفعـــلي .وخلاصـــة هـــذه القاعدة هي اعتمادها على النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار البيع خلال الفترة .وهي تختلف عن قاعدة هامش الدخل فقط من حيث اعتماد الأخيرة على هامش الدخل الإجمالي السائد في السنوات السابقة الذي يفترض أن تكون ثابتة من سنة إلى أخرى .

---

[1] محمد سامي [illegible] ، ص ٥٧ .

وفيما يلي مثال نبين فيه كيفية تطبيق أسعار التجزئة عند تقدير مخزون آخر المدة .

	أسعار التكلفة دينار	أسعار البيع بالتجزئة دينار
مخزون أول المدة	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
صافي المشتريات	١٩٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
السلع المتاحة للبيع	٢٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠

$$\text{معدل التكلفة} = \frac{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التكلفة}}{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التجزئة}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٩٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

= ٨٥,٢٩ %

يطرح مبيعات الفترة	٢٧٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بسعر البيع بالتجزئة	٦٥٠٠٠

٦٥٠٠٠ × ٨٥,٢٩% = ٥٥٤٣٨,٥ دينار مخزون آخر المدة بالتكلفة

تمارين الفصل السابع

١. ما أهمية دراسة المخزون السلعي ، وما هي الآثار المترتبة على تقييمه آخر المدة.

٢. مـــا هــي العناصر التي يمكن أن تدرج ضمن تكلفة المخزون . وما هي الاعتــبارات الــتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقرير ادراج بعض عناصر التكاليف ضمن تكلفة المخزون من عدمه.

٣. مــا المقصود بنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر . وما هو الفرق بينهما . مثل لذلك .

٤. مــا هــي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري .

٥. كــيف يــتم تطبيق إجراءات الجرد الفعلي للمخزون السلعي . وما هي الأمور التي يجب مراعاها لتلافي الأخطاء في عملية الجرد الفعلي .

٦. ما هي أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي . ولماذا .

٧. مــاذا يعــني الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر السوق عند تقيم المخزون السلعي .

٨. اجب بنعم أو لا عما يأتي مع تبرير وجهة نظرك باختصار شديد :

- لا تختلف طريقة إجمالي الدخل عن طريقة التجزئة كأساس لتقيم المخزون .
- إن أثر الخطأ في تقيم المخزون سوف يمتد إلى أكثر من عنصر .
- يعتبر المخزون السلعي من عناصر الأصول المتداولة .
- يــتم الإفصاح عن المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بالنسبة للشركات التجارية بشكل إجمالي .

- بموجب نظام الجرد المستمر لا يستدعي الأمر حسابا خاصا لتسجيل المشتريات .
- حساب العجز أو الزيادة بالمخزون السلعي حساب وسيط .
- نعتبر بضاعة الأمانة من عناصر المخزون السلعي .
- لا نعتبر طلبيات العملاء من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة.
- تعتبر مصروفات الفوائد الناجمة عن تمويل الحصول على المخزون إحدى عناصر تكلفته.
- لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي .
- تعتبر طريقة الوارد أخيرا صادراً أولا من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي .
- لا يوجد مبرر مقبول للإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع .
- يعتبر اثبات قيمة المخزون بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية منافي لمبدأ التكلفة .
- إن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تعتبر من القواعد المقبولة لتقييم المخزون السلعي .
- تتلائم قاعدة أسعار التجزئة مع المنشآت الاقتصادية ذات الأقسام .

٩. أكمل العبارات التالية :

- إن أي خطأ في تحديد قيمة المخزون السلعي سيؤدي إلى عدم دقة ....

-بموجب نظام الجرد الدوري يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى ....

- إن العجز في المخزون آخر الفترة يحمل على ....عندما يثبت بأن سبب .... ناجم عن عدم تقصير أمين المستودع كأن يكون دلك بسبب ....أما إذا كان بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول ....

- في حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكن معالجة النقص المحتمل ....وذلك تطبيقا لمبدأ ....

- لتحقيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من ....لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو ....على المخزون السلعي .

- نادرا ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية .... خلال الفترة . ولذلك فإن المخزون السلعي إما أن يكون ....أو ....من حاجة الوحدة الاقتصادية ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف ....بين ....و ....

- تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية :

١ - ....

٢ - ....

- يشـــمل المخـــزون الســـلعي كافـــة ....التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصـــادية وبصـــرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها ، وتضمن بالإضافة إلى ذلك .... و ....و ....التي تم التعاقد عـــلى شـــرائها مـــن الموردين ولكـــن ....كمـــا تشـــمل أيضـــا ....

- قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصادية مـــن العمـــلاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن ....ولذلك فإن البضائع تعتبر من عناصر ....التي يجب إدراجها بقوائم الجرد والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون .ويستثنى منها فقط ....

(١٠) البيانات التالية تخص إحدى المنشآت الصناعية .

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحده
٢٠٠٢/١١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٢٠
٢٠٠٢/١/٢	مشتريات	٥٠	١٥
٢٠٠٢/١/١٠	مشتريات	١٥٠	٢٥
٢٠٠٢/١/١٥	مشتريات	٢٥٠	٣٢
٢٠٠٢/١/٢٢	مشتريات	٣٢٠	١٣
٢٠٠٢/١/٢٨	مشتريات	٤٢٠	١٧

وعـــند الجـــرد في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٢ اتضح أن المخزون السلعي آخـــر المـــدة بلغ ٢٥٠ وحده وقد استطاع المحاسب أن يميزها على أساس أن ١٠٠ وحدة من مشتريات ١/٢٢ والباقي من مشتريات ٢٨ /١ .

المطلوب :

١. تحديد تكلفة مخزون آخر الفترة .

٢. تكلفة البضاعة المتاحة للبيع .

٣. تكلفة البضاعة المباعة.

باستخدام الطرق التالية :

١.طريقة التميز المحدد.

٢. طريقة متوسط التكلفة (المرجح ، والمتحرك).

٤. طريقة الوارد أولا صادر أولا على أساس الجرد الدوري والمستمر.

٥. طريقة الوارد أخيرا صادر أولا على أساس نظام الجرد الدوري والمستمر.

١١ . البيانات التالية ظهرت في ٢٠٠٢/١٢/٣١

العنصر	الكمية	التكلفة الأصلية	تكلف السوق
١	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
٢	٣٠٠	٢٥٠٠	٢٤٠٠
٣	١٦٠	٧٥٠	٧٤٠
٤	١٢٠	١٢٠	١١٠

المطلوب :

تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر ولإجمالي المخزون .

١٢. ظهــرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة نونو التجارية كما في ٣١/١٢/ ٢٠٠٢ م (٥٥٠٠٠ ديــنار) مخــزون أول المدة ، ٢١٠٠٠ دينار مشتريات خلال الفترة ٦٨٠٠٠ دينار مبيعات .

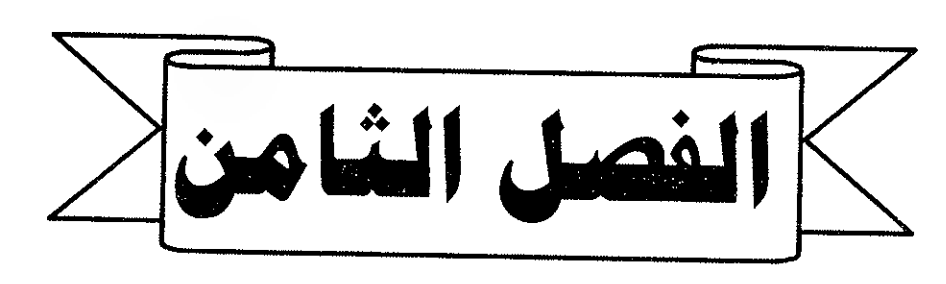
وعند الجرد في ٣١/١٢ /اتضح ما يلي :

١ــ قــدر المخــزون السلعي آخر المدة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٧٨٠٠ دينار وسعر السوق ٧٤٠٠ دينار .

المطلوب :

١ــ معالجة هبوط اسعرا المخزون بموجب طريقة التخفيض المباشر .

٢ــ معالجة هبوط أسعار المخزون بموجب طريقة مخصص البضاعة .



الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

ERRORS & CORRECTIONS

الفصل الثامن

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

ERRORS AND CORRECTIONS

مقدمة :

المحاسبة علم يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل وتسجيل وتبويب وتضيف العمليات المالية لغرض استخراج نتيجة أعمالها وبيان المركز المالي في فترة محاسبية محددة . ومرور العمليات بهذه المراحل فمن البديهي الوقوع في بعض الأخطاء المحاسبية والتي تعود إلى أسباب متعددة منها عدم الإلمام الكافي بالمبادىء والأسس والقواعد المحاسبية أو الإهمال والتقصير من العاملين في مجال المحاسبة ، أو بقصد الاختلاس أو السرقة ،أو بغرض اخفاء بعض البيانات المحاسبية عن الغير . وعند قيام المدققيين بمراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية تكتشف هذه الأخطاء وحال اكتشافها يجب القيام بتصحيحها بالطرق المناسبة وحسب مكان وقوع الخطأ . فالخطأ إما يكون خطأ القيد في دفتر اليومية أو خطأ الترحيل في دفتر الأستاذ ويمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية إلى ثلاثة أنواع حسب تاريخ اكتشافها وهي :

١ـــ أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة

٢ـــ أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وبعد إعداد ميزان المراجعة

٣ـــ أخطاء تكتشف في سنوات مالية لاحقة .

طرق تصحيح الأخطاء

تعتمد طريقة تصحيح الأخطاء على مكان وقوع الخطأ .فإذا كان الخطأ في دفتر الأستاذ و فإنها تتخذ أشكالا مختلفة .فقد يقع الخطأ أثناء الترحيل إلى حساب خاطيء . وقد يقع الخطأ عند الترحيل إلى جانب خاطئ في الحساب الصحيح .كما قد يقع الخطأ أحيانا في نقل الأرقام عند الترحيل . نظرا لأن القانون التجاري لم يشر إلى دفتر الأستاذ كدفتر قانوني ولم يتطلب خلو دفتر الأستاذ من الشطب أو الكشط فانه يمكن تصحيح أخطاء الترحيل عن طريق الشطب ثم التصحيح على أن يقوم المحاسب المختص بالتوقيع بجانب التصحيح .أما إذا حدث الخطأ في القيد بدفتر اليومية أو اليوميات المساعدة، فيجب عندها إجراء التصحيح بقيود محاسبية في الدفاتر لأن القانون اشترط عدم الكشط أو الشطب أو المحو فيه حتى لا يفقد أهميته القانونية وهناك طريقتين لتصحيح خطأ القيد هما :

١ــ الطريقة المطولة

٢ــ الطريقة المختصرة.

الطريقة المطولة :

يتم بموجبها تصحيح الأخطاء عن طريق إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي أو مغاير له وبعد ذلك يتم إثبات القيد الصحيح .

الطريقة المختصرة :

وحسب هذه الطريقة يتم تصحيح أخطاء القيد بقيد واحد يتضمن إلغاء جانب القيد الخاطئ دون الحاجة إلى إلغاء القيد كله .

أنواع الأخطاء :

الأخطاء التي تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة ، ويندرج تحت هذا النوع من الأخطاء الآتي :

أ . الخطاء التي لا تؤثر على تعادل حانبي ميزان المراجعة وهي :

١. أخطاء الحذف :

وهي الأخطاء التي تنجم عن عدم إثبات العمليات المالية بدفتر اليومية العامة مما يؤدي إلى عدم إظهارها في كلا الجانبين المدين والدائن أو خطأ في حذف ترحيل عملية بكاملها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ويتم التصحيح لكلا النوعين كما في المثل التالي :

مثال :

في ٢٠٠٢/١٠/١ اتضح أن عملية شراء أثاث من قبل المنشأة نقداً وبمبلغ ٥٠٠ دينار لم تثبت عند حدوثها في بداية السنة .ويتم التصحيح بإثبات قيد التصحيح بتاريخ اكتشافها بتاريخ ١/١٠/ ٢٠٠٢ وكالتالي :

٥٠٠ من حـــ / الأثاث

٥٠٠ إلى حـــ / النقدية ٢٠٠٢/١٠/١

أمـــا في حالـــة عـــدم ترحيل عملية بكاملها إلى دفتر الأستاذ فيتم التصحيح بترحيل العملية إلى دفتر الأستاذ حال اكتشاف الخطأ أثناء السنة المالية

٢ . أخطاء الارتكاب :

تتميز أخطاء الارتكاب والتي لا تؤثر على توازن الميزان بأنها متماثلة في جانبي القيد الخاص باثبات العمليات المالية ومن أمثلة هذه الأخطاء ما يلي :

أ . أخطاء في أسماء الحسابات

غالـــبا ما تحدث هذه الأخطاء نتيجة التشابه في أسماء الحسابات . فقد يشتري المشـــروع بضاعة من المورد ناصر محمد بمبلغ ١٠٠٠ دينار على الحساب غير أنه يتم تسجيلها بطريق الخطأ بإسم المورد ثامر محمد وكما يلي :

١٠٠٠ من حـــ /المشتريات

١٠٠٠ إلى حـــ /المورد ثامر محمد

وبترحيل جانب القيد الدائن لحساب المورد ثامر محمد ينجم عن ذلك استبدال حساب دائـــن بحســـاب آخـــر دائن مما لا يؤثر على توازن الميزان ويتم التصحيح ذلك وفقا للطريقة المطولة على النحو التالي :
الفاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

١٠٠٠ من ـــ /المورد ثامر محمد

١٠ إلى حـــ / المشتريات

ومن ثم يتم إثبات القيد الصحيح

٠٠٠ من حـــ /المشتريات

١٠٠٠ إلى حـــ /المورد ناصر محمد

أمــا في حالة استخدام الطريقة المختصرة في تصحيح الخطأ السابق فيتطلب تصحيح الحساب الدائن والذي وقع فيه الخطأ بجانب الحساب الدائن الصحيح على النحو التالي :

١٠٠٠ من حـــ / المورد ثامر محمد

١٠٠٠ إلى حـــ / المورد ناصر محمد

ب ـــ أخطاء في إثبات مبالغ

تحـــدث أحيانا عند تسجيل المبالغ في جانبي القيد بقيمة أكبر أو أقل بما لا يؤثر عـــلى توازن الميزان والتصحيح يكون إما بالطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة وعلى النحو التالي :

مثال :

بـــاع المشروع على الحساب إلى العميل جمال بضاعة بمبلغ ٥٣٠٠ دينار على الحســـاب غير أنه تم إثبات العملية خطأ بجعل المبلغ للعملية ٣٥٠٠ بدلا من ٥٣٠٠ وكالتالي :

٣٥٠٠ من حـــ/العميل جمال

٣٥٠٠ إلى حـــ/المبيعات

فالتصحيح يكون بالطريقة المطولة كالآتي :

إلغاء القيد الخاطيء بقيد عكسي .

٣٥٠٠ من حـــ/المبيعات

٣٥٠٠ إلى حـــ/العميل جمال

إثبات القيد الصحيح

٥٣٠٠ من حـــ/العميل جمال

٥٣٠٠ إلى حـــ/المبيعات

أمـــا اســـتخدام الطريقة المختصرة لتصحيح الخطأ السابق فإنه يستلزم زيادة جانبي القيد الخاطيء بمبلغ الفرق وقدره ١٨٠٠ دينار وكما يلي :

١٨٠٠ من حـــ/العميل جمال

١٨٠٠ إلى حـــ/المبيعات

جـــ ـــالخطأ في تكرار قيد عملية مالية أو تكرار ترحيلها

في حالة تكرار قيد عملية مالية فقيد التصحيح يكون فقط بالطريقة المختصرة وهـــو الغـــاء القيد المكرر بعكسه في دفتر اليومية أما الخطأ في تكرار الترحيل فيكون التصحيح بشطب المبالغ التي تكرر ترحيلها مع توقيع من قام بالشطب

د ـــ الخطأ في نقل أرقام طرفي القيد عند الترحيل

ويـــتم التصـــحيح هـــنا بشـــطب الخطأ واثبات الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح

٣ـــ الأخطاء الفنية

وهي الأخطاء التي ترتكب نتيجة لعدم الإلمام بالمباديء المحاسبية المتعارف عليها ما يؤدي إلى الخطأ وعدم التفرقة بين الحسابات ومثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن الميزان

مثال :

دفعـــت إحـــدى المؤسسات بتاريخ ١/١٠ /٢٠٠٢ مبلغ وقدره ٥٠٠ ينار كمصاريف نقل للماكنة المشتراة نقداً وقد قام المحاسب بإثبات القيد التالي

٥٠٠ من حـــ/ مصاريف نقل

٥٠٠ إلى حـــ / النقدية

٢٠٠٢/١٠/١

التصحيح : بما أن الخطأ هو في عدم التفرقة بين المصروف الرأسمالي الذي يجب أن يضاف لحساب الماكنة والمصروف الإيرادي الذي يقفل في نهاية الفترة بقائمة الدخل فيكون قيد التصحيح بالطريقة المطولة على النحو التالي :ـــ

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٥٠٠ من حـــ/النقدية

٥٠٠ إلى حـــ/مصاريف النقل ١/١٠/٢٠٠٢

إثبات القيد الصحيح

٥٠٠ من حـــ/ المكائن

٥٠٠ إلى حـــ/النقدية

أمـــا التصـــحيح بالطـــريقة المختصرة فيتم تصحيح جانب القيد الخطأ بإلغائه واثبات الصحيح مكانه وكالتالي :

٥٠٠ من حـــ/المكائن

٥٠٠ إلى حـــ /مصاريف النقل

٤. الأخطاء المعوضة أو المتكافئة :ـــ

وهـــي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض بأن يلغي أثر خطأ ما أثر خطأ آخر فإذا وقع خطأ كان من نتيجته زيادة الجانب المدين من حساب معين بمبلغ ١٠٠ دينار

مـــع وقـــوع نفـــس الخطأ في الجانب الدائن من حساب آخر فإن مثل هذه الأخطاء المتكافئة لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

مثال :ـــ

بـــتاريخ ١ /٢ اشـــترى خالد بضاعة بقيمة ٤١٠٠ دينار بموجب شيك فقام المحاسب بتسجيل العملية في القيد التالي :

٤٢٠٠ من حـــ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـــ /البنك

/٢/١

وبتاريخ ٣/١٥ دفع خالد نقدا المصاريف التالية

٢٨٠٠ دينار رواتب ، ١٥٠٠ دينار إيجار محل ، ٣٠٠ دينار مصروف دعاية وإعلان وتم إثباهما كالتالي :

من مذكورين

٢٨٠٠ حـــ/الرواتب

١٥٠٠ حـــ/إيجار المحل

٣٠٠ حـــ/مصروف دعاية وإعلان

٤٧٠٠ إلى حـــ/النقدية

وبـــناء على ما تقدم نجد أن الخطأ الذي وقع فيه المحاسب في عملية ١ /٢ هو زيـــادة الطرف المدين حـــ /المشتريات بمقدار ١٠٠ دينار . والخطأ الذي وقع فيه في قيد عملية ٣/١٥ هو زيادة الطرف الدائن حـــ/ النقدية بقيمة ١٠٠ دينار وهنا نقوم

بتصـــحيح القـــيد في العملية الأولى بعبدا عن العملية الثانية وبالطريقة المطولة لأن كل مـــنهم عملـــية مستقلة عن بعضها البعض وتمت بتاريخيين منفصلين وتكون عن النحو التالي:

تصحيح العملية الأولى في ١/ ٢

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسى

٤١٠٠ من حـــ/البنك

٤٢٠٠ إلى حـــ/المشتريات

إثبات الصحيح

٤١٠٠ من حـــ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـــ/البنك

تصحيح العملية الثانية في ٣/١٥

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسى

٤٧٠٠ من حـــ/النقدية

إلى مذكورين

٢٨٠٠ حـــ/الرواتب

١٥٠٠ حـــ/إيجار المحل

٣٠٠ حـــ/مصاريف دعاية وإعلان

إثبات القيد الصحيح

من مذكورين

٢٨٠٠ حـ/الرواتب

١٥٠٠ حـ/إيجار المحل

٣٠٠ حـ/ مصاريف دعاية وإعلان

٤٦٠٠ إلى حـ/النقدية

ويرى قسم من المحاسبين أنه من الممكن إجراء قيد تصحيحي للعمليتين بالطريقة المختصرة في آن واحد :

١٠٠ من حـ/النقدية

١٠٠إلى حـ/المشتريات

ب ـ الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة

١. أخطاء الحذف : وتتمثل في

- عدم ترحيل أحد جانبي العملية دون الجانب الآخر.

ويتم التصحيح بإكمال عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ بإثبات المبلغ الغير مرحل وحسابه إلى جانبه

٢. أخطاء الارتكاب وتتمثل في

أ. الخطأ في إثبات مبلغ العملية في طرف واحد من القيد في اليومية وفي دفتر الاستاذ بالزيادة أو النقصان.

مثال :

باعت محلات الأمل بضاعة بقيمة ١٥٠٠ دينار إلى عماد وبموجب ورقة تجارية تستحق بعد مرور سنة من تاريخه

فيسجل المحاسب القيد التالي :

١٥٠٠ من حـــ/أوراق قبض

١٠٠٥ إلى حـــ/المبيعات

هذا النو ع من الأخطاء يصحح فقط بالطريقة المطولة وعلى النحو التالي :

إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي

١٠٠٥ من حـــ/المبيعات

١٥٠٠ إلى حـــ/أوراق قبض

إثبات القيد الصحيح

١٥٠٠ من حـــ/أوراق القبض

١٥٠٠ إلى حـــ/المبيعات

ب ـــ الترحيل إلى الجانب غير الصحيح من الحساب الصحيح:

يـــتم إثبات العملية في دفتر اليومية بالطريقة الصحيحة لكن عند الترحيل يتم ترحيل أحد طرفي القيد في دفتر الأستاذ وإلى الجانب غير الصحيح .فلو فرضنا تم شراء بضاعة مـــن خالد بمبلغ ٥٠٠ دينار على الحساب .وتم إثباتها بالأسلوب الصحيح في الدفاتر وكما يلي :

٥٠٠ من حـــ/المشتريات

٥٠٠ إلى حـــ/خالد

ولكـــن عند ترحيل طرف القيد حساب خالد إلى دفتر الأستاذ تم ترحيله إلى الجانب المدين من حـــ/خالد بدلا من الجانب الدائن . والتصحيح هو بشطب الخطأ ونقله إلى جانبه الصحيح بعد التوقيع عليه.

جــــ الخطأ في نقل الأرقام عند الترحيل

وذلـــك عندما يكون المبلغ المثبت في دفتر اليومية مثلا ٥٨ دينار فيرحل إلى أحد طرفي القـــيد باعتباره الرقم ٨٥ وتصحيحه بشطب الرقم الخطأ واثبات الرقم الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح.

د ــ الخطأ في تكرار الترحيل

كأن يكون بتكرار الترحيل إلى أحد جانبي القيد ويكون التصحيح بشطب المبلغ الذي تكرر ترحيله مع توقيع من قام بالشطب .

تصـــحيح الأخطاء خلال السنة الحالية التي وقعت فيها وبعد عمل ميزان المراجعة

وتعني اكتشاف الأخطاء بعد ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ وعمل ميزان المراجعة .وقبل أعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي . وتعالج تصحيح الأخطاء حسب نوع الخطأ وتأثيره على تعادل ميزان المراجعة إلى:

الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

ويـــتم تصـــحيح هـــذه الأخطاء في حال اكتشافها في دفتر اليومية أو الأستاذ باتباع التصحيح بالطريقة المطولة أو المختصرة للأخطاء الظاهرة في دفتر اليومية .أما الأخطاء الظاهـــرة في دفـــتر الأســـتاذ فتصحح بالشطب واثبات الصحيح مع التوقيع عليها .

الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

في حالة عدم تطابق مجموع الحقل المدين مع مجموع الحقل الدائن في ميزان المراجعة رغم الجهود لاكتشاف الخطأ ولكن لم يتم اكتشافها . نفي هذه الحالة يجوز فتح حساب يسمى حساب معلق أو حساب فروقات الدفاتر لغرض توازن الميزان مؤقتا يسجل فيه الفرق الذي يوضع في العمود الأقل مجموعا ، ميزان المراجعة بحيث يصبح مجموع الجانب المدين مساويا للجانب الدائن . وبالتالي فحساب المعلق أما أن يكون مدينا ، أو دائنا . فإذا كان مديناً ولم يتم اكتشاف الأخطاء ، يجب إظهاره في الميزانية في جانب الأصول لحين اكتشاف الفرق وإقفاله .وإذا كان دائنا يظهر في جانب الخصوم .ويكون حساب المعلق مدينا متى ما كان مجموع المبالغ المدينة أو الأرصدة المدينة أقل من مجموع المبالغ الدائنة أو الأرصدة الدائنة والعكس صحيح وهذا الحساب لا يحتاج إلى إثباته في دفتر اليومية وإنما يفتح له حساب في دفتر الأستاذ . وفي حالة اكتشاف الأخطاء والتي أدت إلى ظهور الفرق تصحح تلك الأخطاء ، بجعل الحساب المعلق نفسه طرفا لكل عملية تصحيح بينما يكون الطرف الآخر من قيد التصحيح هو الحساب الخطأ مدينا أو دائنا حسب الحالة. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :ـ

في ٢٠٠٢/١٢/٣١ استخرج ميزان المراجعة لمحلات سامر التجارية فكانت أرصدته كالتالي مجموع الأرصدة المدينة ١٥٥٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ١٧١٠٠ دينار ، وقد فتح بالفرق حساب معلق ، وإليك ميزان المراجعة :

ميزان المراجعة لمحلات سامر التجارية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
الخزينة	ـــــ	٢٥٠
البنك	ـــــ	٣٠٠٠
المبيعات	٣٦٠٠	ـــــ
المشتريات	ـــــ	٤١٠٠
مدينون	ـــــ	٩٠٠
رواتب	ـــــ	١٠٠٠
سيارات	ـــــ	٣٠٠٠
أثاث	ـــــ	٥٠٠
أوراق قبض	ـــــ	٥٠٠
أوراق دفع	٢٠٠٠	ـــــ
دائنون	٢٥٠٠	ـــــ
رأس المال	٩٠٠٠	ـــــ
المجموع	١٧١٠٠	١٥٥٠٠

وقد تبين أن هناك مجموعة من الأخطاء الدفترية تفاصيلها كالآتي :

١. تم بيع بضاعة إلى محلات الأندلس بملغ ٧٠٠ دينار وبوجب كمبيالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ سجلت في دفتر اليومية وقد رحل المبلغ لحساب المبيعات ولم يرحل إلى حساب أوراق القبض.

٢. الرصيد الصحيح للدائنين بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ هو ٢٣٠٠ دينار.

٣. في ٦/٢٠ اشـــترت المحلات أثاث بمبلغ ٢٠٠ دينار نقدا تم اثباتها في دفتر اليومية كمشتريات

٤. في ٨/٥ تم سداد ورقة دفع قيمتها ٦٠٠ دينار نقدا لم يتم تنزيلها من حـــ / أوراق الدفع .

٥. في ١١/١ دفعت المحلات رواتب لموظفيها بمقدار ٧٥٠ دينار نقدا ، وقد رحّل المبلغ لحساب الرواتب خطأ بمبلغ ٥٧٠ دينار.

٦. سدد العميل خالد مبلغ ٩٠ دينار نقدا لم تنزل من حسابه.

المطلوب : تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها بعد اعداد ميزان المراجعة مع تصوير الحساب المعلق وإعداد ميزان المراجعة المعدل

الحل :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	البيان
١٥٥٠٠		مجموع الأرصدة المدينة
	١٧١٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
١٦٠٠		ح/ المعلق أو حساب فروقات الدفاتر
١٧١٠٠	١٧١٠٠	

قيود والتصحيح تكون كالتالي :ـــ

٧٠٠ من حـــ/أوراق القبض

٧٠٠ إلى حـــ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب نقص أ .قبض)

٢٠٠ من حـــ/الدائنيين

٢٠٠ إلى حـــ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب زيادة رصيد الدائنون)

التصحيح بالطريقة المختصرة

٢٠٠ من حـــ/الأثاث

٢٠٠ إلى حـــ/المشتريات

(إثبات جانب القيد الصحيح وإلغاء الخطأ والذي لا يؤثر على توازن الميزان)

٦٠٠ من حـــ/أ.دفع

٦٠٠ إلى حـــ/المعلق

١٩٠ من حـــ/الرواتب

١٩٠ إلى حـــ/المعلق

٩٠ من حـــ/المعلق

٩٠ حـــ/العميل خالد (مدينون)

منه	حـ/المعلق	له
١٦٠٠ رصيد مدين ٢٠٠٢/١٢/٣١		٧٠٠ من حـ/أ.قبض
٩٠ إلى حـ/العميل خالد		٢٠٠ من حـ/الدائنين
		٦٠٠ من حـ/أ .دفع
		١٩٠ من حـ/الرواتب
١٦٩٠		١٦٩٠

ميزان المراجعة المعدل بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٥٠٠	ــــــ	الخزينة
٣٠٠٠	ــــــ	البنك
ــــــ	٣٦٠٠	المبيعات
٣٩٠٠(١)	ــــــ	المشتريات نقصت ٢٠٠ دينار
٨١٠ (٢)	ــــــ	مدينون نقصت ٩٠ دينار
١١٩٠(٣)	ــــــ	رواتب زادت ١٩٠ دينار
٣٠٠٠	ــــــ	سيارات
٧٠٠ (٤)	ــــــ	أثاث زادت ٢٠٠ دينار
١٢٠٠ (٥)	ــــــ	أوراق قبض زادت ٧٠٠ دينار
ــــــ	١٤٠٠ (٦)	أوراق دفع نقصت ٦٠٠ دينار
ــــــ	٢٣٠٠ (٧)	دائنون نقصت ٢٠٠ دينار
	٩٠٠٠	رأس المال
١٦٣٠٠	١٦٣٠٠	المجموع

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع عدم وجود حـــ/المعلق

وهـــي الأخطاء التي ترتكب في سنة مالية معينة غير أنه يتعذر اكتشافها إلا في سـنة مالـية لاحقـة . لأن توازن الميزان لا يعني عدم وجود أخطاء، إذ أن هناك من الأخطـاء المحاسـبية التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة فإذا تم اكتشافها في السنة التالية، فإن مثل هذه الأخطاء يترتب على وقوعها زيادة أو تخفيض صافي الدخل للفترة الـتي وقع فيها الخطأ. إذا كان الخطأ قد أثر على الحسابات التي تتألف منها الحسابات الختامـية (حـــ / المـتاجرة وحـــ / الأرباح والخسائر) ، كالمشتريات والمصاريف والمبـيعات والإيـرادات . وتأثـر صـافي الدخل (نتيجة أعمال المشروع) بالزيادة والنقصان يؤثر في النهاية على رأس المال أو الحساب الجاري لصاحب المشروع فلا بد إذن مـن تصـحيح الخطـأ في السـنة التالية عن طريق حـــ/ رأس المال فإذا لم تثبت المصـاريف أو المشتريات في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة رأس المـال في السنة التالية . لذلك يكون قيد التصحيح بتخفيض رأس المال وكذلك الحال للإيـرادات والمبـيعات. أما إذا كان الخطأ قد أثر على حسابات شخصية أو حقيقية كالأصول أو الخصوم فيتم التصحيح عن طريق هذه الحسابات.

مثال :ـــ

أ. خلال عام ٢٠٠١ اشترى المشروع بضاعة على الحساب من المورد أحمد بمـبلغ ١٥٠٠ ديـنار غير أن الفاتورة المؤيدة لعملية الشراء لم تثبت في الدفاتر ولم يكتشف الخطأ إلا في عام ٢٠٠٢ .

ب. وبـــنفس العام ٢٠٠١ اشترى المشروع أثاث بقيمة ٢٠٠٠ دينار سدد القيمة بموجب شيك تم إثباتها في دفتر اليومية على أنها مشتريات وليست أثاث . وتم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ علماً أن الأثاث يندثر بنسبة ١٠% سنويا حسب القسط الثابت.

جــــ. ودفع المشروع بنفس العام مبلغ ٣٠٠ دينار كمصاريف شحن الماكنة المشتراة تم إثباتها في السجلات كمصاريف إيرادية علما أن الماكنة تندثر بنسبة ٢٠ % سنويا .

د. كذلك في عام ٢٠٠١ عند ترحيل مبلغ ٥٠٠ دينار لحساب المورد محمود، رحلت بالخطأ لحساب المورد محمد.

المطلـــوب : إثبات قيود التصحيح علماً أنه تم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ وأن هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

الحل :

(١) ١٥٠٠ من حـــ/ رأس المال

١٥٠٠ إلى حـــ / المورد أ؛مد

(تصحيح عدم إثبات العملية في السنة السابقة)

(٢) ٢٠٠٠ من حـــ/الأثاث

٢٠٠٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـــ/المشتريات بقيمة الأثاث المشترى)

٢٠٠ من حـــ/راس المال

٢٠٠ إلى حـــ/متراكم الاندثار

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات مصروف اندثار الأثاث للعام السابق)

(٣) ٣٠٠ من حـــ/الماكنة

٣٠٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـــ/مصاريف إيرادية بقيمة جزءين الماكنة المشتراة)

٦٠ من حـــ/رأس المال

٦٠إلى حـــ/متراكم اندثار الماكنة

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات جزء من مصروف استهلاك الماكنة للعام السابق ٣٠٠ × ٢٠ %)

٥٠٠ من حـــ/المورد محمد

٥٠٠ إلى حـــ/المورد محمود

(تصحيح الترحيل الخطأ الذي سجل عام ٢٠٠١)

تصحيح الخطاء في السنة التالية مع وجود حـــ/المعلق :-

لتصـــحيح الأخطاء التي حدثت في السنة السابقة ولم يتوازن الميزان ، ولم تكتشف في ســنة حدوثهـــا. لذلك لابد من عمل توازن ميزان المراجعة لغرض إعداد الحسابات الختامــية والمركز المالي . ويتم عمل توازن الميزان عن طريق استخدام الحساب المعلق (حســاب فروقات الدفاتر) .إلى أن يتم اكتشاف الأخطاء ، لعدم إمكانية اكتشافها .ويظهـــر رصـــيد الحساب المعلق في الميزانية في جانب الأصول إذا كان مدينا ، وفي جانـــب الخصـــوم إذا كان دائناً وعند اكتشاف الأخطاء في السنة التالية ، لا بد من تصحيح هذه الأخطاء فيكون أحد طرفي قيد التصحيح هو الحساب المعلق ،أما الطرف الآخـــر فـــيكون تـــبعا لنوع الحساب الذي تأثر بالخطأ فإذا كان الخطأ في الحسابات الشخصـــية أو الحقيقـــية كالأصـــول أو الخصـــوم فيكون الطرف الآخر أحد هذه الحسابات، أما إذا كان الطرف الخطأ أحد حسابات النتيجة كالمصروفات والإيرادات والمبـــيعات والمشـــتريات والذي يؤثر في النهاية على حـــ/ رأس المال فيكون الطرف الآخـــر هـــو رأس المـــال وإذا تم اكتشاف جميع الأخطاء يتم إقفالها بالحساب المعلق وإغلاقه.

مثال : بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ تم استخراج ميزان المراجعة لأحد المشاريع التجارية . فـــإذا علمـــت أن مجموع الأرصدة المدينة ٥٢٨٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ٥١٠٠٠ دينار .وقد اتخذت الإجراءات لموازنة الميزان مؤقتاً ولكنه لم يتم اكتشاف لم يتم اكتشاف الاخطاء إلا في عام ٢٠٠٢ وكانت كالتالي :

١. لم تثبت دائنية أحد الموردين (سلامة) بالدفاتر وقدرها ٥٠٠ دينار

٢. سداد ورقة دفع وقيمتها ١٠٠ دينار لم تنزل من حـ/أ .دفع .

٣. ظهر أن البضاعة المباعة إلى خالد في عام ٢٠٠١ وقدرها ٧٥٠ دينار رحلت لحساب خالد ولم ترحل لحساب المبيعات .

٤. استلم المشروع في عام ٢٠٠١ ورقة قبض من محلات النصر بقيمة ٣٥٠ تم ترحيلها بمبلغ ٥٣٠ دينار بدلا من ٣٥٠ .

٥. عند ترحيل مبلغ ١٠٠٠ دينار لحساب العميل صلاح .رحل بالخطأ ولحساب العميل لصالح.

٦. رحل مبلغ ٢٣٥ دينار مردودات مشتريات إلى الجانب المدين من حـ/المشتريات.

المطلوب :

إثبات القيود اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء مع تصوير الحساب المعلق .

الحل :

توازن الميزان مؤقتاً

الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة	البيان
٥٢٨٠٠	ـــــــ	مجموع الأرصدة المدينة
ـــــــ	٥١٠٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
ـــــــ	١٨٠٠	حـ/ المعلق أو حـ/فروقات
٥٢٨٠٠	٥٢٨٠٠	

قيود التصحيح

٥٠٠ من حـــ المعلق

٥٠٠ إلى حـــ/ المورد سلامة

(إثبات أحد العملاء والتي دائنية)

١٠٠ من حـــ/أ .دفع

١٠٠ إلى حـــ/المعلق

(إثبات سداد أ. دفع والتي لم تترل)

٧٥٠ من حـــ /المعلق

٧٥٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح خطأ عدم إثبات المبيعات وأدى إلى تقليل رأس المال)

١٨٠ من حـــ/المعلق

١٨٠ إلى حـــ/أ.قبض

(تصحيح خطأ في ترحيل حـــ/أ. قبض)

١٠٠٠ من حـــ/العميل صلاح

١٠٠٠ إلى حـــ/العميل صالح

٤٨٠ من حـــ/المعلق

٤٨٠ إلى حـــ/راس المال

منه	حـ/ المعلق	له
٥٠٠ إلى حــ/المورد سلامة		١٨٠٠ رصيد دائن
٧٥٠ إلى حــ/ راس المال		١٠٠ من حــ/أ .دفع
١٨٠ إلى حــ/أ .قبض		
٤٨٠ إلى حــ/رأس المال		
١٩٠٠		١٩٠٠

تمارين الفصل الثامن

١ــ ما هي أنواع الأخطاء المحاسبية

٢ــ طرق تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وطرق تصحيحها في دفتر الأستاذ

٣ــ مـــا المقصود بالأخطاء التي لا تؤثر على توازن الميزان والأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان.

٤ــ أسباب ارتكاب المحاسب للأخطاء المحاسبية.

٥ــ ما المقصود بأخطاء القيد وأخطاء الترحيل ولماذا لا يسمح في أخطاء القيد الحك والشطب.

٦ــ اذكر أنواع الأخطاء الدفترية مع مثال لكل نوع .

٧ــ فـــيما يـــلي بعض القيود المحاسبية والتي ظهرت في دفاتر محلات الهلال والمطلوب تصحيح هذه القيود على أساس صحة شرح القيود :

٥٠٠٠ من حـــ/المشتريات

٥٠٠٠ إلى حـــ/ النقدية

المطلوب :

١. تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها في نهاية عام ٢٠٠٢ .

٢. تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها في عام **٢٠٠٣** .

٣. تصوير الحساب المعلق مع إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد إجراء التصحيح.

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية

مقدمة

كـان لظهـور الـثورة الصـناعية في أوربا أبرز الأثر في تغيير الحياة الاقتصادية للمجـتمعات تغيراً جوهرياً، تمثل بظهور تنظيمات اقتصادية تجمع بين التوسع الأفقي والعمـودي في رؤوس الأموال والطاقة الانتاجية، إستجابة للتطورات الحديثة في مجال التقنية الصناعية.

وقد انعكس هذا التطور على المحاسبة التي استجابت بدورها لحاجة الشركات التي بـرزت عقب التغيرات الاقتصادية التي حدثت أبان الثورة الصناعية، كما هي عليه في السابق في طرق محاسبية تنسجم مع الأشكال الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك. ولعـل التغـيير الذي حدث كان منصب على أيجاد طرق محاسبيه تتلائم والتوسع في الانتاج، ولذلك ظهرت بدلاً من النظم التقليدية، نظم محاسبيه ذات الدفاتر المتعددة، الـتي تقـوم على مجموعة من الدفاتر المحاسبيه الأساسية يلازمها أخرى مساعده والتي عرفت بالطريقة الفرنسية، والإنجليزية والألمانية والأمريكية.

الطرق المحاسبية :

سبق وأن تناولنا كيفية تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع الفردي في دفتر اليومية العامة، ثم تحليها إلى دفتر الأستاذ العام، مفترضين أن العمليات التي تتم في مشروع فردي يتسم بصغر عملياته ما يتيح للمالك من تسجيل عملياته وترحليها أولاً بأول. غير أنه مع التطور الاقتصادي ظهرت الحاجة إلى مشاريع كبيرة لتلبي حاجات المجتمع.

فقد برزت مشكلة تسجيل العمليات المالية وترحيلها إلى الحسابات المختصة أولاً بأول كما كان في المشاريع الصغيرة. وقد نتج عن ذلك أنه لم يعد في وسع العاملين في المشروع بيان نتيجة عملياته المختلفة في الوقت المناسب والسرعة المطلوبة. ولكي يتمكن المشروع من التغلب على هذه المشكلة فقد استقر الفكر المحاسبي عل استخدام عدد من اليوميات المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة، بالإضافة إلى عدد آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة لدفتر الأستاذ العام.

وتنقسم دفاتر اليومية المساعدة إلى نوعين رئيسين هما

١) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بالعمليات النقدية

٢) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بعمليات إثبات الشراء والبيع الآجل وما يتصل بهما

فالنوع الأول يشتمل على دفتر يومية الصندوق أو البنك ودفتر صندوق النثريات ويتم فيها إثبات العمليات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية عن طريق الخزينة أو البنك وأيضاً مصاريف نثرية المشروع النقدية.

أما النوع الثاني فيشتمل على دفتر يومية المشتريات الآجلة ودفتر يومية المبيعات الآجلة ودفاتر اليومية المساعدة لمردوداتهما. كذلك يشتمل على يومية أوراق القبض ويومية أوراق الدفع. ويجب التنويه إلى أن استخدام هذه الدفاتر المساعدة لا يؤدي إلى

الاســـتغناء عن دفتر اليومية العامة الذي يجب الاحتفاظ لتسجيل بعض العمليات المالية الــتي لا تظهــر في دفاتر اليومية المساعدة مثل : قيود الأقفال والقيد الانتاجي وقيود تصحيح الأخطاء. وقيود التسويات الجردية في نهاية العام.

بالنسبة لدفاتر الأستاذ المساعدة فهناك دفتر أستاذ العملاء، ودفتر أستاذ الموردين واللـــذان يعتـــبران من أكثر دفاتر الأستاذ المساعدة شيوعاً في الاستخدمات واللذان يشـــتملان عـــلى حســـاب خاص مستقل لكل من عملاء وموردين المشروع اللذان يـــتعاملان مـــع المشروع بالبيع والشراء المؤجل. واستخدام الدفاتر المساعدة أيضاً لا يـــؤدي إلى الاستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذي تدخل فيه الحسابات التي لم تظهر في دفاتر الأستاذ المساعدة مثل حساب رأس المال والمسمومات والحسابات الأخرى.

وبجانـــب الدفاتر المحاسبية السابقة يحتفظ المشروع بدفاتر أخرى تحليلية وإحصانية تســـتخدم في تحليل البيانات الإجمالية بالإضافة إلى إظهار بيانات إضافية تعتبر ضرورية لدراسة نتائج المشروع واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

وأخيراً تلخيص البيانات الموجودة بالدفاتر والتي تعرض في قوائم مالية تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي، والتقارير المالية التي تعتبر أساساً لإتخاذ القرارات الإدارية وحل مشـــاكل المشـــروع وسوف نتطرق إلى دراسة طرق المحاسبة الأكثر استخداماً وتتمثل هذه الطرق بالآتي :-

١. الطريقة الإيطالية
٢. الطريقة الفرنسية
٣. الطريقة الإنجليزية
٤. الطريقة الألمانية
٥. الطريقة الأمريكية

أولاً : الطريقة الإيطالية :

تتميز هذه الطريقة ببساطتها وملائمتها للمشروعات الصغيرة. لكن لا تلائم المشاريع الكبيرة نظراً لتعدد وتكرار العمليات المالية فيها مما يترتب عليه ضخامة عمليات القيد في دفتر اليومية والترحيل إلى الأستاذ بالإضافة إلى تكرار القيود المتشابهة في دفتر اليومية.

وتعتمد هذه الطريقة على دفتر يومية واحد تسجل فيه جميع العمليات المالية أو أولاً بأول من واقع مستندات مؤيدة لها وحسب تسلسل تاريخي. ومن ثم ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، ومن واقع هذه الحسابات يتم إعداد ميزان المراجعة ومن ثم إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي.

ثانياً : الطريقة الفرنسية

تستند هذه الطريقة على مجموعة من الدفاتر المساعدة والتي تتحدد على ضوء العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتماثلة بشكل يتفق ونواحي النشاط الرئيسي للمشروع بالإضافة إلى دفتر اليومية المركزي ودفتر الأستاذ العام.

وتقوم هذه الطريقة على استخدام نوعين من الدفاتر هما

١) الدفاتر المساعدة

٢) الدفاتر العامة

بالنسبة للنوع الأول والتي تشمل دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ والمساعدة ففي دفاتر اليومية المساعدة تسجل فيها العمليات المتكررة في المشروع. وقد جرت العادة على الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر اليومية المساعدة تبعاً لظروف واحتياجات المشروع.

ومســك المشــروع بموجــب هذه الطريقة دفاتر يومية مساعدة خاصة بعمليات البــيعات الآجلــة والمشتريات الآجلة ومردوداها وأوراق القبض والدفع والنقدية في الخزينة والبنك وصندوق المصروفات النثرية.

أمــا دفاتر الأستاذ المساعدة فيتم الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر الأستاذ المساعدة مــثل دفتر أستاذ مساعد العملاء والذي يخصص فيه حساب شخصي لكل من عملاء المشــروع، ودفــتر استاذ مساعد الموردين، والذي يخصص فيه أيضاً حساب شخصي لكــل مــن موردــين المشــروع، ويتم الترحيل من اليوميات المساعد والتي تؤثر في الحســابات الشخصــية للعملاء أو الموردين إلى هذه الحسابات بدفتري أستاذ مساعد العملاء والموردين وبصورة يومية.

٢- الدفاتر العامة :-

ويشمل دفتر اليومية العامة (المركزي) ودفتر الأستاذ العام ففي دفتر اليومية العامة تسجل فيه في نهاية كل فترة دورية أسبوعياً أو شهرياً قيود إجمالية بإجمالي عمليات كل من اليوميات المساعدة. كما تسجل في دفتر اليومية العامة العمليات التي لا يخصص لها دفتر يومية مساعدة خاصة بها مثل :

أ- عمليات بيع وشراء الأصول الثابتة

ب- تجير الأوراق التجارية أو رفضها

حـ- قيود إعدام الديون

ء- قيود تصحيح الأخطاء

هـ- قيود التسويات الجردية.

و- قيود فتح واقفال الدفاتر.

أما دفتر الأستاذ العام فيدخل فيه جميع حسابات المشروع بما فيها حسابي النقدية بالخزينة والبنك أولاً بأول وباستثناء الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين فإنها ترحل في هذه الحالة مره بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية بدفتري استاذ العملاء والموردين، ومرة ثانية إلى الحسابات الإجمالية للعملاء أو الموردين بدفتر الأستاذ العام وذلك حتى يمكن مطابقة مجموع الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين مع رصيد حساباتها الإجمالية. ومن واقع هذه الحسابات يمكن إعداد ميزان المراجعة.

مزايا الطريقة الفرنسية

١) تقسيم العمل على عدد كبير من الموظفين بحيث تكفل تسجيل العمليات وخصوصاً في المشاريع الكبيرة في الوقت المناسب.

٢) كما أن وجود حسابات شخصية للموردين والعملاء يتيح العرف على مراكزهم عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الحسابات الإجمالية يكفل إيجاد نظام سليم للرقابة الداخلية لهذه الحسابات.

٣) تعذر حدوث التزوير بالدفاتر نتيجة لتوزيع مسؤولية التسجيل والترحيل على أكثر من موظف.

عيوبها :-

١- كثرة عدد الدفاتر المستخدمة وزيادة التكلفة.

٢- الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين وبالتالي يؤدي إلى الإرباك في العمل وزيادة العبء المالي وسنوضح كيفية استخدام هذه الطريقة بالمثال التالي :-

مثال :-

في ١/١/٢٠٠٢ بدأ كمال مشروعه التجاري وكانت أرصدته كالتالي:

.... (المبالغ بالدينار) ٢٢٠٠ إناث، ٩٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠ بنك، ١٦٠٠ الخزينة، ١٨٠٠موردون (١١٠٠ حسن، ٧٠٠ حامد)، ١٤٠٠٠ رأس المال.

وفيما يلي العمليات المالية التي قام بها كمال خلال شهر كانون الثاني

في ١/٢ باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ نقداً بعد منح خصم قدرة ٤٩.

في ١/٤ دفع نقداً ٥٠٠ دينار عن إيجار المحل لهذا الشهر

في ٦ منه دفع مبلغ ٦٠ بموجب شيك على البنك لأحد الموظفين المسؤول عن صندوق المصروفات النثرية للصرف على نثرية الوحدة

في ٧ منه اشترى بضاعة من هاني بمبلغ ١٢٠٠ بخصم تجاري ١٠% ونقدي ٤% إذا تم السداد خلال شهر.

في ٨ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٥٠٠ على الحساب.

في ٨ منه قبل كمبياله لأمر حسن بمبلغ ٦٠٠ سداداً من دينه تستحق الدفع بعد شهرين.

وبنفس التاريخ رد بضاعة إلى هاني قيمتها ٨٠ لاختلافها عن المواصفات

في منه سحب كمبياله على سامي بمبلغ ٣٠٠ دينار تستحق الدفع بعد مرور شهرين وقد قبلها سامي.

في ١٠ منه باع بضاعة إلى أحمد بمبلغ ٩٠٠ بموجب كمبياله قيمتها ٦٠٠ تستحق بعد مرور شهر والباقي على الثقة.

في ١١ منه سحب مبلغ ٦٠٠ من خزينة المشروع وأودعه في البنك.

في ١٢ منه رد أحمد بضاعة قيمتها ٨٠ لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١٣ منه اشتري بضاعة من مأمون بمبلغ ١٥٠٠ على الحساب

في ١٥ منه سدد نصف المستحق لها في شيك عن البنك.

في ١٧ منه سدد الموظف المسؤول عن صندوق النثرية المصروفات التالية

٦ طوابع بريد، ٨ إكراميات، ١٢ تلفون وبرق، ١٤ مصاريف نقل.

في ٢٠ منه رد بضاعة إلى مأمون قيمتها ٦٠ لمخالفتها المواصفات.

في ٢٥ منه بلغت مشترياته من البضاعة ١٢٠٠ منها ٤٠٠ عن طريق الخزينة والباقي بشيك في ٢٧ منه ظهر الكمبياله المسحوبة على أحمد إلى مأمون سداداً لجزء من حسابه

من ٢٨ منه اشترى بضاعة من حامد بمبلغ ١٤٠٠ بموجب كمبياله بمبلغ ٥٠٠ تستحق بعد مرور شهر والباقي على الثقة.

في ٢٩ منه باع إلى قاسم بضاعة بمبلغ ٨٠٠ حصل منه ٢٠٠ نقداً والباقي على الحساب في ٣٠ منه رد قاسم بضاعة بمبلغ ٤٠ لوجود عيب فيها.

في ٣١ منه دفع نقداً المصاريف التالية أجور العمال ٤٠٠ مصاريف كهرباء ٨٠ .

المطلوب :

١- تسجيل العمليات السابقة باليوميات المساعدة لمشروع كمال طبقاً للطريقة الفرنسية

٢- تسجيل قيود واليومية المركزية.

٣- تصوير حسابات الأستاذ بدفتري أستاذ مساعد للعملاء والموردين.

٤- تصوير حسابات الأستاذ العام.

٥- إعداد وميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

الحل : التسجيل في اليوميات المساعدة

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠	سامي	١			١/٨
٩٠٠	أحمد	٢			١/١٠
٨٠٠	قاسم	٣			١/٢٩
٢٢٠٠					

دفتر يومية مردودات المبيعات

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	أحمد	١			١/١٢
٤٠	قاسم	٢			١/٣٠
١٢٠					

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	أسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
١٠٨٠	هاني	١			١/٧
١٥٠٠	مأمون	٢			١/١٣
١٤٠٠	حامد	٣			١/٢٨
٣٩٨٠					

دفتر يومية مردودات المشتريات

المبلغ	أسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	هاني	١			١/٨
٦٠	مأمون	٢			١/٢٠
١٤٠					

دفتر يومية أوراق القبض

المبلغ	اسم العميل	رقم الورقة	رقم صفحة الاستاذ	تاريخ الورود	تاريخ التحرير	المده	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٣٠٠	سامي			١/٩	١/٩	شهرين	٣/٩	عمان	
٦٠٠	أحمد			١/١٠	١ ١٠	شهر	٢/١٠	عمان	تظهير كمبياله مامون ٢٦ ١
٩٠٠									

دفتر يومية أوراق الدفع

المبلغ	اسم الورد	رقم الورقة	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ الإصدار	تاريخ التحرير	المدة	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٦٠٠	حسن			١/٨	١/٨	شهرين	٣/٨	عمان	
٥٠٠	حامد			١/٢٨	١/٢٨	شهر	٣/٢٨	عمان	
١١٠٠									

المقبوضات

دفتر النقدية التحليلي

منه	له	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين	١			٢٠٠٢/١/١
٢٢٠٠		حـ/الأثاث				
٩٠٠٠		حـ/البضاعة				
٣٠٠٠		حـ/البنك				
١٦٠٠		حـ/الخزينة				
		إلى مذكورين				
	١٨٠٠	حـ/إجمالي الدائنين				
	١٤٠٠٠	حـ/رأس المال				
		(إثبات القيد الافتتاحي)				
٦٠٠		من حـ/إجمالي الدائنين	٢			٢٠٠٢/١/٢٦
		(مأمون)				
	٦٠٠	أوراق القبض				
		(تظهير الكمبيالة إلى مأمون)				
١٢٠		من حـ/مردودات المبيعات	٤			٢٠٠٢/١/٣٠
	١٢٠	إلى حـ/إجمالي المدينين				
		(إجمالي يومية مردودات المبيعات)				
٣٩٨٠		من حـ/المشتريات				٢٠٠٢/١/٣١
	٣٩٨٠	إلى حـ/إجمالي الدائنين	٥			
		(إجمالي يومية المشتريات الآجلة)				
١٤٠		من حـ/إجمالي الدائنين				٢٠٠٢/١/٣١
	١٤٠	إلى حـ/المشتريات				
		(إجمالي يوميه مردودات المشتريات)				

٩٠٠		من حـ/ أوراق القبض		٢٠٠٢/١/٣١
	٩٠٠	إلى حـ/إجمالي المدينين		
		(إجمالي يومية أوراق القبض)		
١١٠٠		من حـ/إجمالي الدائنين	٨	٢٠٠٢/١/٣١
	١١٠٠	إلى حـ/أوراق دفع		
		(إثبات تسديد الدائنين)		
		من مذكورين	٩	٢٠٠٢/١/٣١
٩٦٠		حـ/النقدية بالخزينة		
٦٠٠		حـ/النقدية بالبنك		
٤٠		حـ/خصم مسموح به		
		إلى مذكورين		
	٨٠٠	حـ/المبيعات		
	٢٠٠	حـ/إجمالي المدينون		
	٣٠٠	حـ/النقدية بالخزينة		
		(إجمالي جانب المقبوضات)		
		من مذكورين	١٠	٢٠٠٢/١/٣١
١٢٠٠		حـ/المشتريات		
٥٠٠		حـ/إجمالي دائنون		
٥٠٠		حـ/الإيجار		
٦٠		حـ/صندوق التربية		
٤٠٠		حـ/أجور العمل		
٨٠		حـ/ مصاريف مياه كهرباء		
		إلى مذكورين		
	١٣٨٠	حـ/النقدية في الخزينة		
	١٣٤٠	حـ/النقدية في البنك		
	٢٠	حـ/الخصم المكتسب		
		(إجمالي جانب المدفوعات بدفتر النقدية التحليلي)		

		من مذكورين	١١	٣١/١/٢٠٠٢
٦		حـ/طوابع بريدية		
٨		حـ/إكراميات		
١٢		حـ/تلفون وبرق		
١٤		حـ/مصاريف نقل		
	٤٠	إلى حـ/صندوق المصروفات النثرية		

(إجمالي المصروفات النثرية)

دفتري الأستاذ المساعد

أ- استاذ مساعد المدينين

حـــ/ سامي

منه	له
٥٠٠ إلى حـــ/ المبيعات	٣٠٠ من حـــ/ أوراق القبض
	٢٠٠ رصيد ١٢/٣١ مدين
٥٠٠	٥٠٠

حـــ/أحمد

منه	له
٩٠٠ إلى حـــ/المبيعات	٨٠ من حـــ/مردودات المبيعات
	٦٠٠ من مردودات القبض
	٢٢٠ رصيد مدين ١٢/٣١
٩٠٠	٩٠٠

حـــ/قاسم

منه	له
٥٠٠ إلى حـــ/ المبيعات	٤٠ من حـــ/مردودات المبيعات
	٢٠٠ من حـــ/ النقدية في الخزينة
	٥٦٠ رصيد مدين ١/٣١
٨٠٠	٨٠٠

ب- أستاذ مساعد الدائنين

حـــ/حسن

منه	له
٦٠٠ إلى حـــ/أ دفع	١١٠٠ من مذكورين
٥٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	
١١٠٠	١١٠٠

حـــ/حامد

منه	له
٥٠٠ إلى حـــ/أ دفع	٧٠٠ من مذكورين
١٦٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	١٤٠٠ من حـــ/المشتريات
٢١٠٠	٢١٠٠

ح/هاني

منه	له
٨٠ إلى ح/مردودات مشتريات	١٠٨٠ من ح/المستريات
٤٨٠ إلى ح/البنك	
٢٠ إلى ح/حصم المكتب	
٥٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	
١٠٨٠	١٠٨٠

ح/مأمون

فيه	له
٦٠ إلى ح/مردودات مشتريات	١٥٠٠ من ح/المشتريات
٦٠٠ إلى ح/أوراق قبض	
٨٤٠ رصيد دائن في ١٢/٣١	
١٥٠٠	١٥٠٠

٤- دفتر الأستاذ العام

ح/الأثاث (١)

منه	له
٢٢٠٠ إلى مذكورين	٢٢٠٠ رصيد مدين ١/٣١
٢٢٠٠	٢٢٠٠

ح/البضاعة (٢)

فيه	له
٩٠٠٠ إلى مذكورين	٩٠٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٩٠٠٠	٩٠٠٠

ح/البنك (٣)

منه	له
٣٠٠٠ إلى مذكورين	١٣٤٠ من مذكورين
٦٠٠ إلى مذكورين	
	٢٢٦٠ رصيد مدين
٣٦٠٠	٣٦٠٠

ح/الخزينة (٤)

فيه	له
١٦٠٠ إلى مذكورين	١٣٨٠ من مذكورين
٩٦٠ إلى مذكورين	٦٠٠ من مذكورين
	٥٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
٢٥٦٠	٢٥٦٠

حـ/إجمالي الدائنين (٥)

منه	له
٦٠٠ إلى حـ/أ قبض	١٨٠٠ من مذكورين
١٤٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	٣٩٨٠ من حـ/المشتريات
١١٠٠ إلى حـ/أ دفع	
٣٥٤٠ رصيد مدين في ١/٣١	
٥٧٨٠	٥٧٨٠

حـ/رأس المال (٦)

فيه	له
	١٤٠٠ من مذكورين
١٤٠٠٠ رصيد دائن في ١٢/٣١	
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠

حـ/أوراق قبض (٧)

منه	له
٩٠٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	٦٠٠ من حـ/إجمالي المدينين
	٣٠٠ رصيد مدين في ١/٣١

حـ/إجمالي المدينين (٨)

فيه	له
٢٢٠٠ إلى حـ/المبيعات	١٢ من حـ/مردودات المبيعات
	١٠٠ من مذكورين
	٩٨ رصيد مدين في ١/٣١
٢٢٠٠	٢٢٠٠

حـ/المبيعات (٩)

منه	له
٣٠٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	٢٢٠٠ من حـ/ إجمالي المدينين
	٨٠٠ من مذكورين
٣٠٠٠	٣٠٠٠

حـ/مردودات المبيعات (١٠)

فيه	له
٦٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	
	٦ رصيد مدين
٦٠	٦٠

منه	حـ/المشتريات (١١) له
٣٩٨٠ إلى حـ/إجمالي الدائنين	٥١٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
١٢٠٠ إلى مذكورين	
٥١٨٠	٥١٨٠

فيه	حـ/مردودات المشتريات (١٢) له
١٤٠ رصيد دائن	١٤٠ من حـ/اجمالي الدائنين
١٤٠	١٤٠

منه	حـ/أوراق الدفع (١٣) له
١١٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	١١٠٠ من حـ/إجمالي الدائنين
١١٠٠	١١٠٠

فيه	حـ/خصم مسموح به (١٤) له
٤٠ إلى حـ/مذكورين	٤٠ رصيد مدين في ١/٣١
٤٠	٤٠

منه	حـ/الإيجار (١٥) له
٥٠٠ إلى مذكورين	٥٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٥٠٠	٥٠٠٠

فيه	حـ/صندوق نثرية المشروع (١٦) له
٦٠ إلى مذكورين	٤ من مذكورين
	٢ رصيد مدين في ١/٣١
٦٠	٦٠

منه	حـ/أجور العمال (١٧) له
٤٠٠ إلى مذكورين	٤٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٤٠٠	٤٠٠

فيه	حـ/مصاريف مياه وكهرباء (١٨) له
٨٠ إلى مذكورين	٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
٨٠	٨٠

مه	حـ/حصم مكتسب (١٩) له		
٢٠ رصيد دائن في ١/٣١		٢٠ من مذكورين	
٢٠		٢٠	

فيه	حـ/طوابع بريدية (٢٠) له		
٦ حـ/صندوق نثرية الوحده		٦ رصيد مدين في ٣١ ١٢	

مه	حـ/إكراميات (٢١) له		
٨ إلى حـ/ صندوق نثرية		٨ رصيد مدين في ١/٣١	
٨		٨	

فيه	حـ تلفون وبرق (٢٢) له		
١٢ إلى حـ/صندوق النثرية		١٢ رصيد دائن في ١/٣١	
١٢		١٢	

مه	حـ/مصاريف نقل (٢٣) له		
١٤ إلى حـ/ صندوق نثرية الوحدة		١٤ رصيد مدين في ٣١ /١	
١٤		١٤	

٤ – ميزان المراجعة

ميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
٢٢٠٠		أثاث	١
٩٠٠٠		بضاعة	٢
٢٢٦٠		النقدية في البنك	٣
٥٨٠		النقدية في الخزينة	٤
	٣٥٤٠	اجمالي الدائنين	٥

	١٤٠٠٠	رأس المال	٦
٣٠٠		أوراق القبض	٧
٩٨٠		إجمالي المدينين	٨
	٣٠٠٠	المبيعات	٩
١٢٠		مردودات المبيعات	١٠
٥١٨٠		المشتريات	١١
	١٤٠	مردودات المشتريات	١٢
	١١٠٠	أوراق الدفع	١٣
٤٠		خصم مسموح به	١٤
٥٠٠		الإيجار	١٥
٢٠		صندوق النثرية الوحدة	١٦
٤٠٠		أجور العمال	١٧
٨٠		مصاريف نور ومياه	١٨
	٢٠	خصم مكتسب	١٩
٦		طوابع مالية	٢٠
٨		إكراميات	٢١
١٢		تلفون وبرق	٢٢
١٤		مصاريف نقل	٢٣
١٠٨٥٠	١٠٨٥٠	المجموع	

ثالثاً : الطريقة الإنجليزية

تقوم هذه الطريقة أسوة بالطريقة الفرنسية على استخدام مجموعة من اليوميات المتخصصة التي يطلق عليها باليوميات الأصلية حيث يسجل فيها العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة، كما يخصص دفتر اليومية للعمليات الأخرى لتسجيل العمليات التي ليس لها يومية خاصة بها. ولا يختلف تصميم اليوميات الأصلية عن اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية، كما لا يختلف تصميم دفتر يومية العمليات الأخرى عن تصميم دفتر اليومية المركزي.

ويتم ترحيل قيود العمليات المتعلقة بالعملاء والموردين أولاً بأول من اليوميات الأصلية ومن يومية العمليات الأخرى إلى الحسابات المختصة بدفتري أستاذ العملاء والموردين، أما إجماليات اليوميات الأصلية فيتم ترحليها في نهاية كل فترة دورية غالباً ما تكون شهرية إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام مباشرة دون حاجة إلى إجراء قيود إجمالية بدفتر اليومية العامة كما في الطريقة الفرنسية.

وفيما يلي الدفاتر المستعملة بموجب هذه الطريقة :

١. دفاتر اليومية الأصلية :-

حيث يتم تسجيل العمليات المتكررة والمتشابهة، وتتشابه هذه الدفاتر عن تلك الدفاتر المساعدة في الطريقة الفرنسية سوى أن العمليات ترحل منها مباشرة إلى الحسابات في دفتر الأستاذ العام، بما في ذلك إجمالي العملاء وإجمالي الموردين.

٢. دفتر اليومية للعمليات الأخرى :

يسجل فيه العمليات التي ليس لها يومية خاصة بها، لعدم تكرارها، مثل قيود والتسوية وقيود الإفتتاح والأقفال وقيود تصحيح الأخطاء وقيود إعدام الديون وغيرها، وترحل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، إلا إذا

كان القيد يتعلق بأحد حسابات الأستاذ المساعدة ففي هذه الحالة يرحل القيد مرة إلى الحساب الإجمالي في دفتر الأستاذ العام وأخرى إلى الحساب المختص في دفتر الأستاذ المساعد حتى يتحقق التطابق بين أرصدة حسابات الأستاذ المساعد ورصيد حسابها الإجمالي.

٣- دفاتر الأستاذ المساعدة :

وتحتوي على الحسابات المختصة بالعملاء والموردين، وترحل إليها العمليات من دفاتر اليومية المساعدة مباشرة وأحياناً من دفتر اليومية للعمليات الأخرى.

٤- دفتر الأستاذ العام :

ويشمل هذا الدفتر جميع حسابات المشروع باستثناء الحسابات الشخصية والتي يستعاض عنها بحسابين إجماليين للعملاء والموردين. أما حسابات النقدية بالخزينة والبنك وصندوق المصروفات النثرية.

فتستخدم دفتر نقدية كيومية وأستاذ كيومية وأستاذ في آن واحد. ويعني ذلك عدم وجود حسابات مستقلة لهم بدفتر الأستاذ العام. ونتيجة لذاك يتم تسجيل أرصدة أول المدة وآخر المدة لهذه الحسابات في دفاتر اليومية الخاصة بها.

وتتميز هذه الطريقة بإنخفاض حجم العمل الكتابي كما في الطريقة الإنجليزية. وذلك لعدم إجراء القيود والإجمالية في نهاية الفترة بدفتر اليومية والإكتفاء فقط بترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام. وكذلك التوفير في الجهد لعدم فتح حسابات للنقدية سواء بالبنك والخزينة أو صندوق النثرية بدفتر الأستاذ العام

رابعاً : الطريقة الألمانية

تشبه هذه الطريقة إلى حد ما الطريقة الإيطالية وتتميز هذه الطريقة باستخدام دفترين لليومية هما دفتر يومية خاص بالعمليات النقدية ودفتر يومية آخر للعمليات

الأخــرى في المشروع. ويكن بجزئه دفتر اليومية الخاص بالعمليات النقدية إلى دفترين أحدهمــا خــاص بالمقبوضات والآخر للمدفوعات في حالة اتساع العمليات النقدية في المشروع .

ونســتخدم أيضاً دفتر الأستاذ العام والذي يرحل إليه جميع عمليات المشروع من دفتري اليومية الخاص بالعمليات النقدية، والعمليات الأخرى.

تتلائم هذه الطريقة المشاريع الصغيرة والمشاريع التي تكثر فيها العمليات النقدية.

خامساً : الطريقة الأمريكية

تعـــتمد هـــذه الطـــريقة على استخدام دفتر واحد ستخدم كيومية واستاذ في آن واحـــد، حيث تسجل فيه قيود اليومية لمختلف العمليات، ثم يتم ترحيلها إلى حسابات الأستاذ المختصة في نفس الدفتر. ويتكون هذا الدفتر من جانبين رئيسيين الأول الجانب الأيمـــن يمـــثل دفـــتر اليومية. أما الجانب الأيسر فيمثل دفتر الأستاذ. وعادة ما تحدد الحســـابات الرئيســـية في المشـــروع وبخصص لكل منها خانتين الأولى للمبالغ المدينة والثانـــية للمـــبالغ الدائـــنة ومن أمثلة الحسابات الرئيسية النقدية في الخزينة والبنك والمتـــتربات والمبيعات والمدينون والدائنون. وتخصص لباقي الحسابات خانتان للمبالغ المدينة والدائنة مع بيان أسم الحساب

ويأخذ هذا الدفتر الشكل التالي :

اليوميه						دفتر اليومه والأستاد								الاستاد		
مبلغ		بيان	رقم القيد	رقم المستند	تاريخ	النقدية بالخزينة		النقدية بالبنك		المشتريات والمبيعات		المدينون والدائنون		حسابات متنوعة		
مه	له					مه	له	مه	له	مه	له	مه	له	مه	له	اسم الحساب

وتتميز هذه الطريقة بتوفير الوقت والجهد في عمليات التسجيل والترحيل. إلا أنها لا تناسب المشاريع الكبيرة حيث تتعدد الخانات بحيث يصعب تطبيقها عملياً.

مثال :-

في ٢٠٠٢/٢/١ بدأ سمير عمله التجاري برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودعه في خزينة المشروع.

في ٥ منه اشترى من محلات الأمل بضاعة بمبلغ ١٦٠٠ دينار على الحساب.

في ٨ منه دفع إيجار المحل بمبلغ ١٢٠ دينار نقدا.

في ١٠ منه سحب مبلغ ٢٠٠٠ دينار من خزينة المشروع وأودعها في البنك لصالح المشروع الجديد في ١٢ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٦٠٠ دينار نقداً.

في ١٥ منه اشترى بضاعة من محلات، الحامد بمبلغ ٨٠٠ دينار بموجب شيك على البنك في ١٨ منه دفع مصاريف نقل المشتريات بمبلغ ٢٠ دينار نقداً.

في ٢٠ منه اشترى أثاث للعمل بمبلغ ٥٠ دينار نقداً.

في ٢٥ منه باع بضاعة إلى سامر بمبلغ ٦٠٠ دينار ومنح له خصماً نقدياً قدره ٢٠ دينار لقاء سداد قيمة البضاعة نقداً

في ٣٠ منه باع بضاعة إلى عدنان بمبلغ ٢٠٠ دينار على الحساب

المطلوب تسجيل العمليات المالية أعلاه بدفتر اليومية والأستاذ طبقاً للطريقة الأمريكية.

تمارين الفصل التاسع

١ــ وضح بشكل موجز الدفاتر التي تستخدم في المشاريع وأنواع هذه الدفاتر؟

٢ــ هناك عدة طرق محاسبية تستخدم في المشاريع والتي تحدد المشاريع باستخدام أنواع معينة من الدفاتر اذكر هذه الطرق المحاسبية.

٣ــ قارن بين طرق المحاسبة وأيهما أكثر استخداماً من غيره .

٤ــ تتشابه الطريقة الإنجليزية مع الطريقة الفرنسية في كثير من النقاط وضح أوجه التشابه والاختلاف بين الطريقتين.

٥ــ تمتاز الطريقة الأمريكية بالبساطة هل تصلح هذه الطريقة للمشاريع الكبيرة : مع توضيح الدفاتر المستخدمة في هذه الطريقة .

٦ــ في ٢٠٠٢/٤/١ ظهرت الأرصدة التالية لمحلات حسان التجارية نقدية بالخزينة ١٠٠٠ دينار، نقدية بالبنك ٢٠٠٠٠ دينار.

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر نيسان

في ٤/٥ اشترت المحلات بضاعة بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار من شركة النصر. سددت مبلغ ٥٠٠٠ دينار بشيك، وقدمت سنداً أذنياً بمبلغ ٥٠٠٠ دينار ويستحق السداد بعد مرور شهرين، أما الباقي فقد اتفقت على تسديده خلال شهر.

في ٤/١٠ باعت إلى محلات إحسان بضاعة بمبلغ ١١٠٠ دينار قبض نصف المبلغ بشيك والباقي بموجبه سند أذني يستحق السداد بعد مرور شهر .

في ٤/١٥ دفعت إيجار محلاتها عن ستة أشهر قيمته ١٦٨٠ دينار.

في ٤/٢٠ بلغت المبيعات النقدية بالخزينة ١١٠٠٠ دينار. قد أودعت بحسابها الجاري بالبنك ١٠٠٠٠ دينار من النقدية بالخزينة.

في ٤/٢٥ اشترى صاحب المحلات أثاث لمنزله بمبلغ ٣٠٨٠ دينار ودفع قيمته بموجب شـيك في ٤/٣٠ بلغـت المشتريات النقدية بموجب شيكات ٧٠٠٠ دينار. وبنفس التاريخ باع إلى حامد بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب.

المطلوب :

إثـبات العملـيات السـابقة في اليوميات التي تراها مناسبة لكل نوع والترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وذلك بافتراض

أ- استخدام المحلات الطريقة الإنجليزية.

ب- استخدام المحلات الطريقة الفرنسية.

في ٢٠٠٢/٢/١ بدأت محلات الأناقة عملها التجاري برأسمال مقدارة ١٥٠٠٠دينار أودع منها ١٠٠٠٠ دينار في البنك والباقي في خزينة المحلات.

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شه شباط

في ٢/٥ اشترى أثاث بقيمة ٤٠٠ دينار، دفع ثمنه بموجب شيك.

في ٢/٨ اشـترت بضـاعة قيمتها ١٦٠٠٠ دينار، دفع ١٢٠٠ دينار نقداً. ٦٠٠٠ دينار شيك وحرر بالباقي أوراق دفع للمورد قاسم محمد

في ٢/١٢ باعت بضاعة قيمتها ١٥٠٠ دينار نقداً

في ٢/١٥ باعت بضاعة إلى محلات جاسم بمبلغ ١٨٠٠ دينار على الحساب

في ٢/٢٠ دفعت إيجار المحل الشهري والبالغ ٣٠٠ دينار نقداً.

في ٢/٢٢ دفعت المصاريف التالية وبموحب شيكات

٣٠٠ رواتب، كهرباء ومياه ١٠٠

في ٢/٢٥ اشـترى سـيارة لـنقل البضائع بمبلغ ٣٠٠٠ دينار من شركة السيارات الحديثة على الحساب

في ٢/٢٨ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار، استلمت منها ١٠٠٠ دينار نقداً والباقي بموجب ورقة قبض تستحق بعد مرور شهرين.

المطلــوب : إثبات العمليات في دفتر اليومية والاستاذ لمحلات الأناقة وحسب الطريقة الأمريكية مع إعداد ميزان المراجعة لهذه المحلات.

المراجع الإضافية

أولاً – الكتب العربية

١– د. أحمد رجب عبد العال في مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت. بدون سنة نشر.

٢– د. أحمد نور : المحاسبة المالية ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٣

٣– د. خالد أمين، فوزي غرايبه وآخرون: أصول المحاسبة، دار جون وايلي، نيويورك، ١٩٨٣.

٤– د.ضيف ضيف، أحمد رجب عبد العا، ومحمد شوقي بشاري، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.

٥– د.صالح رزق وعبد الكريم زواتي : أصول المحاسبة، منشورات دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

٦– نالتر يجس وروبرت يجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، الطبعة الأولى، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٣.

٧– د. حمد مطر، المحاسبة المالية : الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

٨– ومجد محمد أحمد خليل : مقدمة في علم المحاسبة، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، ١٩٨٣.

٩– د. محي الدين طرابزوني : الأصول العلمية لمبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، السعودية، ١٩٨٥.

١٠– د. وليد الحيالي : المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين عمان، ١٩٩٦.

ثانياً : الكتب الأجنبية

1- Arthur Hindmarch and Richard Mark : Accounting, Introduction, Macmillan, Publishers Ltd. London 1984.

2- American Accounting Association " Report Of Committed On Social Costs : The Accounting Review, Supplement To Volume XLX, 1975.

3- Davidson Sidney and Others., Intermediate Accounting : Concept, Methods, and Uses – Fourth Edition, Chicago : The Dryden Press. 1985.

4- Helmkan John, Imdieke , and Smith R : Principles Of Accounting, John – Wiley and Sons , 1983.

5- Horngren, C.T. and Harsionm W.T., Accounting, Prentice – Hall , Inc., Englewood , Citts , New Jersey , 1989.

6- Smith , J.K. and Keith , e.M, " Accounting Princeiples ". McGraw – Holl Book Company , New York . 1982

7- Stephen A-zett and Thomas F. Keller. Financial Accounting Theory, Mac Graw- Hill Book Company New York 1987.

8- Welesch, Glenn , A. and Chorales T. Zlatkovich, Intermediate Accounting : Eight Edition, Homewood, Boston, USA, 1989.

9- Walker , Michheal C. and Stowe, John D., Decomposition Analysis Of Financial Statements. Journal Of Business, Finance and Accountancy 62, 1979.

10- William w . Pyle and Icermit D. Larson Fundamental Accounting Principles, Richard D, Irwin , Inc . Homewood Illinois 1985.

